

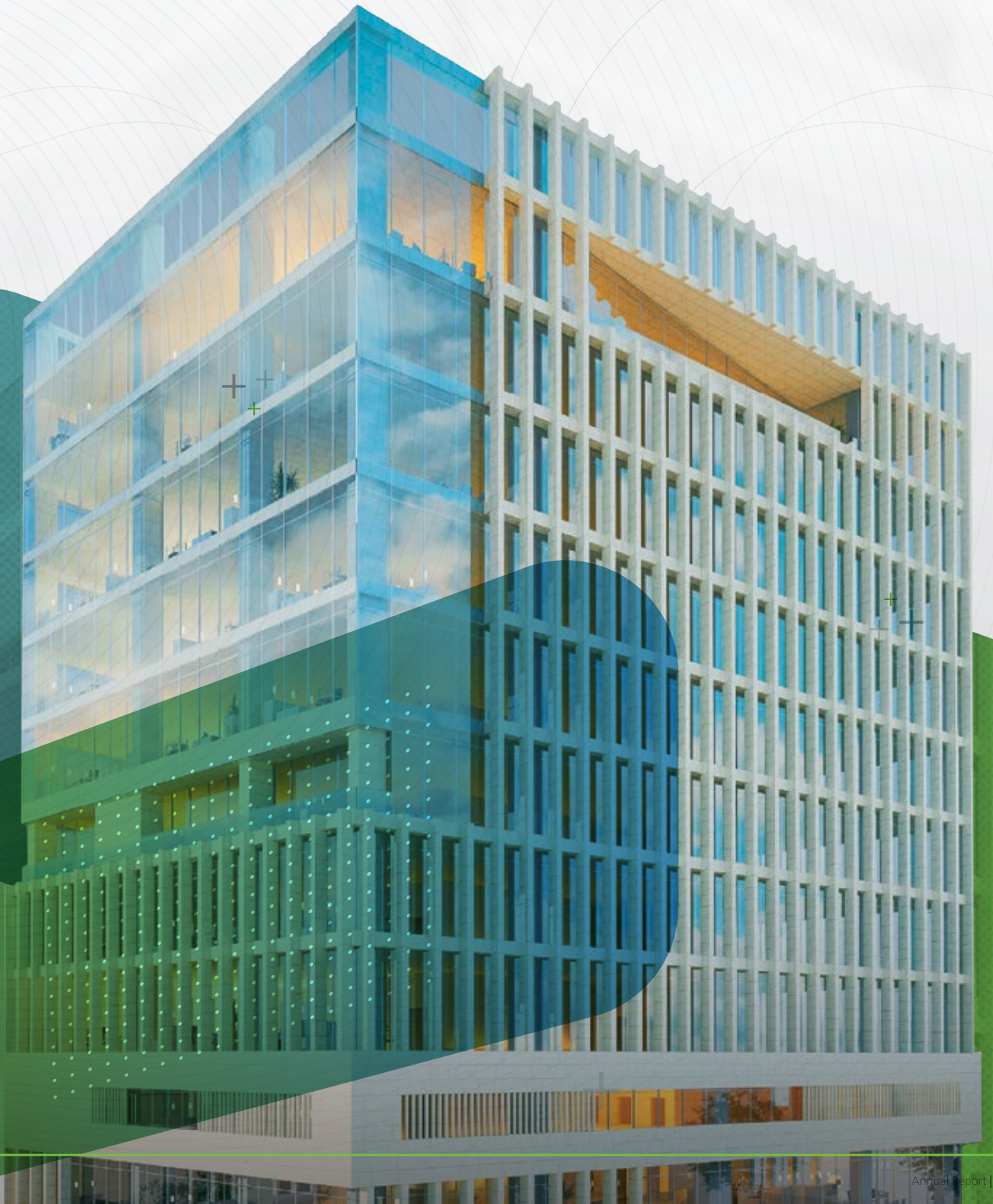


التقرير السنوي

Annual Report | 2019

مبنى الإدارة العامة الجديد

قيد الإنشاء



الفهرس

Index

4	لمحة عامة
5	الرسالة والرؤية والقيم
6	كلمة رئيس مجلس الادارة
10	أعضاء مجلس الادارة
18	كلمة الرئيس التنفيذي
22	الإدارة التنفيذية
30	مؤشرات الأداء الرئيسية
36	القطاع المصرفي في فلسطين
42	الخطط المستقبلية والاسراتيجية
46	المنتجات والخدمات المصرفية
54	استراتيجية التفرع والانتشار
58	رأس المال البشري
61	مركز التدريب
66	المسؤولية المجتمعية
70	علاقات المساهمين
76	الحوكمة
88	تقرير مدقق الحسابات الخارجي

بداية المسيرة

منذ تأسيسه في العام 1995 نمت أعمال بنك القدس ليصبح اليوم من أبرز وأهم المؤسسات المصرفية في فلسطين؛ إذ يقدم للسوق الفلسطيني حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية والإستثمارية والحلول التجارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حد سواء والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

كان بنك القدس قد تأسس كشركة مساهمة محدودة برأس مال يعادل 20.000.000 دولار أمريكي والذي تمت زيادته خلال سنوات عمل البنك ليصل اليوم إلى 90.172.750 إذ يعود الفضل لهذا النجاح والتطور إلى المهنية العالية في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، والحرص في ذلك على توظيف قاعدة رأس المال القوية والخبرة العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل. يختصر شعار " بنك الوطن والمواطن " مجموعة من السياسات والأهداف الإستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة ويعكس هذا الشعار بمعانيه ومضامينه سبب التسمية ترسيخاً لعاصمة فلسطين المستقلة ومدى إلتزام البنك بتحقيق نقلة نوعية في كافة مجالات العمل على مستوى الوطن، حيث تتاح كافة خدمات بنك القدس من خلال إدارته العامة في مدينة رام الله ، وإلى جانب 38 فرعاً ومكتباً المنتشرة في مواقع إستراتيجية في كافة أنحاء فلسطين، إضافة إلى مكتب تمثيلي في العاصمة الاردنية عمان.

رسالتنا

تتجه نحو أن نكون بنكا متميزاً في تقديم الحلول المصرفية الشاملة والمتطورة من خلال خدمات تلبي تطلعات العملاء وتسير بهم إلى النجاح.

الرؤية

نهدف لإستثمار رأس المال الفلسطيني لتنمية وتطوير اقتصاد الوطن، وتقديم حلول مصرفية ذات قيمة للقطاعات المختلفة وتحسين حياة المجتمع.

القيم

تطبيق أعلى مستويات الالتزام المهني وفضلى المعايير المصرفية الشفافة والعادلة والإدارة الرشيدة.

الجوائز والاعترافات الدولية

يفخر بنك القدس بسجل حافل من الجوائز والتقديرات العالمية حصيلة الثقة العالية والالتزام والصداقه مع كافة القطاعات وتقديرا لإنجازاته ونتائجه ومؤشرات أدائه المميزة، فقد حاز على جائزة أفضل مصرف متخصص في حسابات التوفير في فلسطين من مجلة " International Finance Magazine"، كما حاز البنك على جائزة المصرف الأقوي من حيث التدريب والتطور من مجلة " The Banking Executive"، هذا وحاز البنك على جائزة أفضل بنك في فلسطين، وفق تقييم مؤسسة " CPI Financial" والتي يصدر عنها مجلة بانكر ميدل ايست كما اعتبرته ضمن أكبر 100 بنك في الشرق الاوسط.

تأتي هذه الجوائز تقديراً لجهود بنك القدس المبذولة في السوق المصرفي و لتعزيز مكانته المتميزة في القطاع محليا واقليميا، ولتؤكد بأنه أحد ركائز القطاع المصرفي في فلسطين، ولتحفز البنك للتقدم بخدماته والمضي قدما في تحقيق المزيد من النجاحات وفي تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء وتنهض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.



**Best Bank
In Palestine**
Awarded By
CPI Financial
Banker Middle East



**Best
Specialized
Savings Bank**
In Palestine
Awarded By
International Finance Magazine



كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرات السادة المُساهمين الكرام ..

باسم أعضاء مجلس الإدارة وبإسمي يُسعدني أن أقدم لحضراتكم خالص التحية والتقدير، وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الرابع والعشرين لبنك القدس، متضمناً ما تم إنجازه خلال العام 2019 والقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31/كانون أول/2019، وخطة البنك المستقبلية، وكما يشمل التقرير على متطلبات الشفافية ويلبي قواعد الحاكمية الجيدة وفق أعلى المعايير ويلتزم بجميع الشروط والقواعد التي تنص عليها القوانين والأنظمة. وبلا شك أن التحديات والصعوبات التي تواجهها فلسطين قد أثرت على جميع القطاعات ومنها القطاع المصرفي إلا أنه وبفضل التنفيذ الفعال والمُتقن لإستراتيجية البنك الموحدة والأداء المتوازن والترابط والتواصل الإيجابي بين فريق العمل سواء في مركزه الرئيسي بالادارة العامة أو باقي فروع ومكاتبه في جميع المناطق أدى بشكل رئيسي إلى تخطي هذه المشاكل والصعوبات.

المُساهمين الكرام،،

تمكن بنك القدس من مواصلة الأداء الجيد بخطى ثابتة والتعامل بكفاءة وإقتدار مع التحديات فكان للبنك مساهمته الايجابية في الاقتصاد الوطني من خلال نمو أهم مؤشراتته المالية حيث إرتفع إجمالي الدخل خلال العام 2019 بنسبة 8.66 % ليصل إلى 62.14 مليون دولار للعام 2019 بالمقارنة مع 57.19 مليون دولار للعام 2018

كما نرى أنه قد حققنا نسب نمو جيدة بمعظم المؤشرات المالية حيث إرتفع إجمالي الموجودات بنسبة 9.7 % ليصل إلى 1.33 مليار دولار في نهاية العام 2019، وزادت أرصدة ودائع العملاء بنسبة 7.48 % لتصل إلى 1.03 مليار دولار، فيما نما إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 14 % عن العام الماضي ليصل إلى 796 مليون دولار في العام 2019 بالمقارنة مع 698 مليون دولار في العام 2018

وقد انعكست النتائج المالية التي تم تحقيقها خلال العام 2019 إيجابياً على رأس المال حيث إرتفعت نسبة كفاية رأس المال من 13% مع نهاية العام 2018 إلى 13.98 % في نهاية العام 2019. وفي ضوء هذه النتائج حقق البنك أرباحاً بعد الضريبة وصلت إلى 11.23 مليون دولار الأمر

الذي يُظهر متانة مركزه المالي وقدرته على التعامل مع المتغيرات والتحديات والحفاظ على دوره الريادي في القطاع المصرفي.

حضرات المُساهمين،،

تم خلال العام 2019 إفتتاح مكتب تمثيلي لبنك القدس في العاصمة الاردنية عمان كأول بنك فلسطيني، بهدف تمثيل البنك في الأردن وبناء العلاقة مع المؤسسات والأفراد بما يُوسع قاعدة علاقاته، وإرساء أسس الصلة والتعاون مابين الجهات المالية والأفراد في الاردن، ليرتفع عدد فروع ومكاتب البنك إلى 39 فرعاً ومكتباً.

وفي مجال إكساب الفروع الصبغة الجديدة لبنك القدس فقد دشن البنك في العام 2019 فرعي نابلس وسلفيت ومكتب الريحان بحلتهم الجديدة والذي يأتي تماشياً مع استراتيجية بنك القدس من أجل الوصول إلى كافة العملاء وتلبية احتياجاتهم بصورة أفضل. و إيماناً بمسؤولية البنك تجاه المجتمع المحلي فقد قام بالمزيد من المبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة الوطنية والمجتمعية، حيث تم خلال العام تقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والانسانية والرياضية والفنية بالإضافة إلى رعاية ودعم بعض المؤتمرات والندوات التي تستهدف خدمة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني بمختلف غاياتها.

المساهمين الكرام،،

ونحن في مطلع عام 2020 نفتخر أننا اليوم أحد أكبر البنوك على مستوى فلسطين ونملك عدد من الفروع والمكاتب في جميع أنحاء البلاد كما أننا لدينا قاعدة كبيرة من العملاء، حيث تدخل مؤسستكم هذا العام بميزانية مُحصنة، وأصول عالية الجودة، ومستويات سيولة مُطمئنة ومؤشرات مالية قوية، وسيكون على سلم أولوياتنا الاستمرار في نشر ثقافة الالتزام والحوكمة، والتركيز على المبادرات التكنولوجية الحديثة واستمرار تطوير هوية البنك، وتقوية شبكة فروعنا وتجديد حيويتها، واستكمال مشاريع بدأنا بطرحها خلال العام 2019 بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع عملائنا وذلك للمحافظة على ريادتنا للقطاع المصرفي في جميع أعمالنا، مع الاستمرار في تنمية وتقوية تعاملنا مع الاقتصاد المحلي من خلال تمويل الأفراد والشركات والتجارة الخارجية.

كما أنه جاري حالياً تطبيق الخطة الاستراتيجية للبنك بطريقة منهجية علمية من أجل مواجهة التغيرات السريعة في الوضع الحالي والتعامل مع الفرص والتحديات غيرالمتوقعة وخصوصاً بعد التغيرات التي حدثت في الإقتصاد العالمي والإلتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية، وكما تضمنت الخطة المستقبلية للبنك تطبيق استراتيجيات فعالة في مجال إدارة المخاطر على المستويين المحلي والدولي وعلى استقطاب الخبرات والكفاءات لرفع مستوى الأداء وتحسين مستوى قنوات توصيل الخدمات، هذا بالإضافة إلى تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك للوصول إلى أعلى مستوى من الكفاءة في الأداء التشغيلي.

وأخيراً يسعدني أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن عميق شكري وتقديري لسلطة النقد الفلسطينية على دعمها وتعاونها الوثيق مع القطاع المصرفي الفلسطيني.

والشكر موصول للأخوة أعضاء مجلس الإدارة، وللإدارة التنفيذية ولموظفي البنك لما بذلوه من جهود مخلصه من أجل الارتقاء بمستوى أداء البنك وتقديم أفضل الخدمات لعملائه.

كما أود أن أؤكد حرص المجلس التام على مصالح المُساهمين والمُودعين والمُتعاملين مع البنك، آملاً استمرار النجاح في خدمة احتياجاتهم وتلبية طموحاتهم، وأن أؤكد استمرار البنك في تحمل مسؤوليته المجتمعية لدعم مختلف الأنشطة والمبادرات النوعية الهادفة.

أكرم عبد اللطيف حجاب

أعضاء
مجلس الإدارة





أكرم عبد اللطيف جراب

رئيس مجلس إدارة بنك القدس

- بكوريوس صيدلة - جامعة بغداد
- ماجستير ادارة أعمال/ جامعة درهم- بريطانيا
- رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للعلوم والثقافة - جامعة قاسيون - سوريا
- عضو مجلس امناء - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين
- عضو مجلس امناء - جامعة الاستقلال - فلسطين
- عضو مجلس امناء مؤسسة ياسر عرفات
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- رئيس مجلس ادارة شركة دار الدواء- الأردن
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق - فندق الميليونيوم
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة في شركة القدس العقارية
- رئيس مجلس ادارة ومالك شركة cometa scientific بريطانيا
- رئيس مجلس ادارة ومالك Cumberland care Ltd Nottingham بريطانيا
- مؤسس ورئيس مجلس ادارة شركة الكرمل - الأردن
- مؤسس ورئيس مجلس ادارة في منتجع سن داي - البحر الميت - الأردن



دريد أكرم جراب

نائب رئيس مجلس الإدارة

- ماجستير ادارة اعمال / جامعة درهم -بريطانيا
- بكالوريوس ادارة أعمال / جامعة كنت – بريطانيا
- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل – الأردن
- خبرة 17 عاما في تجارة وتسويق المستلزمات الطبية والأدوية
- عدة استثمارات في العالم العربي
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الدواء للاستثمار- الأردن (2007-2015)
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الغذاء- الاردن (2011-2014)



د. أحمد عبد السلام مجدلاني

عضو مجلس إدارة

- ممثلًا عن هيئة التقاعد الفلسطينية
- دكتوراه بالاقتصاد السياسي
- رئيس مجلس ادارة هيئة التقاعد الفلسطينية
- عضو مجلس امناء جامعة الاستقلال - فلسطين
- وزير العمل الفلسطيني سابقا

ربي محمد مسروجي

عضو مجلس إدارة

- ماجستير ادارة أعمال/ جامعة بيرزيت
- عضو مجلس ادارة والرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية
- عضو مجلس إدارة في مجموعة شركات مسروجي
- عضو الغرفة التجارية الصناعية العربية - القدس - 2018
- عضو مجلس ادارة مركز الفن الشعبي
- عضو مجلس ادارة طباق للنشر والتوزيع
- عضو في عدد من الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية الرائدة (انعاش الأسرة، معهد الابحاث التطبيقية (أريج)، اصدقاء جامعة بيرزيت، حماية المستهلك، جيل الأمل، مؤسسة مفتاح، معهد الحوكمة الفلسطيني)



عاهد فايق بسيسو

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس هندسة معمارية/ جامعة القاهرة
- عضو مجلس ادارة في صندوق التنمية الفلسطيني
- عضو مجلس ادارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية
- أمين صندوق مجلس التعاون الاقتصادي الفلسطيني اليوناني
- عضو مجلس أمناء جامعه القدس المفتوحة
- عضو هيئة عامة في صندوق الاستثمار الفلسطيني
- عضو مجلس ادارة في المعهد الاسباني الفلسطيني للتدريب العالي
- ممثل مؤسسة "أولف بالم" الاسبانية في فلسطين



وليد نجيب الأحمد

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس هندسة كهربائية
- رجل اعمال له خبرة واسعة في العمل في قطاع الانشاءات
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة القدس العقارية ومدير عام الشركة - فلسطين
- عضو مجلس ادارة الشركة العربية للفنادق- فلسطين
- عضو مجلس ادارة في صندوق ووقفية القدس





منتصر عزت أبو دواس

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية- جامعة باكنجهام
- المدير العام للبنك الاستثماري - الأردن
- محاسب عام معتمد- الولايات المتحدة

د. حامد عبد الغني جبر

عضو مجلس إدارة

- دكتوراه هندسة كهربائية
- رئيس مجلس ادارة مجموعة الكونكورد للانشاءات ذ.م.م- الأردن
- رئيس تنفيذي شركة أنفرا رود- قطر
- عضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- عضو مجلس ادارة بنك مدمجة معلومات البناء
- رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقا
- رئيس مجلس ادارة شركة الضامنون العرب سابقا
- رئيس اتحاد المقاولين الاردنيين سابقا
- مؤسس وعضو هيئة تدريس كلية الهندسة / الجامعة الأردنية (1975-1979)



صالح جبر احميد

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس محاسبة
- مالك ورئيس مجلس ادارة مصنع للشاي في سيرلانكا
- مالك شركة لتصدير الشاي في سيرلانكا
- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والأردن وفلسطين
- عضو مجلس ادارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون- سوريا
- عضو مجلس ادارة في شركة التكافل للتأمين



د. ماجد عوني ابورمضان

عضو مجلس إدارة

- استشاري اول طب و جراحه العيون
- زميل كلية الجراحين الملكية البريطانية - ادنبرة
- رئيس بلديه غزه ورئيس اتحاد الهيئات المحليه الفلسطينيه
- رئيس مجلس ادارته مصلحه مياه بلديات الساحل
- رئيس مجلس ادارته شركه غزه لجراحه العيون
- عضو مجلس أمناء مجموعه مستشفى سان جون القدس للعيون - بريطانيا
- عضو مجلس أمناء جامعه الازهر
- أستاذ طب العيون و فسيولوجيا الاعصاب بجامعة الازهر
- عمل مديرا عاما لاداره التعاون الدولي و ادارته المستشفيات في وزاره الصحه



هيثم سميح البطيخي

عضو مجلس ادارة
ممثل عن البنك الأردني الكويتي



- بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (مرتبة الشرف) جامعة كنت في كانتربري - المملكة المتحدة البريطانية
- رئيس التجزئة البنكية الخاصة في البنك الاردني الكويتي.
- رئيس مجلس ادارة وعضو مؤسس في شركة إجارة للتأجير التمويلي (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- رئيس مجلس إدارة شركة سند كابيتال (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- رئيس مجلس ادارة شركة المتحدة للاستثمارات المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضوا في مجلس أمناء متحف الأردن.
- عضو في مجلس ادارة مؤسسة الملكة رانيا.

ابراهيم احمد ابودية

عضو مجلس ادارة
ممثل عن شركة الشروق للإستثمارات المالية والعقارية



- بكالوريوس حقوق
- رئيس مجلس ادارة شركة الشروق للاستثمارات المالية و العقارية
- رئيس هيئة المديرين لشركة السهم الدولي للوساطة و الاستثمارات المالية - الأردن
- خبرة 30 عاما في القطاع المصرفي في قطر ، الاردن و فلسطين
- مدير عام / عضو مجلس ادارة بنك الاستثمار الفلسطيني (2000-2011)
- مساعدا مدير عام بنك الاستثمار العربي الأردني (1990 - 2000)
- مساعدا تنفيذي (VP) بنك بي ان بي باريبا باريس / قطر (1977-1990)



نظام
مالي
متوازن
وعادل



كلمة الرئيس التنفيذي

حضرات السادة المُساهمين..

بالاعتزاز والثقة والاطمئنان يسرني أن أستعرض وإياكم التقرير السنوي لبنك القدس والذي تضمن أهم الإنجازات التي حققها البنك في العام 2019 ، حيث تمكن البنك من مواصلة تحقيق أداء قوي في ظل الأحداث والتحديات المتلاحقة التي لا زالت تسود المنطقة، ففي خضم هذه الأحداث وتحديات البيئة التشغيلية، حقق البنك خلال العام 2019 أرباحاً بعد الضريبة مقدارها 11.23 مليون دولار مقارنةً مع أرباح مقدارها 11.6 مليون دولار تحققت خلال العام 2018

هذا الأداء يؤكد متانة وضعه المالي وقدرته على التعامل مع المتغيرات والحفاظ على دوره الريادي في القطاع المصرفي الفلسطيني، مؤكداً على مواصلة البنك مساهمته الإيجابية في خدمة الاقتصاد الوطني.

ومن الدلالات الإيجابية على قوة أداء البنك الوضع التنافسي للبنك، فقد بلغت حصة البنك من السوق المصرفي الفلسطيني 7.67% بمؤشر الموجودات و7.7% من ودائع العملاء، و9% من التسهيلات الائتمانية المباشرة.

وعلى صعيد الإنجازات النوعية وتلبية احتياجات عملاء البنك من مختلف الشرائح، فقد شهد العام 2019 تطوير العديد من المنتجات والخدمات المصرفية وخاصة في مجال الخدمات الإلكترونية حيث أُرست إدارة البنك في العام 2019 ضمن خطتها الاستراتيجية قِيم عمل واضحة، لتطوير التكنولوجيا المالية القائمة على خدمة العملاء وفئات المجتمع فانصبّ التركيز في هذا العام على تعزيز تنفيذ التحوّل التقنيّ الأساسي للبنك من أجل تعزيز البنية التحتية والهندسة والأمان والبيانات ومنصات التشغيل الخاصة بالتكنولوجيا المالية.

وبالنظر إلى آفاق المستقبل، سيواصل بنك القدس تنفيذ عملية التحوّل في مجال تكنولوجيا المعلومات مع التركيز على المبادرات الإستراتيجية طويلة الأمد، وتحسين قنوات التفاعل المباشر مع العملاء للوصول إلى تجربة ثابتة متعدّدة القنوات من أجل ضمان تشغيل البنك وفق هندسة فائقة التطوّر للتكنولوجيا المالية.

وفي مجال التوسع والتواجد الخارجي، فقد شهد العام 2019 إنجاز حصري لبنك القدس بافتتاح مكتب تمثيلي له في العاصمة الاردنية عمان بحيث يعتبر أول بنك من فلسطين، ليستمر بنك القدس في مسيرته الدؤوبة نحو تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية لإثراء مسيرته المصرفية. وانسجاماً مع الخطة الاستراتيجية العامة للبنك تم إعادة إفتتاح فرعي نابلس وسلفيت ومكتب الريحان بحلتهم الجديدة وإكساب هذه الفروع الصبغة الجديدة لتشمل مواقع فريدة من أجل الوصول إلى كافة العملاء و تلبية احتياجاتهم بصورة أفضل، الأمر الذي سينعكس على كافة فروع البنك في القريب العاجل بحيث تجسد كافة النواحي الإبداعية والثورة الحديثة.

السيدات والسادة..

إيماناً من البنك بأهمية الشراكة الفاعلة مع المجتمع المحلي، فقد وضعنا نصب أعيننا هدفاً وطنياً نعتز به ونسعى دوماً إلى تحقيقه وهو خدمة مجتمعنا العزيز، وفاءً بمتطلبات الوطنية المؤسسية وعملاً بمسؤولياتنا المجتمعية ويسانداً في ذلك إيماناً راسخاً بدور المؤسسات الاقتصادية بالمساهمة في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية التي تعمل فيها. ولترجمة القول بالفعل فقد نفذ البنك 67 نشاطاً مجتمعياً في العام 2019 حيث أولى البنك عنايةً خاصةً بقطاعات التعليم والتنمية والابغاثة والصحة والمرأة والأطفال والرياضة والثقافة، كما قدم الدعم للعديد من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية.

ندخل العام 2020 وسط تطورات وأحداث اقتصادية وسياسية إقليمية وعالمية متسارعة إلا أننا نتطلع إلى آفاق المستقبل بنظرة ملؤها الأمل والتفاؤل وبما يُمكن بلدنا العزيز من تجاوز هذه التحديات والمخاطر ورفع معدلات نمو إقتصادنا الوطني وتدعيم الاستثمار فيه وزيادة منعة قطاعه المصرفي وبما ينعكس إيجابياً على مستويات أداء وحجم أعمال البنك وتعزيز دوره الفاعل في تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة الأمر الذي سيمكننا من مواصلة مسيرة النمو المستدام والاستمرار في تعزيز مركزه الريادي في السوق الفلسطيني وتوسيع رقعة حضوره، في شتى مجالات الاعمال وترسيخ مكانة البنك المرموقة محلياً وخارجياً.

حضراتُ المُساهمون..

أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن شكري وتقديري لسلطة النقد الفلسطينية على حسن إدارتها وإجراءاتها المتواصلة لتعزيز مسار النمو الاقتصادي المحلي وحرصها على زيادة منعة القطاع المصرفي الفلسطيني.

كما أقدر وأشكر ثقة عملاء البنك ومساهميهِ، ونعدهم دوماً بالمزيد من المثابرة لتعزيز قوة وريادة البنك، وأتوجه بالشكر والتقدير لسعادة رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس على توجيهاتهم البناءة في وضع استراتيجية البنك وأهدافه العامة، وإلى جميع زميلاتي وزملائي موظفات وموظفي البنك على ما بذلوه من جهدٍ دؤوب وعملٍ مخلصٍ لتحقيق هذه الإنجازات. أسأل الله عز وجل مُستقبلاً مُشرقاً لمؤسستنا حتى تتمكن من المساهمة بالمزيد في تنمية اقتصاد فلسطين الحبيبة ودعم تقدمها وتطورها.

صلاح عدي



الإدارة التنفيذية

أداء متميز



فريق الإدارة التنفيذية



صلاح هدمي الرئيس التنفيذي

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمان الاهلية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 7.9.2016



زيد الجلاذ
نائب الرئيس التنفيذي

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمان الاهلية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 15.7.2012



منذر عودة
نائب رئيس اول
مدير إدارة جودة الائتمان

ماجستير محاسبة
الجامعة الأردنية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 27.1.2013



محمد سلمان
نائب رئيس اول
مدير إدارة الشؤون المالية والبشرية

ماجستير محاسبة
الجامعة الأردنية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 8.9.2013



البير حبش, CFA

نائب رئيس
مدير إدارة الائتمان

بكالوريوس ادارة أعمال
جامعة بيرزيت
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2.8.2009



محمد شاور

نائب رئيس
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات والمؤسسات المالية

ماجستير ادارة الأعمال
جامعة بيرزيت
انضم لأسرة البنك بتاريخ 1.2.2017



أيسر النوباني

نائب رئيس
مدير دائرة المشاريع والشؤون
والهندسية

بكالوريوس هندسة الكترونية
جامعة دمشق
انضم لأسرة البنك بتاريخ 27.6.2010



علاء الطيبي

نائب رئيس
مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات

بكالوريوس هندسة انظمة حاسوب
جامعة القدس
انضم لأسرة البنك بتاريخ 14.3.2010



نادر صالحى

نائب رئيس
مدير دائرة العمليات الخارجية

ماجستير اقتصاد
جامعة كان الفرنسية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 25.5.2014



محمود عودة

نائب رئيس
مدير إدارة العمليات المركزية

بكالوريوس ادارة الأعمال
جامعة بيت لحم
انضم لأسرة البنك بتاريخ 4.11.2018



فرج غنيم

نائب رئيس
مدير إدارة الموارد البشرية

بكالوريوس اقتصاد علوم سياسية
الجامعة الامريكية القاهرة
انضم لأسرة البنك بتاريخ 06.01.2019



فادي الكسواني

نائب رئيس
مدير دائرة التدقيق الداخلي

بكالوريوس ادارة اعمال
جامعة مؤتة
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2.3.2014



سامح عبدالله

نائب رئيس
مدير إدارة الخدمات
المصرفية للأفراد

بكالوريوس العلوم الادارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة
انضم لأسرة البنك بتاريخ 19.01.2020



زيد جراب, CFA, FRM
نائب رئيس
مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي
والتحول الرقمي

بكالوريوس تجارة
الجامعة McGill University
انضم لأسرة البنك بتاريخ 11.10.2015

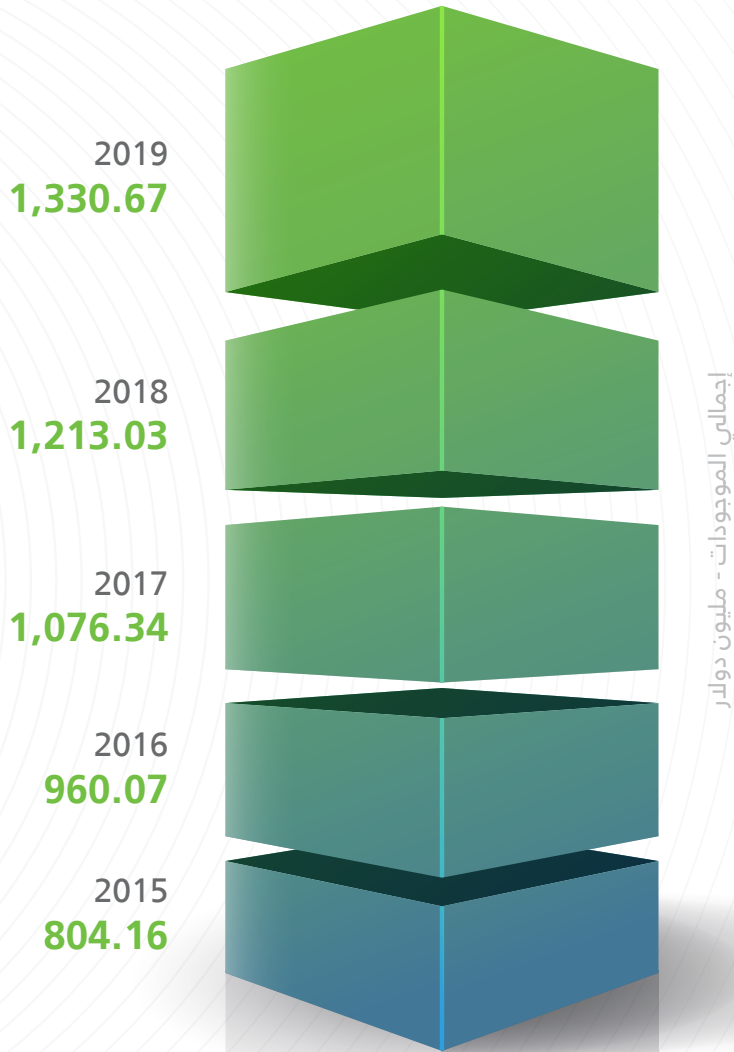


مؤشرات الأداء الرئيسية

نظراً للخطط الاستراتيجية التطويرية التي يتحلّى بها بنك القدس على مدار الأعوام السابقة وحتى الآن، فإنه حقق نتائج مبشرة خلال عام 2019 تشكل محط فخر لأعضاء مجلس إدارته، ليثبت بذلك مكانته المصرفية كأحد أكبر وأهم البنوك الريادية في فلسطين.

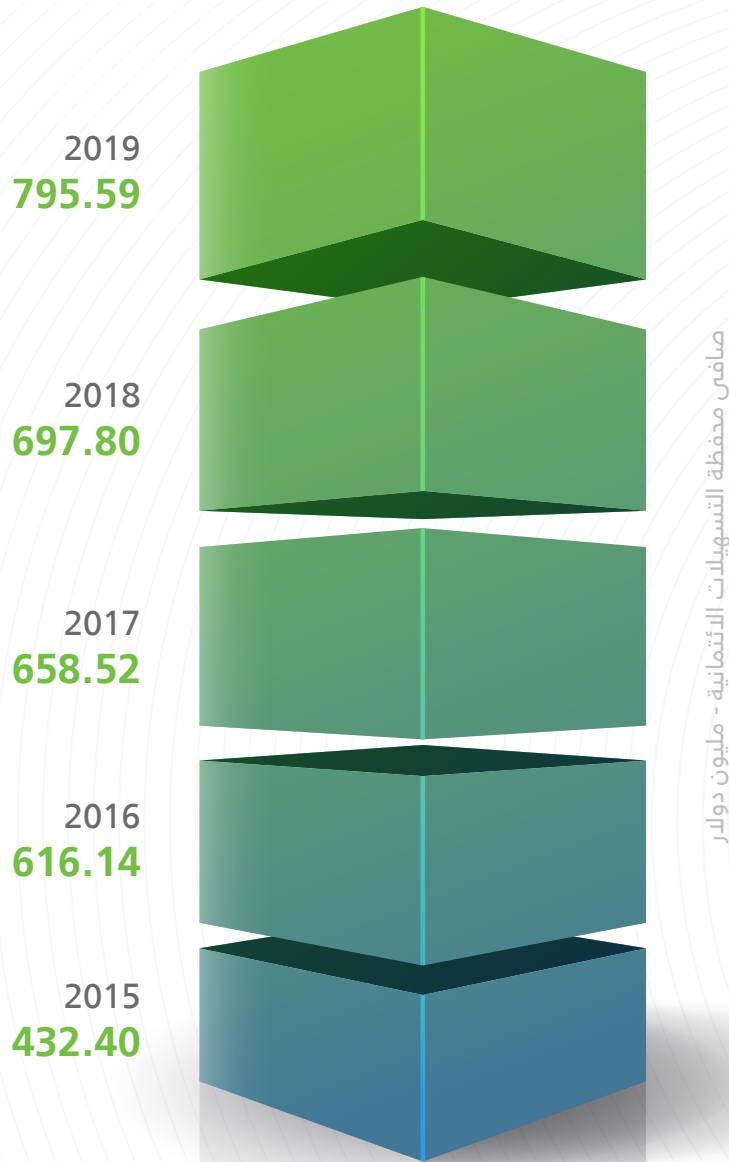


أهم المؤشرات المالية



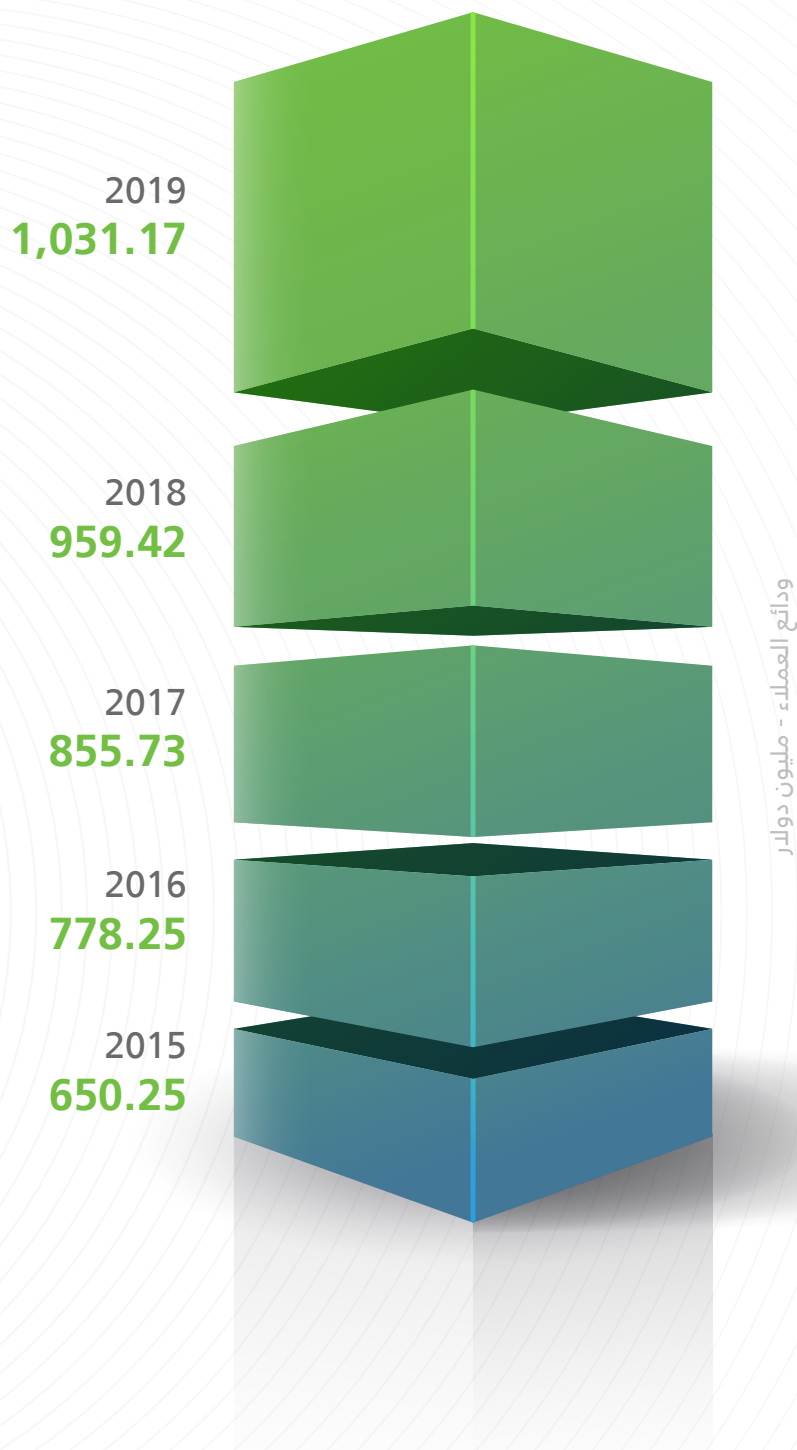
إجمالي الموجودات

بلغ مجموع الميزانية اجمالي الموجودات كما في 31/12/2019 نحو 1.330 مليار دولار امريكي مقابل 1.213 مليار دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بنمو بلغت قيمته 117.65 مليون دولار وبنسبة 9.7%، كما بلغ معدل النمو المركب للفترة من 2015 - 2019 حوالي 10.60%.



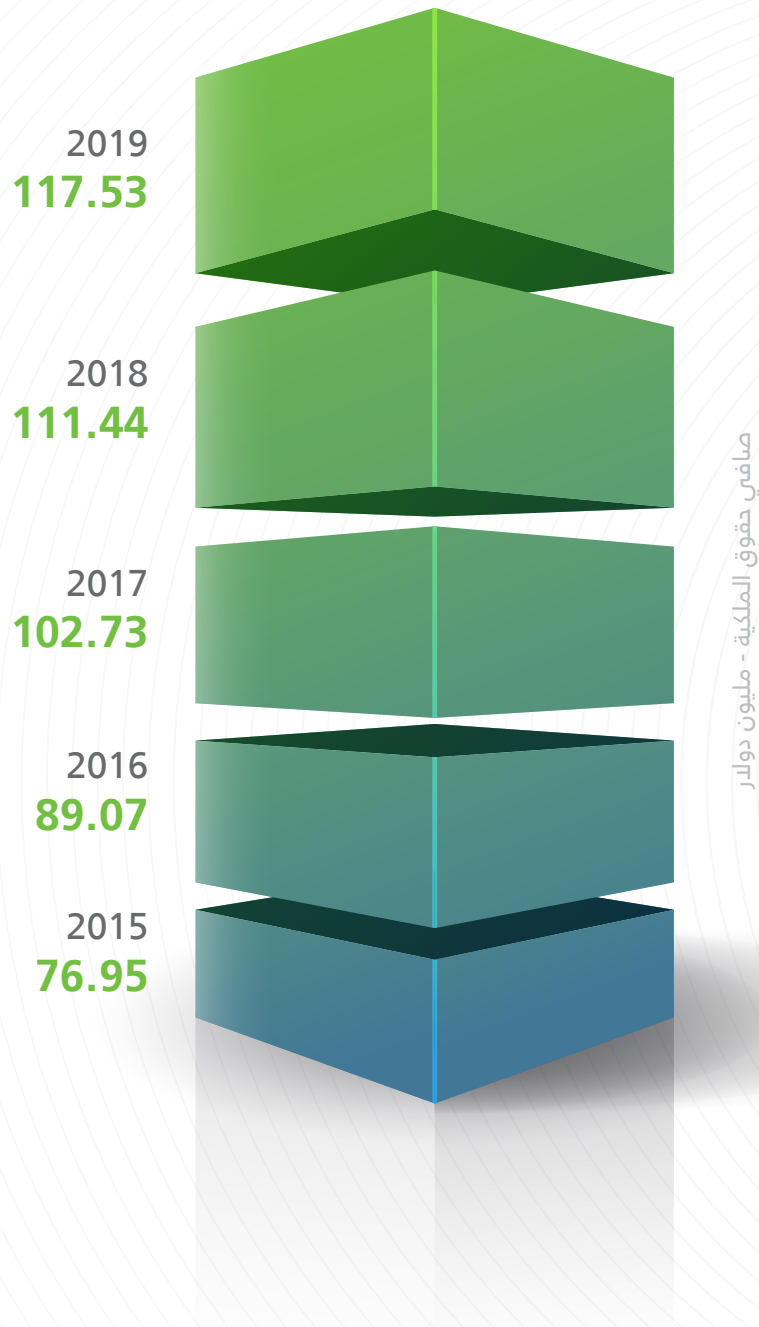
صافي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31/12/2019 نحو 795.59 مليون دولار أمريكي مقابل 697.8 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بنمو بلغت قيمته حوالي 97.79 مليون دولار أمريكي وبنسبة 14.01% ن وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 12.97%



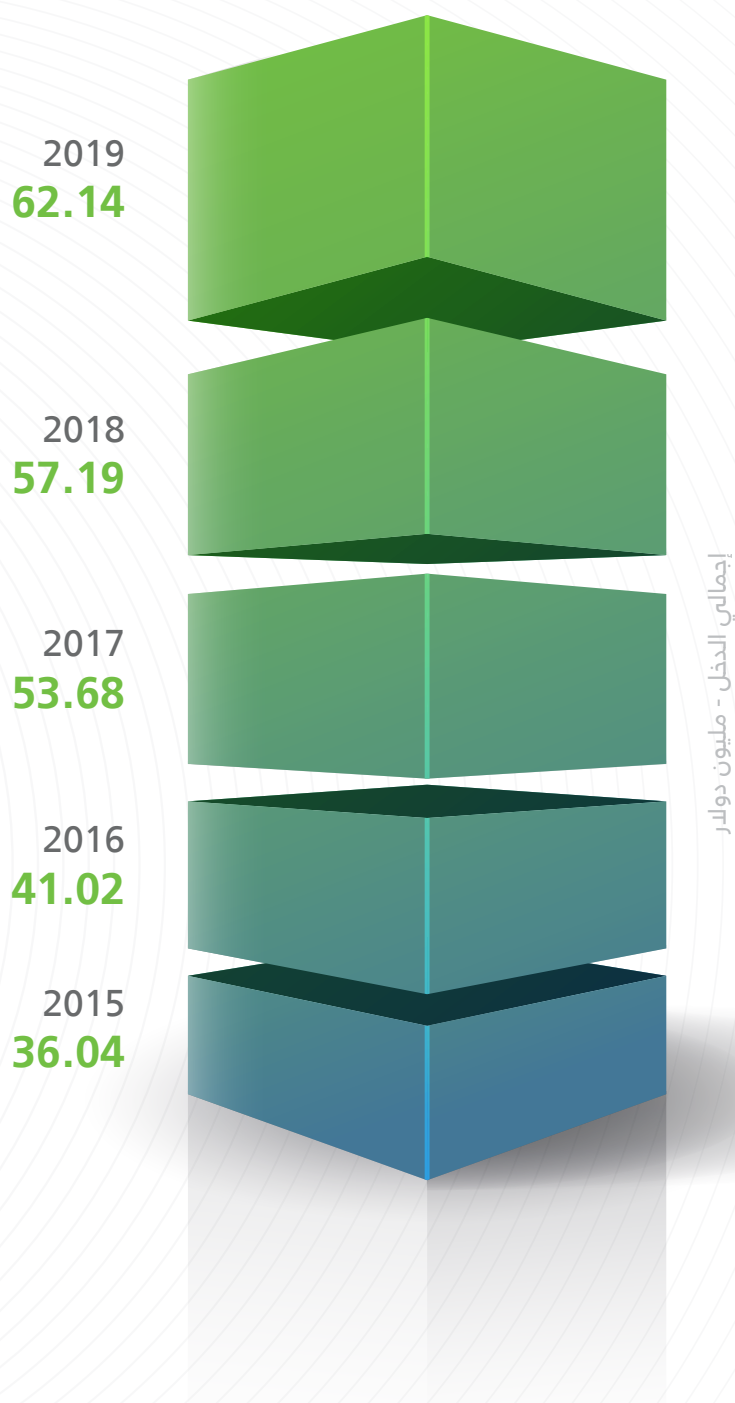
ودائع العملاء والتأمينات النقدية

بلغ إجمالي الودائع كما في 31/12/2019 نحو 1.031 مليار دولار أمريكي مقابل 959.42 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بنمو بلغت قيمته حوالي 71.75 مليون دولار أمريكي وبنسبة 7.48% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 9.66%



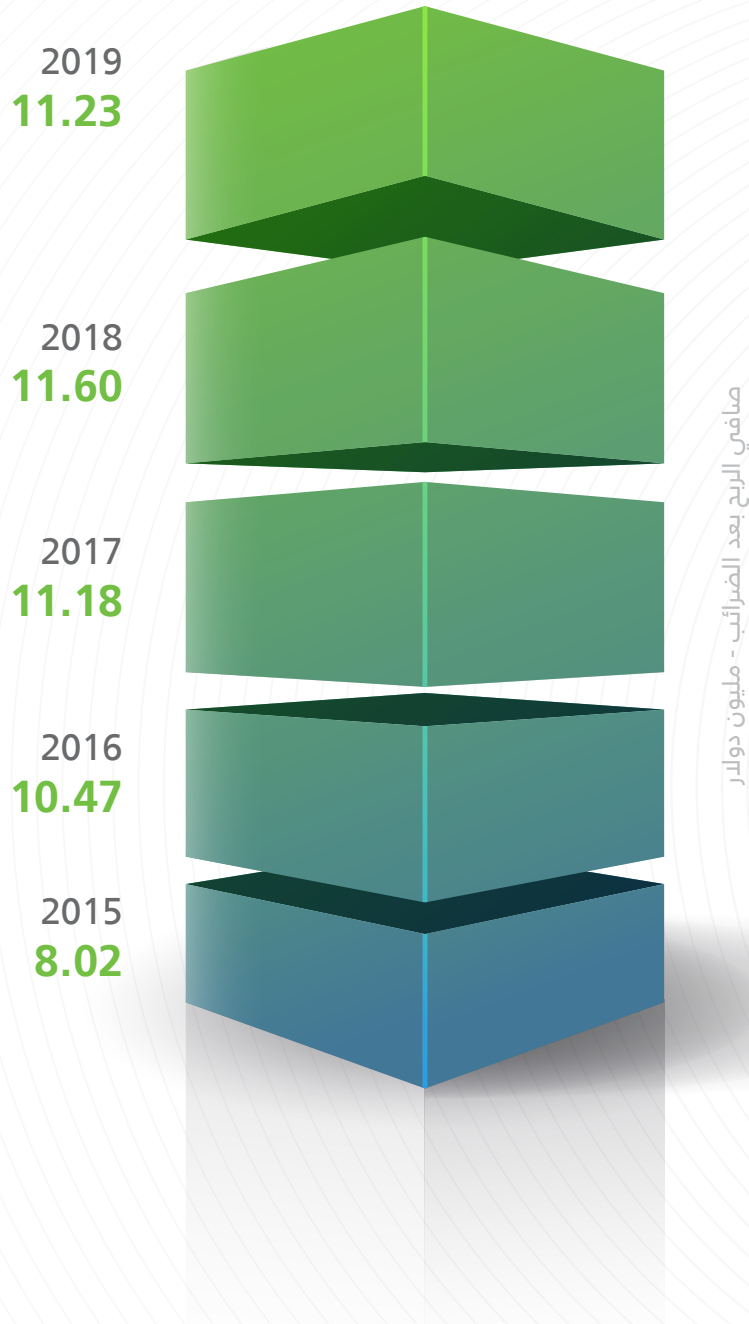
حقوق الملكية

بلغ صافي حقوق الملكية كما في 31/12/2019 نحو 117.53 مليون دولار أمريكي مقابل 111.44 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2019 بنمو بلغت قيمته حوالي 6.08 مليون دولار أمريكي ونسبة 5.46% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 8.84%



إجمالي الدخل

بلغ صافي إجمالي الدخل كما في 31/12/2019 نحو 62.14 مليون دولار أمريكي مقابل 57.19 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بنمو بلغت قيمته حوالي 4.95 مليون دولار أمريكي وبنسبة 8.66% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 11.51%



صافي الربح بعد الضرائب - مليون دولار

صافي الربح بعد الضريبة

بلغ صافي الربح بعد الضرائب كما في 31/12/2019 نحو 11.23 مليون دولار أمريكي مقابل 11.60 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بإنخفاض بلغ قيمته حوالي 37 ألف دولار أمريكي وبنسبة 3.18% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 6.96%



القطاع المصرفي في فلسطين

حقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً في الربع الاول من العام 2019، غير أن هذا التعافي لم يدم طويلاً حيث ان تراجع المساعدات الدولية وتفاقم ازمة المقاصة أدت الى تباطؤ النمو الإقتصادي خلال العام 2019. وبالرغم من ذلك فقد حقق القطاع المصرفي الفلسطيني نسب نمو جيدة في مؤشراته خلال العام 2019 مقارنة مع العام 2018، كما حقق بنك القدس ايضاً نسب نمو جيدة في كل من ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية المباشرة.

اظهرت البيانات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني الى ارتفاع معدلات النمو في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إلى % 10.95 مقارنة مع % 0.99 في نهاية العام 2018، لتصل إلى 17,133 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس حوالي % 9.73 لتصل الى 1,331 مليون دولار.

بينما ارتفعت ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2019 بنسبة نمو % 9.5 مقارنة مع % 2 في نهاية العام 2018، لتصل الى 13,385 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو في الودائع لدى بنك القدس حوالي % 7.5 لتتجاوز المليار (1,031 مليون دولار).

كما ارتفعت ايضاً حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية العام 2019 إلى % 6.6 مقارنة مع % 3.7 في نهاية العام 2018، لتصل الى 8,763 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو في التسهيلات لدى بنك القدس حوالي % 14.04 مقارنة مع نسبة نمو % 5.9 خلال العام 2018 لتصل الى 796 مليون دولار.

وارتفعت حصة بنك القدس في التسهيلات الائتمانية في السوق المصرفي الفلسطيني لتصل إلى % 9.08 في العام 2019، بينما بلغت حصته السوقية في ودائع العملاء % 7.7.

وقد بلغ عدد المصارف المرخصة 14 مصرف في نهاية العام 2019، منها 7 مصارف محلية (منها 3 مصارف اسلامية)، و7 مصارف وافدة، وتعمل هذه المصارف من خلال شبكة فروع ومكاتب مصرفية ارتفعت الى 370 مقارنة بـ 351 فرع ومكتب في العام السابق.

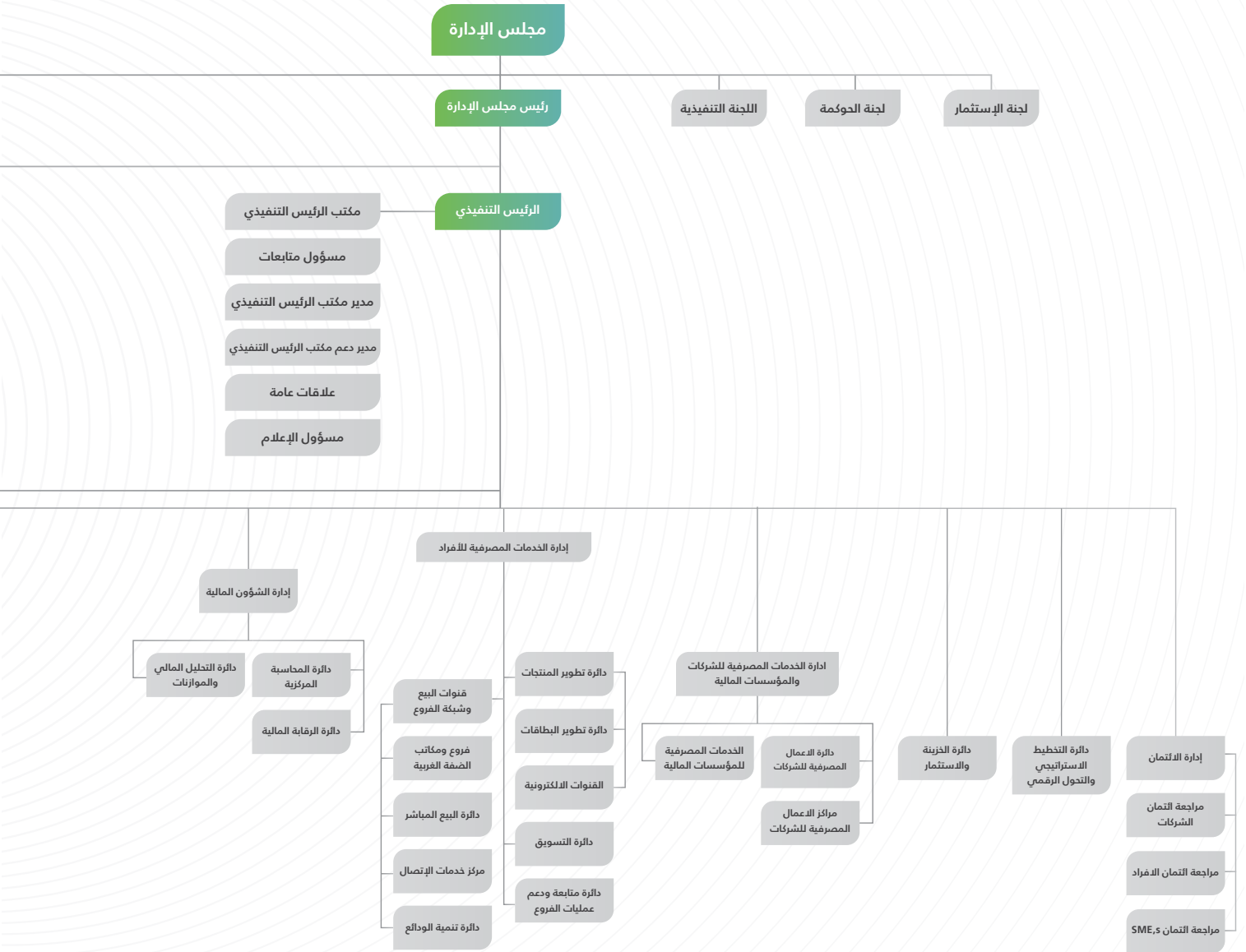
أهم المؤشرات المالية

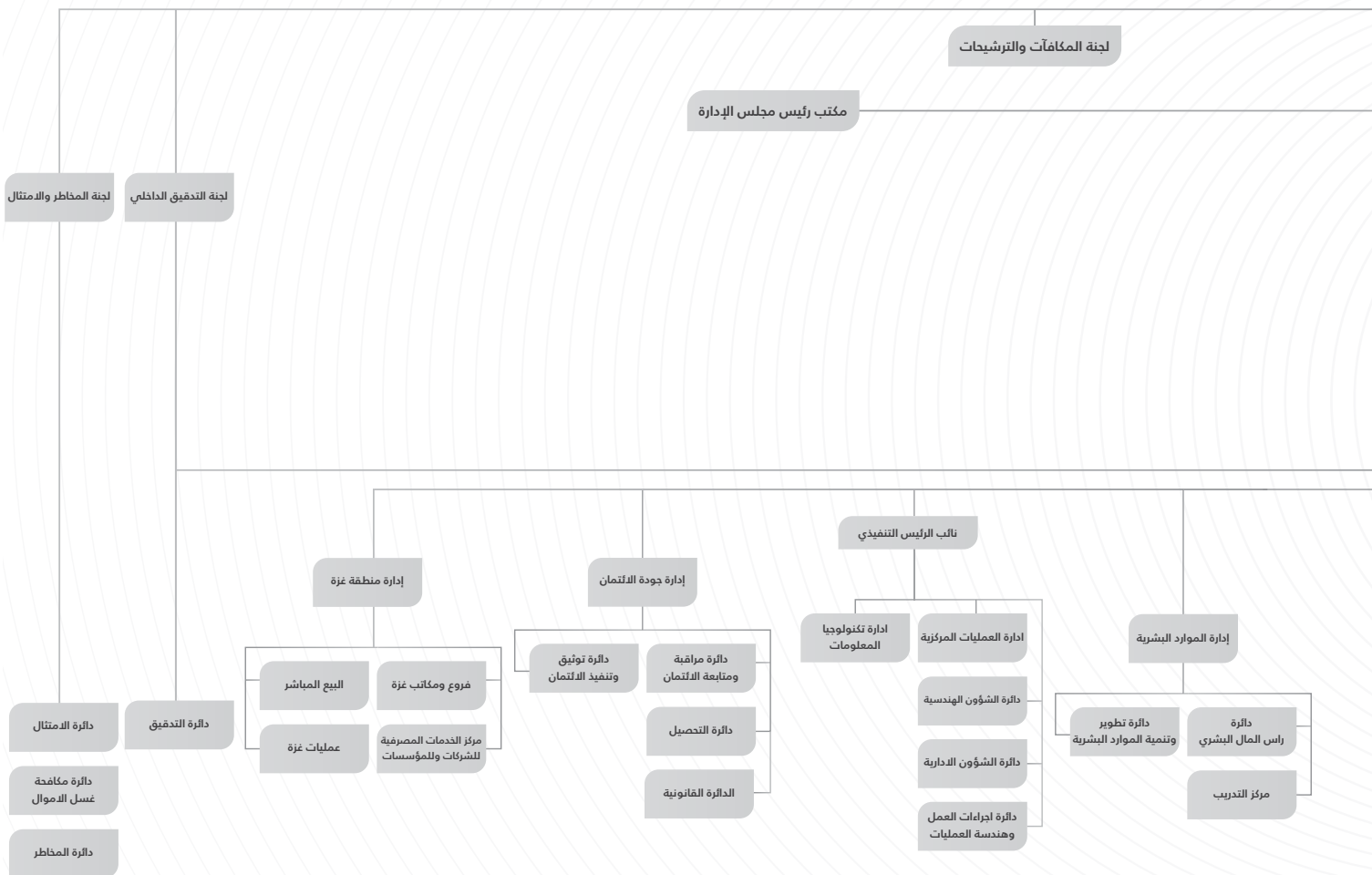
لبنك القدس مقارنة مع القطاع المصرفي في فلسطين

	2019	2018	2017	2016	2015	البيان
اجمالي الموجودات (الأقرب مليون دولار أمريكي)	17,133	15,442	15,292	13,698	12,153	القطاع المصرفي
	1,331	1,213	1,076	960	804	بنك القدس
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (الأقرب مليون دولار أمريكي)	8,763	8,208	7,922	6,772	5,825	القطاع المصرفي
	796	698	659	616	432	بنك القدس
اجمالي الودائع (الأقرب مليون دولار أمريكي)	13,385	12,227	11,982	10,596	9,655	القطاع المصرفي
	1,031	959	856	778	650	بنك القدس
نسب النمو في اجمال الموجودات مقارنة مع القطاع المصرفي	10.95%	0.99%	11.63%	12.71%	2.86%	القطاع المصرفي
	9.73%	12.77%	12.04%	19.39%	20.20%	بنك القدس
نسب النمو في التسهيلات مقارنة مع القطاع المصرفي	6.77%	3.61%	16.98%	16.27%	18.97%	القطاع المصرفي
	14.03%	5.92%	6.98%	42.46%	28.69%	بنك القدس
نسب النمو في الودائع مقارنة مع القطاع المصرفي	9.47%	2.04%	13.08%	9.75%	8.05%	القطاع المصرفي
	7.53%	12.03%	10.03%	19.65%	25.77%	بنك القدس
الحصة السوقية ودائع وتسهيلات	7.70%	7.84%	7.14%	7.34%	6.74%	القطاع المصرفي
	9.08%	8.32%	8.32%	9.10%	7.42%	بنك القدس

الهيكل التنظيمي

للعام 2019







الخطط
المستقبلية
والإستراتيجية



الخطة الاستراتيجية للبنك

قام البنك بإعداد خطة استراتيجية واضحة وتفصيلية للأعوام 2020-2022 (بطريقة منهجية علمية من أجل مواجهة التغيرات السريعة في الوضع الحالي والتعامل مع الفرص والتهديدات غير المتوقعة وخصوصاً بعد التغيرات التي حدثت في الإقتصاد العالمي والإتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية).

ويسعى البنك من خلال خطته الإستراتيجية أن تكون البوصلة لجميع موارد وأنشطة البنك وإلى تخطي الحدود والأفكار الخلاقة ضمن إطار يتصف بكونه متكامل الخدمات والأنشطة المصرفية ومتسق مع الموارد والإمكانات المتوفرة في البنك.

لذا فقد قام البنك بتبني استراتيجيات فعالة للارتقاء بخدماته الى مستوى تلك التحديات المتباينة وذلك بالارتكاز على المحاور الرئيسية التالية:

• محور تطوير رأس المال البشري:

إن نجاح البنك مرهون بجهود فريق العمل لديه وتطويره لذا يسعى بنك القدس من خلال خطته الإستراتيجية الى عمل العديد من البرامج والمشاريع التطويرية التي تعلق بموظفي بنك القدس وتُحسن في أدائهم وتحسن نفسياتهم وثقافتهم تجاه الآخرين (روح العائلة او الفريق) وتعزز انتمائهم بحيث يشعر الموظفون أنهم مشاركون في مؤسسة متميزة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

كما يسعى البنك الى بناء ثقافة تقييم الاداء والتميز في السوق المصرفي في التطور الوظيفي وتسهيل فعالية التواصل بين الموظفين والدوائر والفروع، وقياس الرضا الوظيفي ومكافأة الموظفين المتميزين.

وكذلك دعمهم بالدورات التدريبية اللازمة من خلال تحديد احتياجاتهم بشكل مدروس التي ستعمل بشكل او بأخر على زيادة ولاء الموظفين للبنك وتغيير ثقافتهم وبالتالي زيادة كفاءتهم في العمل والتي تؤثر بشكل ايجابي على جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

• محور تطوير المنتجات والخدمات

يعتبر تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية أحد مقومات التواجد الرئيسية لأي بنك من البنوك وهي شريان الحياة في البنك وذلك بهدف التميز والمنافسة في السوق المصرفي الفلسطيني والذي تتشابه خدماته ومنتجاته بشكل كبير. فيسعى بنك القدس من خلال خطته الإستراتيجية الى اعتماد نهج جديد حول آلية العمل على خدماته ومنتجاته من خلال تحديد احتياج العميل وارضائه من خلال المنتجات والخدمات المميزة الى جانب الخدمات المتخصصة حسب فئات العملاء، والمناطق الجغرافية ومواكبة التطور التكنولوجي في تقديمها.

• محور التحول الرقمي وأتمتة العمليات

إن النظم والبرامج البنكية لها دور كبير في رفع أداء البنك من خلال تقديم خدمات مصرفية توفر التكلفة والجهد وتحسن الكفاءة التشغيلية وتنظمها وتحسن البيئة الرقابية، والتي تسهم بقوة في تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للعملاء. كما يخلق فرصة لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية بعيداً عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات ويساعد التحول الرقمي على التوسع والإنتشار في نطاق اوسع والوصول الى شريحة أكبر من العملاء.

حيث يسعى البنك من خلال خطته الإستراتيجية الى تطوير كادر الموظفين في دائرة تكنولوجيا المعلومات والإستثمار في العديد من البرامج والانظمة وأتمتة جميع الحركات في البنك بالإضافة الى هندسة بناء تكنولوجيا المعلومات لتكوين بيئة يسهل التعامل معها والتطوير عليها والى جانب العديد من المشاريع الهامة لتطوير هذا الجانب.

• محور الكفاءة وتحسين جودة الخدمة

اصبحت عملية المنافسة بين البنوك على أساس التنوع في تقديم الخدمات أو على اساس

اسعار الخدمات المقدمة او على اساس الابتكار والتجديد عملية صعبة بالنسبة لإدارات البنوك التي تريد تحقيق حصص سوقية ومستويات ربحية اعلى، لذلك اهتم بنك القدس بمفهوم جودة الخدمة المصرفية كإستراتيجية للمنافسة ليستطيع من خلالها التميز عن باقي المنافسين وبالتالي تحقيق اهدافه التسويقية.

ويهدف البنك من خلال خطته الإستراتيجية على مراقبة رضا عملائه بشكل مستمر من خلال التعرف ومراقبة ادراكات العملاء لجودة الخدمات المقدمة، وتحديد مناطق الضعف في تقديم جودة خدمات مناسبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين جودة الخدمة.

• محور البيئة الرقابية

اهتم بنك القدس بالبيئة الرقابية للمحافظة على موجودات البنك وتنمية كفاءة العمل وتشجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعية.

وقد كان للتطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية من ناحية اخرى، الأثر في زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد عملياتها في سوق يتسم بالمنافسة الشديدة والمخاطرة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به اصبح من الضروري مراقبة مستوى تلك المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الاثار السلبية الناجمة عنها وادارتها بطريقة سليمة حتى لا تؤدي الى خسارة العائدات والفسل في تحقيق الاهداف الإستراتيجية للبنك.

ويسعى البنك من خلال خطته الإستراتيجية الى تحسين البيئة الرقابية وتعزيز الوعي الثقافي للموظفين بمفهوم الرقابة والتدقيق في البنك بشكل مستمر ومتكامل لإدارة المخاطر المصرفية والتقويم الذاتي لها ووضع الاجراءات الرقابية اللازمة، مما يساهم في تجنب وتقليل اثر هذه المخاطر، وذلك من خلال وضع الية لمتابعة نظام التدقيق الداخلي بحيث يلائم الأوضاع الداخلية و يضمن تنفيذ الإجراءات بالشكل الملائم في البنك من قبل الموظفين كافة.

• محور السياسة المالية والتوجه المالي

يسعى بنك القدس لتنويع استثماراته بحيث يصبح لديه محفظة استثمارية متنوعة وعدم التركيز على منح التسهيلات الائتمانية سواء استثمارات لدى بنوك وشركات، الأسهم والسندات وغيرها من الانشطة الاستثمارية الهامة.

كما اهتم بنك القدس بوضع العديد من البرامج والانشطة ضمن خطته الإستراتيجية والتي تهدف الى ادارة السيولة بطريقة مثلى. الى جانب تحديد الاهداف المالية السنوية وفق دراسات علمية دقيقة من خلال دراسة المنافسين، الحصة السوقية، الامكانيات والادوات اللازمة لتحقيقها.

بالاضافة الى العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية الاخرى التي تغطي جميع أنشطة البنك والتي يسعى البنك من خلالها الى تحسين الربحية في ظل انخفاض هوامش الربح لدى البنوك في فلسطين وتقليل التكلفة على المدى البعيد، وكذلك تحقيق رضا العملاء عن منتجات وخدمات البنك وتقليل شكاويهم وتعزيز العلاقة معهم وتحقيق متطلباتهم والتي تهدف بمجملها الى زيادة ولاء العملاء وبالتالي تنعكس بشكل ايجابي على النتائج المالية والوضع التنافسي.

المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة



المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة

تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، عملت دائرة تطوير المنتجات على تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات العصرية التي تحاكي تطلعات جمهور العملاء و المتعاملين مع البنك سعياً إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة وتلبية احتياجات السوق المصرفية بأفضل الطرق، هذا بالإضافة إلى تعزيز رقمنة الخدمات والمنتجات المقدمة بهدف المساهمة في جهود زيادة نسب الشمول المالي

فعلى صعيد قطاع الأفراد عملت الدائرة على تطوير منتجات وخدمات خاصة بالمنتجات الائتمانية والتي تشمل على:

- برنامج قروض المتقاعدين.
- برنامج قروض القاع العام المدني والعسكري.
- برنامج قروض افراد القطاع الخاص والجامعات .
- منتج قروض السيارات "القدس اوتو".
- كاش تو كاش وهي قروض شخصية مقابل تامينات نقدية %100 من قيمة القرض المطلوب في حساب التامينات النقدية.
- التسييل العقاري والذي يهدف الى تسييل قيمه العقار المملوك للعميل الذي يرغب بتسديد احتياجاته الشخصية مقابل منحه قرض بضمان عقار .
- كما تم اعتماد العديد من شركات القطاع الخاص كجهات معتمدة لتحويل الرواتب لتعزيز فرص الإقراض.

بطاقات ماستركارد بنك القدس الائتمانية والخصم المباشر TM MasterCard

صُممت بطاقات ماستركارد بكافة انواعها تحت شعار " رفيقة دربك "

والتي تضم البطاقات التالية:

بطاقة الخصم المباشر و او المعروفة ببطاقة الصراف الآلي بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية بأنواعها فضية، تيتانيوم، وورلد، وورلد ايليت. لتوفر مستوى عال من الراحة للعملاء ومنحهم مرونة في سداد قيمة مشترياتهم و حرية السحب النقدي داخل و خارج البلاد، حيث أنها تلبي جميع احتياجات العملاء مهما تنوعت طبيعتها.

وتماشياً مع الاستراتيجية الهادفة إلى تقديم الخدمات المميزة والفريدة لعملائنا، تم تفعيل نظام الاصدار الفوري الخاص ببطاقات الخصم المباشر في فروع و مكاتب بنك القدس لتحسين جودة الخدمة وسرعتها المقدمة لعملاء البنك في الربع الثاني من العام.

و كما عودناكم سابقا بتميز بطاقتنا الائتمانية تحت شعار " رفيقة دربك " عن غيرها من البطاقات والتي تتميز بعالم خاص من الترف والرفاهية وميزات حصرية لتعزز نمط حياة يرتقي إلى المستوى الذي يتطلع إليه عملائنا، وحرصاً على مواصلة بناء شراكات مثمرة نقدم من خلالها لعملائنا خدمات لا تقدر بثمن. ان تعاوننا مع شركة ماستركارد العالمية يشكل خطوة مهمة تتيح لنا توفير باقة واسعة من حلول الدفع التي تناسب عملائنا.

في الربع الثاني من العام، تم اطلاق حملتنا الترويجية بعنوان " تجربة خيالية ستكون انت نجمها مع رفيقة دربك " بالتعاون مع شركة ماستركارد العالمية بحيث تمنح الفائز فرصة لخوض تجربة خيالية لرحلة مليئة بالرفاهية والتميز . وشملت الحملة جميع حاملي بطاقات ماستركارد " وورلد، وورلد ايليت " بنك القدس الائتمانية والتي تقدم لحاملها فرصة الفوز بإحدى ثلاثة رحلات مدفوعة التكاليف لشخصين إلى بالي، بانكوك، بكين من برنامج برايسلس _ Priceless .

ومما يميز هذه الحملة عن غيرها ما تتضمنه من باقة مميزة وتجارب مصممة خصيصاً للفائز وعلى مستوى عالي من الرفاهية، تبدأ بحفاوة الضيافة التي سيحظون بها في المطار،

بالإضافة لبرنامج مليء بالعروض والتجارب والنشاطات السياحية الفريدة، كما سيتم منح الفائز بطاقة مدفوعة مسبقاً من شركة ماستركارد لتعزيز تجربة التسوق.

بطاقات ماستركارد "وورلد ، وورلد إيليت" الائتمانية مصنفة من أعلى البطاقات تحت فئة "premium" في شركة ماستركارد والتي تتمتع بالعديد من المزايا حيث تقدم لك معاملة كبار الشخصيات وميزات حصرية تدل بها نفسك وتعزز نمط حياتك، وتتيح لك التمتع بأرقى الخدمات العالية المستوى.

ولم يقتصر الأمر على إطلاق منتجات وحملات ترويجية جديدة من البطاقات الائتمانية، فقد تم تفعيل تطبيق ماستركارد فور يو "MasterCard For You" وإدراج البنك تحت اسم "بلدان أخرى / Other MEA Markets".

مما يمكن لحاملي بطاقات ماستركارد فرصة الإطلاع الدائم فيما يتعلق بالعروض و المزايا المتاحة للعميل و كيفية الاستفادة منها. كما يوفر التطبيق امكانية الوصول بسهولة للعروض المقدمة من المتاجر المشاركة عبر ماستركارد و المتاحة حسب نوع بطاقتك التي تملكها. و ذلك لجعل رحلتهم المقبلة أكثر متعة أو لإضفاء المزيد من الراحة و السهولة على حياتهم اليومية .

وفي سياق تطوير الخدمات المصرفية والمعاملات المالية الالكترونية المقدمة للعملاء، تم وضع استراتيجية لمواصلة العمل على تطوير البطاقات وإطلاق منتجات جديدة بميزات إضافية وتكنولوجيا متقدمة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، وذلك ضمن إطار مواكبتنا لتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين

تنمية الودائع/ برايم

سخر البنك كامل جهوده من خلال هذه الدائرة لإستقطاب وتنمية ودائع الشركات والافراد من خلال تقديم خدمات مصرفية شاملة لشريحة كبيرة من حسابات العملاء وبالرغم من التحديات وشدة المنافسة في القطاع المصرفي الفلسطيني إلا أن البنك إنتهج أساليب متقدمة لتقديم الخدمات المالية والمنتجات المصرفية الخاصة بالشركات والإفراد وذلك لتعزيز كفاءة وجودة المنتجات والخدمات المصرفية حيث صمم برنامج (برايم شركات، وبرايم أفراد)

Prime

إستمر بنك القدس في تميزه و خصص برنامج "برايم أفراد" بشكل حصري لعملاء محددین ترضي وتقف عند تطلعاتهم وذلك بما يتناسب مع احتياجاتهم المصرفية بحيث يتيح البرنامج للعميل باقة من التمتع بمزايا رفيعة ومرموقة بوقت قياسي وبدقة متناهية توفر وسائل الراحة المتعددة له.

Business Prime

صمم برنامج "برايم شركات" في خطوة نوعية ليحقق إضافة جلية لكبار عملاء بنك القدس بحيث يتمتع العميل بتجربة مصرفية متميزة وقيمة مضافة وخدمة فريدة تترجم في حساب "BUSINESS PRIME" كما يتمكن العميل من إدارة حساباته بفاعلية وسهولة بما يتناسب مع تطلعاته.

القنوات الإلكترونية

تعزيز استخدام التكنولوجيا من أجل تقديم وتسهيل الخدمات المصرفية لعملاء البنك وتحويلها من الخدمات التقليدية الى خدمات إلكترونية متطورة كما تهدف الدائرة إلى الرقي بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء وزيادة نسب الاشتراك بها لتشجيع العملاء على استخدامها بدلا من النماذج الورقية التقليدية .

حيث تقوم الدائرة بمتابعة الأنظمة التالية :

- التطبيق البنكي على الهاتف المحمول (Quds Smart).
- التطبيق البنكي على الانترنت (Qudsi Online).
- الرسائل القصيرة.
- الصرافات الآلية ومشاكلها.

أهم إنجازات الدائرة للعام 2019:

- تطبيق نظام الاصدار الفوري لبطاقة الخصم المباشر في جميع فروع ومكاتب البنك.
- تطبيق خدمة إيداع الشيكات عبر الصرافات الآلية.
- إضافة امكانية سحب فئات نقدية صغيرة من عملة الشيكل على العديد من الصرافات الالية
- إعادة تصميم جميع الشاشات الخاصة بالصراف الالي بصورة عصرية .
- تطبيق النسخة المحدثة من التطبيق البنكي على الانترنت (Qudsi Online).
- تجهيز كتيب إرشادات للعملاء خاصة بالخدمات الإلكترونية المختلفة.
- تنفيذ العديد من التحديثات الخاصة بالتطبيقات البنكية.
- رفع السقوف التحويل من خلال التطبيقات البنكية الالكترونية .

الحوالات السريعة - ويسترن يونيون

انطلاقاً من أهمية العمل على تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات المميزة التي يوفرها بنك استمر البنك خلال العام 2019 في توسيع شبكة وكلائه الفرعيين لخدمة الحوالات السريعة كأكبر وكيل رئيس لحوالات ويسترن يونيون في فلسطين ، حيث وصل عدد مواقع تقديم الخدمة إلى 28 وكيلاً بواقع 35 موقع 38 فرع ومكتب في كافة انحاء الضفة وقطاع غزة، وذلك لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الاموال واستقبالها ، وسعى البنك الى تطوير آليات العمل وتحسينها وفق افضل المعايير المعمول بها في خدمة تحويل الأموال من خلال خدمة الويسترن يونيون والمتوافقة مع الممارسات العالمية والمعايير الفضلى ومتطلبات الامتثال وتطبيق كافة أنظمة الحماية وسياسة مكافحة غسيل الاموال في عمليات التحويل ، كما انه جاري الحصول على الموافقات من سلطة النقد الفلسطينية لتنفيذ مشروع التحويل من خلال Western Union Digital Money Transfer .

جودة الخدمة والعناية بالعملاء

نسعى من خلالها الارتقاء بمستوى جودة الخدمة المقدمة لعملاء البنك لملائمة ما يتوقعه العميل من الخدمة المصرفية المقدمة ، وبما يرفع القدرة التنافسية للبنك ويساهم في تحقيق أهدافه ، و إرضاء عملائه، والاهتمام بموظفيه ، وبالتالي ان يكون بنك القدس الخيار الاول للعملاء والموظفين الذين يرون فيه عنوان للتميز.

اهداف وحدة جودة الخدمة

- اعداد وتطبيق استراتيجية الخدمة المتميزة ودورها في خلق فرص النجاح للبنك.
- تغيير انماط التعامل مع العملاء و تخطي الأخطاء الشائعة في نمط التفكير والتحدث و التعبير.
- قياس رضا العملاء عن طريق قياس مؤشرات جودة الخدمة وأداء موظفي البنك ذوي العلاقة

- المباشرة مع العملاء.
- التعرف على ادوات دعم الصورة الذهنية الطيبة والسمعة الجيدة للبنك في نفوس عملائنا
- في كيفية تناول شكاوي العملاء وكيفية الرد عليها
- تعريف موظفي الفروع على انواع العملاء وكيفية التعامل معهم

المقاييس الرئيسية لوحدة جودة الخدمة

- أولاً:** شكل الفرع ونظافته
- ثانياً:** شكل الموظف ومظهره
- ثالثاً:** الخدمة المقدمة

الحملة التسويقية

عملت دائرة التسويق خلال عام 2019 بجهود مكثفة وحثيثة، كان من شأنها رفع اسم بنك القدس عالياً وتعزيز علامته التجارية لدى الجمهور، حيث تم استكمال العمل على تجديد الهوية البصرية لدى فروع ومكاتب البنك التي صُممت بصورة عصرية، وإعادة تصميم بعض الفروع والمكاتب بطريقة تلبي احتياجات العملاء أفراداً كانوا أو شركات، إضافة إلى المشاركة في الفعاليات بشكل لافت ومتقن، والترويج المستمر لخدمات البنك ومنتجاته، وتطوير استراتيجية العمل على صفحاته على منصات التواصل الاجتماعي.

وتميّز بنك القدس بالترويج للحملة التي اطلقها خلال العام المنصرم، حيث تم ابتكار أفكار عصرية وجديدة لحملاته للوصول إلى الشريحة المستهدفة بشكل يواكب العصر، وذلك من خلال التسويق الالكتروني "ال Online"، وتقليل الاعتماد على وسائل "ال offline".

تمثلت الحملات بـ :

- اطلاق حملة ترويجية للبطاقات الإئتمانية ماستر كاردTM من خلال: حملة " تجربة خيالية ستكون أنت نجمها مع رقيقة دربك " والتي قدّمت 3 رحلات Pricless مدفوعة التكاليف إلى بانكوك، وبكين، وبالي، كذلك الترويج لميزة الكاش الباك "استرداد نقدي يصل إلى 12%".
- اطلاق حملة ترويجية للقنوات الالكترونية "نور" الخاصة بدعم أطفال قرى الأطفال SOS، بالإضافة إلى جائزة 1000 شيكل شهرياً للفائز الواحد.
- اطلاق حملة ترويجية للحوالات السريعة " ويسترن يونيون " تتزامن مع المناسبات والاعياد: حملة "الفرحة فرحتين.. \$500 كل يومين" الخاصة بشهر رمضان، حملة "الضحكة ضحكتين والفرحة كل يومين" الخاصة بالأعياد المجيدة.

وروّجت دائرة التسويق على مدار العام للخدمات الأخرى وأهمها، الايداع النقدي وإيداع الشيكات عبر أجهزة الصرافات الآلية، وخدمة الدوام في أيام السبت، والدوام في الفترات الليلية في مكاتب المراكز التجارية، والخدمات الالكترونية عبر تطبيق الموبايل البنكي Quds Smart و الانترنت البنكي Quds Online، وخدمات مركز خدمات الاتصال، وغيرها.

شهد بنك القدس خلال عام 2019 زخماً في الفعاليات والأنشطة، حيث رسّخت دائرة التسويق جهودها في تنفيذ هذه الفعاليات بصورة متقنة وغير مسبوقة، إذ تم افتتاح أول مكتب تمثيلي في العاصمة الأردنية - عمّان - بصورة مثالية ولائقة والتي حققت صدى واسع، وعلى ذات النهج تم افتتاح فرعي رفيديا وسلفيت ومكتب الريحان، كذلك رعاية الأنشطة المختلفة وتنفيذها على أفضل وجه والتي جاءت بنتائج تسويقية مبهرة ك: رعاية حفل مسابقة الشركة الطلابية - إنجاز، ورعاية أسبوع فلسطين التكنولوجي السادس عشر - أكسبوتك 2019، ورعاية معرض الثورة الصناعية الرابعة، ورعاية مهرجان الزيت عمود البيت.

مركز خدمات الاتصال

خلال العام 2019 شهد مركز خدمات الاتصال تطور ملحوظ في الأداء و التقنيات المستخدمة لخدمة عملاء بنك القدس بصفته أحد أهم نقاط التواصل مع العملاء حيث توسعت شبكة خدماته لتشمل كافة عملاء البنك الحاليين و المستقبين. وكما يشكل المركز نقطة هامة في تسويق منتجات و خدمات البنك ومصدر هام لبيانات السوق و لقياس رضى العملاء و توفير فرص لتطوير منتجات و خدمات البنك.

جميع المكالمات الواردة الى فروع البنك في الضفة الغربية و قطاع غزة يتم اجابتها من خلال المركز و ذلك لتوفير أفضل الخدمات للعملاء بأعلى مستويات الجودة و بوقت قياسي، و ذلك لضمان توفير خدمات البيع بجودة عالية لعملاء البنك من خلال الفروع. كما أن رسائل العملاء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي يتم الاجابة عنها من خلال المركز، عدا عن أنه يتم توفير الدعم اللازم فيما يخص وكلاء البنك الفرعيين لخدمة الويسترن يونيون من خلال المركز. كما يعمل المركز على تنفيذ الكثير من النشاطات و المشاريع الترويجية و الاستقصائية من خلال التواصل مع عملاء البنك ضمن سياسات و اجراءات واضحة ضامنة لسرية المعلومات المصرفية و هادفة لتطوير أعمال و خدمات البنك بما يحقق طموحات عملائنا الكرام و ضمن الخطة الاستراتيجية التي يطمح و يعمل البنك على تطبيقها.

البنوك المراسلة

تقوم إدارة المؤسسات المالية في تعزيز علاقات بنك القدس مع بنوك مراسله اقليميه و عالميه لتسهيل تقديم الخدمات و المنتجات المصرفيه كالتجاره الخارجيه، والمدفوعات الدوليّه و التحويلات عبر الحدود لعملاء التجزئة والشركات والمؤسسات. بالإضافة إلى مشاركته في ادارة و تسهيل المعاملات بين البنوك لتشمل النقد الأجنبي ، وأنشطة سوق رأس المال ومشتقاتها ، وإنشاء حسابات ، فضلا عن حسابات التشغيل والاستثمار.

يعمل القسم بشكل وثيق مع أقسام الخزينه والأعمال المصرفية التجارية والمالية ، لفهم متطلبات العملاء العالمية ، وتبادل أحدث المعايير و متطلبات السوق و المساهمه في تطبيق المعايير الدوليّه للامتثال و مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ترتكز الخطة الإستراتيجية لبنك القدس على توسيع شبكة مراسليه على مستوى العالم. وقد تم وضع الأسس للعلاقات الجديدة مع العديد من المؤسسات المالية ، بما في ذلك عدد في الخليج العربي وأوروبا والصين وتركيا. و كما نسعى بمواصلة تلبية احتياجات العملاء من خلال الشبكة العالمية من المراسلين مع الالتزام بجميع أحكام الامتثال الدولية.

نجحت ادارة المؤسسات المالية خلال العام من ابرام اتفاقيات مع الاطراف الدوليّه (مؤسسة التمويل الدوليّه) – IFC و (البنك الاوروبى لاعادة الاعمار و التنمية) – EBRD و الانضمام الى اتفاقيات التجاره الدوليّه و التي تشتمل على أكثر من ثمانمئة مؤسسه ماليه حول العالم، مما يمكن البنك من خدمة العملاء في مجال التجاره الدوليّه و تعزيز العلاقات مع المؤسسات الماليه المختلفه.

الخزينة

تقوم دائرة الخزينة في بنك القدس بدور رائد في ادارة اصول البنك بما يحقق الربحية والاستقرار المالي ورفع الملاءة المالية للبنك والحد من المخاطر التشغيلية وقد حققت دائرة الخزينة نتائج متميزة ومستقرة لعملياتها، وطورت أدائها، وعززت قدرتها على الاستثمار في الفرص المتاحة وتحسين الأداء وذلك لحماية وخدمة مصالح البنك بالإضافة لتقديم الخدمات لعملاء البنك في مجال بيع وشراء العملات المختلفة لتحقيق الاهداف التجارية والربحية وتحييد المخاطر التي يتعرضون لها في اطار من الحرفية العالية.

تهدف دائرة الخزينة الى المحافظة على دورها كرافعة لربحية واستقرار البنك والى الاستمرار في تطوير ادائها وخدماتها من خلال طرح منتجات جديدة تلبى تطلعات العملاء وبما يتواءم مع التطورات العالمية.

تقدم دائرة الخزينة خدمات بيع وشراء العملاء الانية بأسعار منافسة وعلى مدار الساعة، بالإضافة لمنتج الصفقات الاجلة والذي يمكن من خلاله تنفيذ صفقات بيع وشراء العملات بتواريخ حق اجلة يمكن أن تمتد لغاية عام من تاريخ تنفيذ الصفقة والذي يُمْكِن العميل من حماية قيمة الاصول والتدفقات النقدية والتحوط لتقلبات اسعار الصرف وتحييد تأثيرها على الميزانية

تحرص الدائرة على تقديم هذه الخدمات بأسعار منافسة وباحترافية عالية وعلى مدار الساعة خدمة لعملاء البنك كما تحرص على مواكبة كل ما هو جديد لتقديمه لعملائنا الاعزاء

خدمات الشركات

دائرة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية:

يقدم بنك القدس عبر الدائرة طيفا واسعا من الحلول البنكية لقطاع الشركات والمؤسسات بحيث تركز الدائرة جهودها لتقديم الدعم للمشاريح والنهوض بها بقوة سواء كانت الشركة جديدة أو شركة ناجحة، فمن خلال فريق المدراء الذين يعملون جنيا إلى جنب من أجل بناء علاقات قوية مع العديد من الشركات والمؤسسات لتقديم الخدمات لهم وتلبية كافة احتياجات العملاء ومتطلباتهم اليومية، بحيث تحظى دائرة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بأولوية استراتيجية لدى بنك القدس من خلال الدوائر التي تندرج تحتها وهي على النحو التالي:

1. دائرة الأعمال المصرفية للشركات:

يسعى البنك إلى تعزيز علاقاته مع العملاء الحاليين وكذلك استقطاب المزيد من العملاء لمنهم التسهيلات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة لعملائهم. حيث يتم خدمة الشركات الكبيرة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه الدوائر من خلال مراكز الأعمال المنتشرة في كافة المكاتب والفروع المنتشرة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تنتشر هذه المراكز في كل من المدن التالية: رام الله، نابلس، طولكرم، جنين، سلفيت، الخليل، بيت جالا، وقطاع غزة، خاصة وان الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته أكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين فضلا عن كونها المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف أنواعها وفئاتها.

تقوم الدائرة بتقديم الخدمات من خلال مسؤولي علاقة ذوي اختصاص وكفاءة عالية قادرين على ادارة العلاقة مع الشركات وتلبية احتياجاتهم من خلال:

- فتح الحسابات للشركة.
- اصدار دفاتر شيكات.
- اصدار خطابات الضمان بأنواعها المختلفة ولصالح جهات داخلية وخارجية مختلفة.
- إدارة التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية بمختلف العملات.
- عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء للاستيراد والتصدير.
- شراء وبيع العملاء المحلية والاجنبية وبأسعار مختلفة.
- منح العملاء التسهيلات المصرفية التي تلبى حاجتهم سواء التسهيلات قصيرة الأجل (لتمويل رأس المال العامل) أو طويلة الأجل (لتمويل أصول ثابتة) من خلال المنتجات التالية:
- الجاري مدين الثابت.
- الجاري مدين المتناقص (الخاص بالعباءات).
- القروض طويلة الأجل (لتمويل أصول ثابتة).
- القروض قصيرة الأجل (لتمويل المشتريات أو لتمويل المبيعات أو خصومات بنكية).
- الكفالات المصرفية بجميع أنواعها.
- الاعتمادات المستندية: سواء بالاطلاع أو الآجلة.

2. دائرة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية:

تعنى هذه الدائرة في انشاء وادارة العلاقات مع المؤسسات والبنوك المراسلة، بحيث يسعى البنك لاعطاء الأهمية والدعم اللازم لهذه الدائرة لما لها من أهمية كبيرة في انشاء علاقات جديدة وادارة العلاقات القائمة لخدمة عملائنا وتلبية احتياجاتهم المطلوبة سواء داخليا ام خارجيا، حيث أن اقامة وادارة علاقات البنك مع البنوك المراسلة لخدمة العملاء من حيث تبادل العملات FX، اجراء التمويلات واستقبال الحوالات.



استراتيجية التفرع والانتشار



استراتيجية التفرع والانتشار

لقد ارتأى بنك القدس تخفيف وتيرة فتح الفروع والمكاتب والتركيز على القنوات الالكترونية تماشياً مع الاهداف الاستراتيجية في التركيز على الإستثمار بالتكنولوجيا الرقمية وادخال التطويرات والتحسينات الى قنواته الالكترونية سواء صرافاته الآلية او خدمة الموبايل البنكي او الانترنت البنكي.

وقد تم العمل على نقل فروع الى مواقع اكثر استراتيجية خلال العام 2019 للتميز في تقديم خدماته للعملاء، حيث تم نقل فرع سلفيت الى شارع المدينة المنورة، وتم نقل فرع نابلس الجديد الى منطقة رفيديا ونقل مكتب مول بيرزيت الى مول لاكاسا في ضاحية الريحان. وبالتالي بلغ عدد الفروع والمكاتب التابعة للبنك 39 فرعاً ومكاتباً في جميع انحاء الضفة الغربية و قطاع غزة بالإضافة الى 70 صراف آلي.

وسعيّاً من البنك في تحقيق اهدافه الاستراتيجية في التوسع الاقليمي، فقد تم افتتاح اول مكتب فلسطيني في السوق المصرفية الاردنية بعد سنة من شرائه محفظة فروع البنك الاردني الكويتي في السوق الفلسطينية تجسيدا لقدرة البنك على التوسع في فلسطين وخارج حدود الوطن، حيث يخدم المكتب الجديد عملاء البنك الاردني الكويتي في السوق الفلسطينية، وعملاء بنك القدس المحليين خارج فلسطين، كما جذب عملاء جدد من السوقين.

دير البلح - النصيرات شارع صلاح الدين	فرع النصيرات	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون	الإدارة العامة
الخليل - رأس الجورة بناية نظمي صلاح	فرع رأس الجورة	رام الله والبيرة - وسط البلد الشارع الرئيسي، ركب / عمارة الحج ياسين	فرع رام الله
بيت لحم شارع المهدي الجديد	فرع بيت لحم	رام الله والبيرة - البيرة شارع المعارف - عمارة برج البيرة	فرع البيرة البلد
غزة - جباليا معسكر جباليا-مقابل UN	فرع جباليا	غزة - حي الصبرة شارع عمر المختار - مقابل منتزه البلدية	فرع غزة
رفح دوار النجمة	فرع رفح	نابلس - وسط البلد السوق التجاري	فرع نابلس
غزة - بيت لاهيا الشارع العام-ميدان بيت لاهيا	مكتب بيت لاهيا	القدس - العيزرية - منطقة راس الكبسة الشارع الرئيسي - مفرق قبسة	فرع العيزرية
طولكرم الشارع الرئيسي-عمارة بدران	مكتب عنبتا	بيت لحم - بيت جالا شارع السهل	فرع بيت جالا
نابلس حرم جامعة النجاح الوطنية	مكتب النجاح	سلفيت شارع المدينة المنورة	فرع سلفيت
سلفيت - بديا الشارع الرئيسي	مكتب بديا	طوباس - الشارع الرئيسي بالقرب من مستشفى الشفاء	فرع طوباس
جنين - سيلة الظهر الشارع الرئيسي	مكتب سيلة الظهر	طولكرم - عتيل - الحي الشمالي الشارع الرئيسي - مدخل الشعراوية	فرع عتيل
رام الله والبيرة - البيرة شارع القدس - دوار راجعين	مكتب شارع القدس	الخليل - الشارع الرئيسي دوار ابن رشد	فرع الخليل
نابلس - قبلان الشارع الرئيسي	مكتب قبلان	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون	فرع الماصيون
سلفيت - جماعين الشارع الرئيسي	مكتب جماعين	نابلس - رفديا عمارة سوداح	فرع نابلس الجديد
غزة - الزيتون شارع صلاح الدين	مكتب الزيتون	رام الله والبيرة - البيرة شارع الطاحونة	فرع البيرة
الخليل - ترقوميا الشارع الرئيسي	مكتب ترقوميا	غزة - الرمال شارع عمر المختار	فرع الرمال
الخليل - الظاهرية منطقة المشروع - بجانب غرفة التجارة	مكتب الظاهرية	طولكرم - وسط البلد شارع الأسير	فرع طولكرم
ضاحية الريحان لاكاسا مول	مكتب الريحان	أريحا - عين السلطان شارع المنتزهات	فرع أريحا
رام الله والبيرة - البالوع برافو مول	مكتب بلازا مول	جنين - وسط البلد نهاية شارع أبو بكر	فرع جنين
رام الله والبيرة - الطيرة شارع بطن الهوى	مكتب الطيرة التسويقي	جنين - شارع حيفا عمارة حيفا	فرع جنين شارع حيفا
الأردن - عمان الرابية - اليرموك بلازا 2	المكتب التمثيلي	قلقيلية - وسط البلد دوار شيماء	فرع قلقيلية
		خان يونس - شارع السقا عمارة الفرا	فرع خان يونس

رأس المال البشري



رأس المال البشري

يتمثل دور إدارة رأس المال البشري في المساهمة في بلوغ أهداف البنك وذلك بالمبادرة إلى تقديم الدعم في المجالات الخاصة بالموارد البشرية وتهيئة بيئة تساعد اسرة البنك على أفضل استخدام لقدراتهم. ومن أجل هذا أنشأت إدارة رأس المال البشري ، ولم يكن الأمر مجرد تغيير في المسمى، بل تعبير عن قناعة ونقلة كبيرة في مجال المسؤوليات والمهام، والمشاركة الاستراتيجية مع الإدارة العليا في صياغة دور العامل البشري في نمو وتطور البنك.

تتألف إدارة رأس المال البشري من ثلاثة أذرع هي:

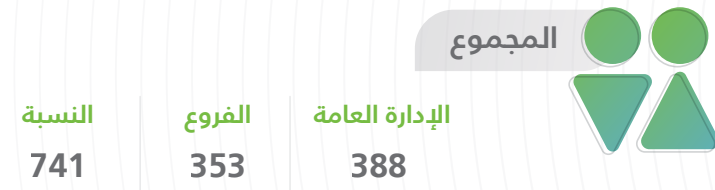
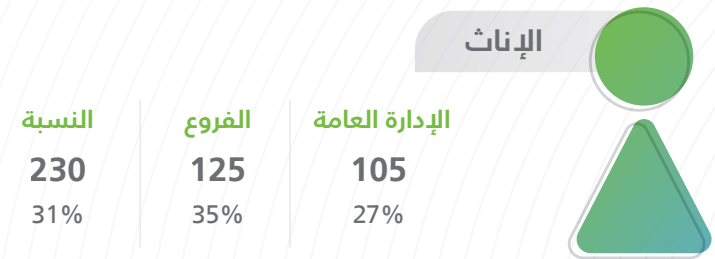
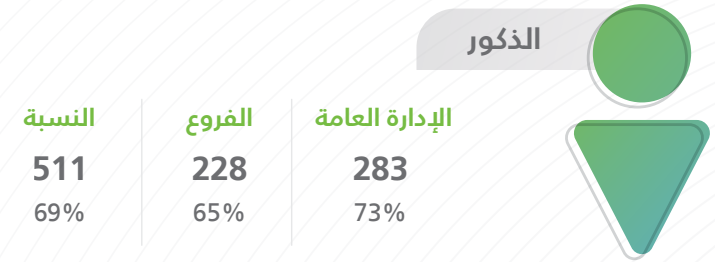
- دائرة الموارد البشرية
- دائرة تطوير وتنمية الموارد البشرية
- مركز التدريب

يؤمن بنك القدس ان الإنسان جزء أساسي من موارده، يتوجب ايلائه اهتماماً ورعاية كبيرة، من أجل المحافظة عليه وتطويره والاهتمام بأموره، فبنك القدس اليوم يزخر بالموظفين ذوي الخبرات العالية من كلا الجنسين

توزيع الموظفين ما بين الادارة العامة وفروع ومكاتب البنك:

741	اعداد الموظفين
362	موظفي الادارة
26	غير مصنفين - الادارة
313	موظفي الفروع
40	غير مصنفين - الفروع

توزيع الموظفين حسب النوع الاجتماعي في الإدارة العامة والفروع



توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي



تصنيف الموظفين حسب الأعمار



توزيع الموظفين حسب متوسط الاعمار



مركز التدريب

ننظر في مركز تدريب بنك القدس للتدريب كاستثمار مهم في رأس المال البشري وليس كتكلفة مالية، ونبذل ما في وسعنا لمساعدة كل موظف لبلوغ تطلعاته المهنية وتحقيقها. لذلك نعمل على بناء وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات موظفينا مع إيلاء الموظفين الجدد اهتمام وتركيز واضح، واشراكهم في المؤتمرات والندوات العالمية على مستوى القطاع المصرفي، ونعمل أيضا على استقطاب الخبراء والمتخصصين المحليين والدوليين في كافة مجالات العمل المصرفي.

ضمن منهجية عمل تعدد فضلى في الممارسات المتبعة في القطاع المصرفي، وذلك من خلال البرامج والأنشطة التدريبية المختلفة:

- التدريب الداخلي
- التدريب المحلي
- التدريب الخارجي
- برنامج تأهيل الموظف الجديد Onboarding Program
- برامج التدريب العملي للموظفين
- برامج الشهادات المهنية العربية والدولية المتخصصة
- التدريب الإلكتروني "منصة بنك القدس التعليمية"

وخلال العام 2019 بلغ عدد الأنشطة والبرامج التدريبية بمختلف أنواعها (128) نشاط/ برنامج تدريبي كانت مقسمة على (4597) ساعة تدريبية شارك فيها (1743) مشارك، وقد بلغت التكلفة الاجمالية لهذه الأنشطة \$278,938 مضافا اليها المصاريف النثرية والمواصلات. حيث كان التركيز الأكبر لهذه الأنشطة على فئة الموظفين من الدرجة 1-4، حيث حصلوا على 42% من اجمالي مصاريف الأنشطة والبرامج التدريبية بنسبة مشاركة وصلت 80% من اجمالي المشاركين فيها.

حيث وزعت الأنشطة والبرامج التدريبية على الإدارة العامة وفروع ومكاتب الضفة الغربية وإدارة منطقة غزة على النحو الاتي:

المنطقة	نسبة عدد البرامج	نسبة عدد المشاركين	عدد الساعات التدريبية	التكلفة الاجمالية
الإدارة العامة	60%	32%	3076	\$186,573
فروع ومكاتب الضفة الغربية	27%	54%	1328	\$61,683
إدارة منطقة غزة	13%	14%	193	\$17,689

كما تم تقسيم هذه البرامج على قطاعات البنك المختلفة على النحو الاتي:

حيث حصل قطاع الاعمال Business على النسبة الأكبر من حيث عدد البرامج وعدد المشاركين والتكلفة الاجمالية وكان له نصيب الاسد من الموازنة.

القطاع	نسبة عدد البرامج	نسبة عدد المشاركين	عدد الساعات التدريبية	التكلفة الاجمالية
قطاع الاعمال Business	44%	79%	2153	\$153,044
قطاع الدعم Support	39%	16%	1835	\$82,677
قطاع الرقابة Control	17%	5%	609	\$30,224

ونفذ مركز التدريب هذه البرامج داخليا ومحليا وخارجيا على النحو الاتي:

تم ايفاد عدد من موظفي البنك للمشاركة في ورش عمل ومنتديات ومؤتمرات ودورات تدريبية خارج دولة فلسطين لمواكبة التطورات العالمية والدولية على مستوى القطاع المصرفي. وكان التركيز الأكبر على التدريب الداخلي من خلال البرامج المتخصصة لموظفي البنك حيث كان نسبة المشاركين في التدريب الداخلي 89% من عدد المشاركين الإجمالي في الأنشطة والبرامج التدريبية.

التكلفة الاجمالية	عدد الساعات التدريبية	نسبة عدد المشاركين	عدد البرامج	القطاع
\$127,693	1154	3%	30	التدريب الخارجي
\$88,971	1400	89%	58	التدريب الداخلي
\$49,281	2043	8%	40	التدريب المحلي



دعم وآستثمار



المسؤولية المجتمعية

المسؤولية المجتمعية

واصل البنك خلال عام 2019 التزامه بمسؤولياته المجتمعية تجاه أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي، وقد غطت برامج المسؤولية المجتمعية لدى البنك مختلف المجالات، إذ تم خلال العام تقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والانسانية والرياضية.

وفي مجال التواصل مع الهيئات والمؤسسات ودعمها في تنفيذ أنشطتها المجتمعية رعى البنك العديد من الفعاليات الخيرية التي تنفذها هذه المؤسسات في إطار سعيها لمكافحة الفقر والجوع والبطالة، كما رعى البنك عدداً من المهرجانات الثقافية والرياضية والاجتماعية وشارك بالعديد من المناسبات الوطنية

بلغت قيمة انفاق بنك القدس على المسؤولية المجتمعية من حيث التبرعات والرعايات (237,822) دولار خلال العام 2019، فقد تم رعاية وتبرع نحو 67 نشاط مجتمعي.

قيمة المساهمة المجتمعية بالدولار

المساهمات وفق القطاعات

22,795	الصحة والبيئة
23,088	الرياضة
34,160	التنمية
51,210	التعليم
9,358	الطفولة
12,822	المرأة
10,481	ذوو احتياجات خاصة
7,062	الثقافة
50,335	الاغاثة
16,511	ابداع وشباب

علاقات المساهمين



علاقات المساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين، حيث يسعى بنك القدس جاهدا للتواصل مع مساهميه بكافة الوسائل الممكنة سواء من قسم المساهمين أو من خلال فروعنا المنتشرة للحفاظ على علاقته الايجابية مع مساهميه، كما يحرص على اىصال التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، هذا ويعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم ايضا على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم

ويتم خلال هذه الاجتماعات ايضا ما يلي:

- حضور رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الأمور.
- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الادارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.
- يتم نشر التقرير السنوي على الموقع الالكتروني للبنك، اضافة إلى التواصل مع مساهمينا على مدار الساعة عبر صفحاتنا على منصات التواصل الاجتماعي.

يبين الجدول التالي المساهمين الذين تزيد مساهمتهم عن 5% كما في تاريخ 31/12/2019

نهاية 2018		نهاية 2019		الأسم
نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	
19.95%	16,679,670	19.95%	17,997,363	اكرم عبداللطيف جراب
10%	8,357,067	10%	9,017,275	شركة البنك الاردني الكويتي
9%	7,521,360	8.9%	8,115,547	هيئة التقاعد الفلسطينية
6.59%	5,513,720	5.01%	4,519,174	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية

يبيّن الجدول ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 31/12/2019 مقارنة مع نهاية العام السابق 31/12/2018

2018	2019	المنصب	الجنسية	الاسم
عدد الاسهم المملوكة				
16,679,670	17,997,363	رئيس مجلس الإدارة	اردني	اكرم عبد اللطيف جراب
2,986,863	3,222,825	نائب رئيس مجلس الإدارة	اردني	دريد اكرم جراب
8,357,067	9,017,275	عضو مجلس الإدارة	اردني	شركة البنك الاردني الكويتي
7,521,360	8,115,547	عضو مجلس الإدارة	فلسطيني	هيئة التقاعد الفلسطينية
75,740	53,400	عضو مجلس الإدارة	فلسطيني	وليد نجيب الاحمد
41,009	44,248	عضو مجلس الإدارة	اردني	متنصر ابو دواس
1,992,500	1,955,348	عضو مجلس الإدارة	اردني	صالح جبر احمد حميد
111,315	120,108	عضو مجلس الإدارة	فلسطيني	عاهد فايق بسيسو
110,000	118,690	عضو مجلس الإدارة	فلسطيني	ربي مسروجي علمي
33,000	35,607	عضو مجلس الإدارة	فلسطيني	ماجد عوني محمد ابورمضان
1,719,800	1,655,664	عضو مجلس الإدارة	اردني	حامد عبد الغني جبر
5,513,720	4,519,174	عضو مجلس الإدارة	فلسطيني	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية

جدول ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019

درجة القرابة	عدد الأسهم - 2018	عدد الأسهم - 2019	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	16,679,670	17,997,363	اكرم عبداللطيف حسن جراب
ابن السيد أكرم جراب	3,015,210	3,253,411	مهند اكرم عبداللطيف جراب
ابن السيد أكرم جراب	2,986,863	3,222,825	دريد اكرم عبداللطيف جراب
ابن السيد أكرم جراب	2,829,126	3,052,626	يزن اكرم عبداللطيف جراب
ابن السيد أكرم جراب	2,821,451	3,044,345	زيد اكرم عبداللطيف جراب
عضو مجلس إدارة	5,513,720	4,519,174	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية
رئيس مجلس إدارة شركة الشروق	12,100	168,055	ابراهيم احمد عبدالفتاح ابوديه
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشروق	550	-	احمد ابراهيم احمد ابوديه
نائب رئيس مجلس الإدارة	2,986,863	3,222,825	دريد اكرم عبداللطيف جراب
أب	16,679,670	17,997,363	اكرم عبداللطيف حسن جراب
أخ	3,015,210	3,253,411	مهند اكرم عبداللطيف جراب
أخ	2,829,126	3,052,626	يزن اكرم عبداللطيف جراب
أخ	2,821,451	3,044,345	زيد اكرم عبداللطيف جراب
عضو مجلس إدارة	1,992,500	1,955,348	صالح جبر احمد حميد
ابن	38,500	25,356	رامسي صالح جبر مسلم
ابن	11,744	16,486	رمزي صالح جبر حميد
ابنة	16,500	19,711	رولا صالح جبر مسلم
ابنة	16,500	19,711	لينا صالح جبر مسلم
زوجة	16,500	19,711	دينا صالح جبر مسلم
زوجة	16,500	-	جميله محمد يوسف مسلم
أخ	400,000	160,000	كمال جبر احمد حميد
أخ	7,000	-	فهد جبر احمد مسلم
عضو مجلس إدارة	110,000	118,690	ربى محمد محمود مسروجي
أب	440,000	474,760	محمد محمود يوسف مسروجي
عضو مجلس إدارة	330,000	356,070	شركة مسروجي للتجارة العامه
مساهم	391,110	422,007	شركة القدس للمستحضرات الطبية
ابنة	1,503	1,621	دينا محمد داود علمي
ابنة	1,503	2,100	ندين محمد داود علمي
ابنة	1,503	2,000	دارا محمد داود علمي
عضو مجلس إدارة	75,740	53,400	وليد نجيب مصطفى الاحمد
وليد الاحمد- المدير العام	500,000	500,000	شركة القدس للاستثمارات العقارية
أخ	60,170	64,923	عزام نجيب مصطفى الاحمد
أخ	15,042	16,230	حسني نجيب مصطفى الاحمد
زوجة	5,000	-	رنوه قدرى محمد الاحمد

بين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 31/12/2019 مقارنة مع 31/12/2018

2018	2019	المنصب	الجنسية	الاسم
عدد الاسهم المملوكة				
-	20,000	الرئيس التنفيذي	فلسطيني	صلاح " محمد سليم " صلاح هدمي
31,240	33,707	نائب رئيس اول مدير ادارة جودة الائتمان	فلسطيني	منذر محمد عبدالرحمن عوده
2,821,451	3,044,345	مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي	فلسطيني	زيد اكرم عبداللطيف جراب
-	13,950	مدير ادارة الائتمان	فلسطيني	البيير ادمون اميل حبش

نسعى في بنك القدس للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين من خلال الرد على استفساراتهم والتواصل الدائم معهم

ويتم اىصال المعلومات الى المساهمين من خلال:

- التقرير السنوي الذي يرسل سنويا مع دعوة الهيئة العامة من خلال البريد اليدوي.
- فروع البنك المنتشرة

بلغ مجموع رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية العليا 1,751,545 دولار أمريكي خلال العام 2019، مقابل 1,595,912 دولار أمريكي للعام 2018.

نشاط التداول لعام 2019

ملخص نشاط التداول في العام 2019 لسهم بنك القدس

نسبة التغير	التغير	2018	2019	البيان
8.92%	1,292,914	14,500,696	15,793,610	عدد الأسهم المتداولة
-6.16%	(1,828,360)	29,703,293	27,874,933	قيمة الأسهم المتداولة
-2.40%	(47)	1,956	1,909	عدد الصفقات المنفذة
-17.92%	(0)	2.40	1.97	أعلى سعر تداول / دولار
%15.96-	(0)	1.88	1.58	سعر الإغلاق في نهاية السنة / دولار

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2019

مجموع نفقات مجلس الإدارة خلال العام 2019	بدل تنقلات وسفر	بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2019	الحضور	عدد جلسات المجلس	الاسم
57,583	2,583	5,000	50,000	5	6	أكرم عبد اللطيف جراب
45,248	8,248	12,000	25,000	6	6	دريد أكرم عبد اللطيف جراب
36,000	-	11,000	25,000	4	6	هيئة التقاعد الفلسطينية ممثلة ب د.أحمد عبدالسلام مجدلاني
36,000	-	11,000	25,000	6	6	وليد نجيب الاحمد
48,000	-	23,000	25,000	6	6	عاهد فايق بسيسو
44,250	5,250	14,000	25,000	6	6	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية (ممثلة بالسيد إبراهيم عبدالفتاح أبو دية)
34,280	3,280	6,000	25,000	6	6	البنك الأردني الكويتي (ممثلا بالسيد هيثم البطيخي)
34,000	-	9,000	25,000	6	6	ربي مسروجي العلمي
35,500	4,500	6,000	25,000	6	6	صالح جبر احميد
33,000	-	8,000	25,000	6	6	د .حامد عبد الغني جبر
41,410	5,410	11,000	25,000	5	6	منتصر عزت أبو دواس
33,803	2,803	6,000	25,000	6	6	د .ماجد عوني أبو رمضان
479,075	32,075	122,000	325,000			المجموع
71,520	-	19,520	52,000			ضريبة القيمة المضافة
550,595	32,075	141,520	377,000			مجموع نفقات مجلس الإدارة شامل ضريبة القيمة المضافة
(45,040)						الفائض من مخصص نفقات مجلس الإدارة للعام 2018
505,555						مجموع نفقات مجلس الإدارة شامل ضريبة القيمة المضافة للعام 2019



الحكومة

الالتزام بالحاكمة المؤسسية

انطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وإيمان مجلس الإدارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية بالإضافة إلى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحكومة المصارف في فلسطين، وانطلاقاً من رسالة البنك في تقديم أفضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الفلسطينية والاطر التشريعية والقانونية الناضجة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة آخر التطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

دور رئيس مجلس الإدارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :

- الفصل بين منسوبي رئيس المجلس والمدير العام .
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الإدارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالادوار الرئيسية التالية :

1. الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .
2. يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على أساس الحاكمة المؤسسية بين أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الإدارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة أعضاء المجلس والمساهمين .

مسؤوليات مجلس الإدارة :

- يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بها.

- مجلس ادارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس ، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي ، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على انشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة.
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة ، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والاخلاقيات . وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم أعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافات والحاكمة المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر (المخاطر، الامتثال، التدقيق الداخلي، مكافحة غسل الاموال) .
- تحديد اطار شهية المخاطر في المصرف ، والتأكد من موافقتها للاهداف الاستراتيجية وراس المال والخطط المالية ووممارسات منح المكافات والحوافز ، ونشر اطار شهية المخاطر على كافة المستويات في المصرف من خلال تطوير وثيقة لشهية المخاطر تمكن كافة الاطراف من فهمها بسهولة.
- المسؤوليات التنظيمية بهدف التنسيق بكفاءة وفعالية بين وحدات الاعمال حتى لا تكون هناك ثغرات في الضوابط الداخلية وضمان عدم الازدواجية بين المهام (والتي تعرف بنموذج خطوط الدفاع الثلاث).
- يتوجب على المجلس بالشراكة مع الادارة التنفيذية ومسؤول المخاطر تطوير اطار لشهية لشهية المخاطر لدى المصرف ووضع الاجراءات اللازمة لضمان الالتزام به ومراقبته ، بحيث تتضمن حوكمة المخاطر ثقافة قوية للمخاطر وادارتها بالاضافة الى تحديد جيد لمسؤوليات ادارة المخاطر ووظائف الرقابة الداخلية.

اللية عمل مجلس الادارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الادارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبحد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الادارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تنحيته بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق كافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

لجان مجلس الادارة

- مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولمساعدته في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وبكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (خمسة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامتثال ولجنة الحاکمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت ولجنة الاستثمار) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً

أ. اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات والتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من السادة دريد جراب، م. وليد الاحمد وصالح جبر احمد ، ربي مسروجي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين والتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات

ب. لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة الماليه، وتعمل اللجنة تحت اشراف

مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة 4 مرات سنوياً بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويراس اللجنة د. احمد مجدلاني وعضوية كل من السادة عاهد بسيسو ومنتصر دواس.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها.
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعيين/ انهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها .

ت. لجنة المخاطر والامتثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة 4 مرات سنوياً بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها السيد منتصر دواس وعضوية كل من عاهد بسيسو وابراهيم ابو دية .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة وامتانة الوضع المالي للبنك.
- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل إجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

ث. لجنة الحاكمية المؤسسية:

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين لتنسيق وتطبيق سياسة الحوكمة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية والقدرة على التنسيق والربط بين الادارة والمهام المكملة للجنة الحوكمة والتدقيق كما يتمتع اعضاءها بالخبرة القانونية والمصرفية ، وتعد اجتماعاتها مرتين بالسنة ويرأس اللجنة السيد عاهد بسيسو وعضوية كل من السادة حامد جبر و ابراهيم ابو دية.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- الاشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الادارة ولجنة التدقيق
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصارف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.
- اعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص
- وضع الاجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في هذا الدليل والتقييد بها .
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص .
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشرة على اوسع نطاق .
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على اعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات انظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

ج. لجنة المكافآت والترشيحات :

تتألف اللجنة من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها اليه ، وتجتمع اللجنة مرتين سنوياً بحضور المدير العام او من ينوب عنه ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي ويرأس اللجنة السيد عاهد بسيسو وعضوية كل من السادة حامد جبر و ابراهيم ابو دية.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- اعداد المعايير واعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس من حيث المهارات والخبرات واية عوامل أخرى تراها مناسبة.

• اعداد تقرير يتقدم به المجلس للمساهمين لانتخاب أو اعادة انتخاب الاعضاء بحيث يتضمن ما يلي:

أ- فترة العضوية والتفاصيل الشخصية والمؤهلات المهنية ومعلومات عن عضوية المرشح في مجالس ادارات مصارف وشركات أخرى وتفصيل المناصب الاخرى التي يشغلها المرشح وتفصيل العلاقات والقرابة بين المرشح والبنك من جهة والمرشح والاعضاء الاخرين من جهة أخرى.

ب- تقديم بياناً بأنه قد تحقق من استيفاء المتطلبات الواردة في تعريف العضو المستقل عند تعيينه.

- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس او اي من اللجان المنبثقة عنه
- تحديد الاعضاء المؤهلين وتقديم التوصيات للمجلس حول الشخص المرشح لشغل مقعد في حال وجود شاغر في اي من لجان المجلس.
- الاشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام
- دراسة مدى اهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين واي مرشحين تقترح الادارة اسمائهم.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغييرات التي تعتقد اللجنة انها ضرورية في هيكل الادارة او الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لإحلال رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة او عند ظهور شواغر.
- تقييم اداء المجلس واداء جميع اللجان وجميع الاعضاء مرة واحدة في السنة على الاقل.
- إعداد سياسة المكافآت والحوافز ورفعها للمجلس للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها.
- اجراء مراجعة دورية لسياسة المكافآت والحوافز او عندما يوصي المجلس بذلك وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث السياسة.
- اجراء تقييم دوري حول مدى فعالية وكفاية سياسة منح المكافآت وذلك لضمان تحقيق اهدافها.
- التأكد من وجود تجانس بين فترة صرف المكافآت وتحقيق اليراد بشكل فعلي.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص مستوى ومكونات مكافآت وبدلات رئيس واعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في المصرف.
- التأكد من ان سياسة المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند تحديد المكافآت.
- التأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للمصرف.

ح. لجنة الاستثمار

تم انتخاب لجنة استثمار مشتركة مكونة من ستة اعضاء من مجلس الادارة والادارة التنفيذية، ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في ادارة الاستثمار والمحاسبة والادارة الماليه، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات، ولجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة د. احمد مجدلاني وعضوية كل من السادة ابراهيم ابو دية، ربا مسروجي، صلاح هدمي، زيد جراب، وألبير حبش.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- متابعة ومراجعة الادوات الاستثمارية والتقارير الدورية واستثمارات البنك القائمة والمستقبلية.
- دراسة تحليل اداء المحفظة الاستثمارية .
- عرض فرص استثمارية جديدة واتخاذ قرارات استثمارية، و رفع التوصيات لمجلس الادارة.
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها.

بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .
- يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقييد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامثال ودائرة مكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب وادارة المخاطر.

1. التدقيق الداخلي :

يدرك البنك ان وجود دائرة تدقيق داخلي فعالة والتي تعتبر خط الدفاع الثالث في البنك، يساهم في اضافة قيمة نوعية للبنك وتحسين عملياته، ويساعد البنك في تحقيق اهدافه بايجاد منهجية منظمة لتقييم وتحسين كفاءة عمليات الحكومة و ادارة المخاطر والرقابة الداخلية.

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة لتحديد الادوار والمسؤوليات والصلاحيات الخاصة بالدائرة.
- اعداد خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر وتعتمد من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة.
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفاعلية انظمة الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك للحد من المخاطر المرتبطة بها.
- اعداد تقارير دورية حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والارتقاء بالبيئة الرقابية الى المستويات المقبولة .
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى الادارة العليا ولجنة التدقيق.

2. دائرة الامثال :

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم إنشاء دائرة الامثال كدائرة مستقلة تعنى بالاشراف على الالتزام بالانظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وذلك للوصول الى الممارسات المصرفية السليمة، وعلى صعيد دائرة الامثال فقد تم حصر كافة القوانين والانظمة والتعليمات النافذة للبنك وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامثال من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية ، كما يحرص البنك على ضمان استقلالية دائرة الامثال وضمان استمرار رفدها بكوادر مدربة وذات كفاءة .

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامثال:

- إعداد دليل الامثال ومراجعته وتحديثه بشكل دوري وكلما دعت الحاجة الى ذلك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
- رفع التقارير الدورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامثال الى لجنة المخاطر والامثال المنبثقة عن مجلس الادارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك
- متابعة تطبيق والالتزام بقانون الامثال الضريبي على الحسابات الامريكية (FATCA).

3. دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب :

يهدف بنك القدس إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من كافة الجوانب وذلك من خلال امتثال البنك لجميع القوانين والانظمة والتعليمات والادامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية. وفي ضوء التطورات الدولية وانسجاما مع الممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الاموال ومتطلبات الجهات الرقابية فقد قامت ادارة البنك بالتالي :

- تأسيس دائرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتعيين الكادر البشري المؤهل .
- اعتماد نظامين لتعزيز متابعة ومراقبة الحسابات تفاصيلهم على النحو التالي:

1. نظام آلي لفحص كافة بيانات العمليات المالية للتأكد من عدم ادراجها ضمن القوائم الدولية المحظور التعامل معها مثل قوائم الـ (UN, OFAC).

2. نظام آلي متخصص في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب والذي يعمل على فحص ومراقبة جميع العمليات المالية التي تتم على حسابات العملاء في البنك. لاكتشاف العمليات المشتبها بها والحد منها وذلك لحماية البنك من استغلال نظامه المالي والحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.

4. ادارة المخاطر :

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، وذلك باعتبارها إطاراً ومرجعياً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر التي تواجه البنك، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت ادارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق، سيولة...) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الانظمة والمعدات، وبناء الموقع البديل لإدارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة، وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث بطريقة مبنية على تحليل أثر السيناريوهات المحتملة. كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الأدوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها .

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية والتي تتولى مراجعة وتقييم مخاطر كافة الدوائر، وترفع التقارير الدورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتقوم إدارة المخاطر ضمن الإطار العام بالمهام التالية:

أ- رفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري، أما بالنسبة للامعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة تقارير المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:

1. التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
2. إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر علاوة على تحديد الضوابط الرقابية التي ادت لمثل هذه الخسائر، واقتراح الية لدعمها او اضافة ضوابط رقابية جديدة لتلافيها مستقبلاً.
3. توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
4. تطوير خطة استمرارية العمل في البنك وتحديثها والتأكد من جاهزية البنك لتنفيذها في الحالات الطارئة.

- ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان، أو إدارة الموجودات والمطلوبات بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها بما يضمن الالتزام بمتطلبات لجنة بازل عن الإفصاح.
- هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي مستوى اخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلاً على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى .

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي :

1. تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
2. الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
3. التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
4. تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
5. حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للإجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين .
6. العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي :

- أي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
- رايه حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
- التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق.

◆ ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبنوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين، الشفافية والولاء للبنك .

◆ العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بحضوركم شكل شخصي او بسند توكيل في حالة غيابهم .
- يتم تزويد المساهمين بدعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات الموجهة للمساهمين على عناوينهم البريدية بالاضافة الى نسخة الكترونية ونسخة مطبوعة من التقرير السنوي.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم

◆ الشفافية والافصاح

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير معلومات كاملة وبشكل دوري و متاح للجميع حول نشاطاته ولكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك .

البيانات المالية للعام 2019 وتقرير مدقق الحسابات الخارجي



شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

رام الله - فلسطين

البيانات المالية مع تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

الفهرس

Index

92	تقرير مدقق الحسابات المستقل
98	بيان المركز المالي
99	بيان الدخل
100	بيان الدخل الشامل
101	بيان التغيرات في حقوق الملكية
102	بيان التدفقات النقدية
103	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تُظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لبنك القدس - شركة مساهمة عامة محدودة (فيما يلي "البنك") كما في 31 كانون الأول 2019، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المُقررة من سلطة النقد الفلسطينية.

نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للبنك والتي تشمل ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2019،
- بيان الدخل للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- إيضاحات حول البيانات المالية والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة "مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور اخرى

تم تدقيق البيانات المالية للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 من قبل مدققي حسابات آخرين، والذين أصدروا تقريرهم غير المتحفظ حولها بتاريخ 28 آذار 2019.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة

- قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة
- القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول البيانات المالية ككل، أخذين بعين الاعتبار هيكلية البنك، والإجراءات والعمليات المحاسبية، والضوابط وقطاع أعمال البنك.

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرت، وفقاً لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة

لقد قمنا بإتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة عملية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

1. فهم لطبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية.
2. فهم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد كيفية تصنيف المدين.
3. التأكد من اكتمال المعلومات الخاصة باحتساب نموذج الخسارة المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2019.
4. الاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الأمور التالية:

- الإطار المفاهيمي المستخدم في تطوير سياسة الانخفاض في القيمة لدى البنك في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
- منهجية نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة والعوامل المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لمختلف فئات التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى البنك.
- الفرضيات المتبعة من قبل البنك في تحديد العوامل المؤدية الى وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وإدراج التعرضات الائتمانية ضمن المراحل المختلفة.
- معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ومقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما تم إقرار تطبيقه من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

5. فحص إجراءات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات العلاقة المتبعة من قبل البنك.
6. فحص عينة من العملاء، لتقييم:

- البيانات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد تصنيف العملاء.
- دقة احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة ومعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
- فحص دقة التصنيف الآلي لأنظمة المعلومات لدى البنك المتعلقة بتحديد عدد ايام الاستحقاق للتسهيلات الائتمانية المباشرة.

7. تقييم كفاية الإفصاحات حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة.

أمور التدقيق الهامة

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة

كما هو مبين في إيضاح (10) للبيانات المالية، قامت الإدارة بتقدير قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 28,989,419 دولار أمريكي، كما بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة مبلغ 790,511,855 دولار أمريكي، أي ما نسبته 59.41% من إجمالي موجودات البنك كما في 31 كانون الأول 2019.

لقد اعتبرنا قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة احد امور التدقيق الهامة لأن تحديد الخسارة المتوقعة يتطلب استخدام تقديرات هامة ووضع افتراضات متعددة وهذا له تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك. من اهم التقديرات والافتراضات المستخدمة هي تلك المرتبطة في عملية احتساب احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات والنظرة المستقبلية ومعايير تصنيف المراحل.

إيضاح اهم السياسة المحاسبية المتبعة رقم 3.2.2 ب و 3.2.3 يوضح السياسة المحاسبية المتعلقة بالتدني في قيمة الموجودات المالية والسياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، وإيضاح رقم (4) الذي يتضمن الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات فيما يتعلق بخسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية ومنهجية تقييم انخفاض القيمة المستخدمة من قبل البنك، وإيضاح رقم (10) الذي يوضح مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة وإيضاح رقم (49) يبين تفاصيل جودة الائتمان والافتراضات الرئيسية والعوامل التي تم وضعها في الاعتبار عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة.

أمور التدقيق الهامة

القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية

قام البنك خلال عام 2018 بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات العائدة لفرع البنك الأردني الكويتي في فلسطين وذلك من خلال اصدار اسهم بقيمة 10% من راس مال البنك بتاريخ الاستحواذ لصالح البنك الاردني الكويتي بالإضافة الى دفع مبلغ 33,380,895 دولار امريكي. بلغت الكلفة الكلية للاستثمار مبلغ 48,340,045 دولار امريكي ونتج عنه موجودات غير ملموسة مرتبطة بودائع عملاء أساسية. إن عملية الاستحواذ تتطلب من الإدارة ممارسة حكمها المهني في تحديد القيمة العادلة لصادفي الموجودات في تاريخ الاستحواذ وتحديد قيمة الموجودات غير الملموسة واعمارها الانتاجية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

نظرا لأهمية هذه التقديرات فإنها تعتبر احد امور التدقيق الهامة وكما هو مبين في ايضاح (15) موجودات غير ملموسة، قام البنك بتحديد القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع عملاء أساسية بقيمة 2,360,640 دولار امريكي.

إيضاح اهم السياسة المحاسبية المتبعة رقم 3.2.11 و3.2.20 يوضح السياسة المحاسبية المتبعة في اندماج الأعمال والسياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بالموجودات غير ملموسة، وإيضاح رقم (4) الذي يتضمن الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات فيما يتعلق في القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة والمستحوذ عليها، وإيضاح رقم (15) الذي يوضح الموجودات غير الملموسة الناتجة عن الاستحواذ.

كيف قمنا بالاستجابة لأمر التدقيق الهامة

لقد قمنا بإتباع الإجراءات التالية والاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين حيثما تطلب ذلك لتنفيذ مايلي:

1. فهم المنهجية المتبعة من الادارة لتقييم الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها.
2. تقييم آلية الادارة في توزيع سعر الشراء على الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها.
3. مراجعة منهجية التقييم والفرضيات المستخدمة من قبل الادارة لتقييم الموجودات غير الملموسة.
4. تقييم معقولية معدل الخصم المستخدم من قبل الادارة في احتساب قيمة الموجودات غير الملموسة واعمارها الانتاجية.
5. مراجعة دقة الاحتساب في النموذج المستخدم من قبل الادارة لتحديد قيمة الموجودات غير الملموسة.
6. تقييم كفاية الافصاحات حول عملية الاستحواذ في البيانات المالية.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى جميع المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك للعام 2019 باستثناء البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل. لم يتم تزويدنا بالمعلومات الأخرى حتى تاريخ تقريرنا حيث من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد هذا التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

في سياق تدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه، عندما يتم تزويدنا بها، ومن خلال ذلك، تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية التدقيق أو تبدو بأنها تحتوي أخطاء جوهرية.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم يتم تزويدنا بها بعد، وفي حال استنتاجنا وجود أخطاء جوهرية، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك لأولئك المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقررة من سلطة النقد الفلسطينية ووفقاً للقوانين سارية المفعول في دولة فلسطين، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تتطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو وقف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية للبنك ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

• التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند إستنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالبنك إلى وقف أعماله كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد أولئك المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية ذات العلاقة حيثما تتطلب ذلك.

من ضمن الأمور التي يتم إبلاغها لأولئك المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

عن برايس ووترهاوس كوبرز فلسطين

حازم سببا
رخصة رقم 2003/115

30 آذار 2020

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول		ايضاح	
2018	2019		
الموجودات			
252,146,806	242,456,505	(5)	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
160,803,286	191,629,137	(6)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
90,506	86,340	(7)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
5,663,480	8,189,255	(8)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	5,077,573	(9)	قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة
697,803,505	790,511,855	(10)	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
18,453,012	17,965,360	(11)	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,433,126	1,510,311	(12)	استثمار في شركة حليفة
36,844,943	17,782,250	(13)	موجودات أخرى
1,066,727	2,361,598	(22)	موجودات ضريبية مؤجلة
-	17,663,603	(14)	حق الاستخدام من الموجودات
4,775,700	3,903,689	(15)	موجودات غير ملموسة
3,718,633	5,966,349	(16)	مشاريع تحت التنفيذ
30,225,404	25,568,216	(17)	عقارات ومعدات - بالصافي
1,213,025,128	1,330,672,041		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
40,576,000	87,858,600	(18)	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
66,011,852	19,411,962	(19)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
877,678,532	937,378,335	(20)	ودائع العملاء
81,449,260	93,573,137	(21)	تأمينات نقدية
1,952,704	3,364,323	(22)	مخصص الضرائب
294,778	213,645	(23)	أموال مقترضة
27,555,199	32,453,308	(24)	مطلوبات أخرى
-	15,000,000	(25)	قروض مساندة
6,063,694	6,594,549	(26)	مخصصات متنوعة
-	17,298,389	(14)	مطلوبات إيجار
1,101,582,019	1,213,146,248		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
83,570,667	90,172,750	(27)	رأس المال المدفوع
6,602,083	-	(28)	علاوة إصدار
7,607,752	8,730,503	(29)	احتياطي قانوني
3,182,400	3,182,400	(29)	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,757,269	4,757,269	(29)	احتياطي التقلبات الدورية
(2,603,012)	(3,067,876)	(8)	احتياطي القيمة العادلة
8,325,950	13,750,747	(30)	الأرباح المدورة
111,443,109	117,525,793		مجموع حقوق الملكية
1,213,025,128	1,330,672,041		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

السيد محمد سلمان
نائب رئيس أول - مدير الإدارة المالية

السيد صلاح هدمي
الرئيس التنفيذي

السيد أكرم جراب
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول			
2018	2019	ايضاح	
57,957,371	62,892,469	(31)	الفوائد الدائنة
(14,505,562)	(15,278,247)	(32)	الفوائد المدينة
43,451,809	47,614,222		صافي إيرادات الفوائد
6,500,013	7,041,127	(33)	عمولات مقبوضة
(1,201,274)	(1,430,982)	(33)	عمولات مدفوعة
48,750,548	53,224,367		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
7,619,855	8,428,562	(34)	أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
71,830	345,625	(35)	صافي أرباح موجودات مالية
746,552	144,753	(36)	إيرادات أخرى، بالصافي
57,188,785	62,143,307		الدخل التشغيلي
			المصاريف
(20,660,061)	(21,298,357)	(37)	نفقات الموظفين
(13,630,003)	(12,909,232)	(38)	مصاريف تشغيلية أخرى
(2,840,766)	(5,051,003)	(14, 15, 17)	استهلاكات واطفاءات
(4,741,641)	(8,522,897)	(10)	صافي مخصص التدني
(136,237)	77,185	(12)	حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة
(35,534)	-	(13)	مخصص هبوط أسعار عقارات
(42,044,242)	(47,704,304)		إجمالي المصاريف
15,144,543	14,439,003		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(3,548,702)	(3,211,497)	(22)	مصروف الضرائب
11,595,841	11,227,506		صافي ربح السنة
0.137	0.125	(42)	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

بيان الدخل الشامل

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول

2018	2019	
11,595,841	11,227,506	ربح السنة
		بنود الدخل الشامل الآخر:
		بنود لن يتم تحويلها لاحقاً الى بيان الدخل
		التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل
(94,482)	(464,864)	الآخر (إيضاح 8)
(94,482)	(464,864)	صافي بنود الدخل الشامل للسنة
11,501,359	10,762,642	مجموع الدخل الشامل للسنة

بيان التغيرات في حقوق الملكية

	رأس المال المدفوع	إصدار الإصدار	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي الدورية	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المدورة	مجموع حقوق الملكية
31 كانون الأول 2018								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 (قبل التعديل)	68,376,000	-	6,448,168	10,264,820	4,757,269	(2,782,374)	15,666,791	102,730,674
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	-	-	-	(10,264,820)	-	-	(645,654)	(10,910,474)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدل)	68,376,000	-	6,448,168	-	4,757,269	(2,782,374)	15,021,137	91,820,200
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	11,595,841	11,595,841
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(94,482)	-	(94,482)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(94,482)	11,595,841	11,501,359
نتائج بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	273,844	(273,844)	-
إصدار أسهم خلال السنة (إيضاح 27 و28)	8,357,067	6,602,083	-	-	-	-	-	14,959,150
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	6,837,600	-	-	-	-	-	(6,837,600)	-
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27)	-	-	-	-	-	-	(6,837,600)	(6,837,600)
المحول للإحتياطيات	-	-	1,159,584	3,182,400	-	-	(4,341,984)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	83,570,667	6,602,083	7,607,752	3,182,400	4,757,269	(2,603,012)	8,325,950	111,443,109
31 كانون الأول 2019								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	83,570,667	6,602,083	7,607,752	3,182,400	4,757,269	(2,603,012)	8,325,950	111,443,109
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	11,227,506	11,227,506
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(464,864)	-	(464,864)
اجمالي بنود الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	(464,864)	11,227,506	10,762,642
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	6,602,083	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27 و30)	-	-	-	-	-	-	(4,679,958)	(4,679,958)
المحول للإحتياطيات	-	-	1,122,751	-	-	-	(1,122,751)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	90,172,750	-	8,730,503	3,182,400	4,757,269	(3,067,876)	13,750,747	117,525,793

بيان التدفقات النقدية

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول

2018	2019	إيضاح
15,144,543	14,439,003	
2,840,766	5,051,003	
4,741,641	8,522,897	(10)
1,517,095	1,494,541	(26)
-	100,000	(26)
136,237	(77,185)	(12)
12,754	4,166	(35)
35,534	-	(13)
-	573,208	(14)
120,954	606,103	
-	68,350	
(824,884)	(1,066,508)	(31)
-	(201,816)	
		الأنشطة التشغيلية
		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
		تعديلات:
		استهلاكات واطفاءات
		صافي مخصص التدني
		مخصص تعويض نهاية الخدمة
		مخصص قضايا
		حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة
		خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
		مخصص هبوط أسعار عقارات
		فوائد التزامات إيجارية
		خسارة من استبعاد عقارات ومعدات
		خسائر استبعاد موجودات برسوم البيع
		فوائد سندات
		بنود أخرى غير نقدية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
23,724,640	29,513,762	
(10,983,097)	(4,223,462)	
(35,303,613)	(101,210,064)	
-	(5,077,573)	
4,306,783	18,285,590	
31,521,975	59,699,803	
10,258,791	12,123,877	
-	57,858,651	
(614,458)	4,898,109	
22,911,021	71,868,693	
(623,999)	(992,286)	(26)
-	(71,400)	(26)
(3,647,996)	(2,892,933)	(22)
18,639,026	67,912,074	
		النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		تعويضات نهاية خدمة مدفوعة
		مخصص قضايا مدفوع
		ضرائب مدفوعة
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(7,052,186)	7,052,186	(6)
(4,072,126)	(2,990,639)	
8,796,746	-	
(1,569,363)	-	
-	(7,231,311)	
(9,125,800)	7,718,963	
(35,151)	-	
46,569,066	-	
(3,743,608)	(2,640,562)	
380,840	290,847	
(651,541)	(3,808,805)	
-	5,500,000	
651,962	848,106	
30,148,839	4,738,785	
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(86,910)	(81,133)	
(6,837,600)	(4,679,958)	(27)
-	(1,728,370)	(14)
-	15,000,000	(25)
(6,924,510)	8,510,539	
41,863,355	81,161,398	
173,877,257	215,740,612	
215,740,612	296,902,010	(41)
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
		النقد وما في حكمه في بداية السنة
		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية

1. عام

تأسس بنك القدس (فيما يلي "البنك") بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200880) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة وذلك برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي موزع على 20,000,000 سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997. وقد تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) خلال سنة 2005. ويخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. قام البنك خلال الفترة من سنة 2005 وحتى 31 كانون الأول 2019 بزيادة رأس المال المصرح به والمدفوع على مراحل ليصبح رأس المال المدفوع مبلغ 90,172,750 دولار أمريكي موزعاً على 90,172,750 سهم بواقع دولار أمريكي واحد لكل سهم.

إن من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والاعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (25) فرعاً بالإضافة إلى (14) مكتباً كما في 31 كانون الأول 2019.

بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) كما في 31 كانون الأول 2019 (741) موظفاً و(762) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2018.

تم إقرار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 شباط 2020، وهي خاضعة لموافقة سلطة النقد الفلسطينية والهيئة العامة للمساهمين.

2. أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية للبنك كما في 31 كانون الأول 2019 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المقررة من سلطة النقد الفلسطينية.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إقرارها من قبل سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الإتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2 لسنة 2018) "بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9" و تعليمات سلطة النقد رقم (2008\1) "تصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات والضمانات المقبولة" و تعليمات سلطة النقد رقم (2020\3) "بشأن التسهيلات غير المنتظمة وغير المجدولة لموظفي القطاع العام"، قد تختلف المبالغ الناتجة عن تطبيق هذه التعليمات عن المبالغ الناتجة في حال تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية مما يؤدي إلى عدم تسجيل تلك الفوائد والعمولات.

- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك والتي تعتبر مملوكة للبنك حالياً في بيان المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في كل فترة إفصاح مالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل، ولا يتم تسجيل الزيادة لإيراد بل يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

كما ويتم إطفاء كامل قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك التي مضى على تملكها أكثر من 5 سنوات، قد يؤدي ذلك الى تسجيل مخصصات إضافية وإظهار الموجودات المستملكة بقيمة اقل من قيمتها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تظهر في القيمة العادلة كما بتاريخ البيانات المالية.

إن الدولار الأمريكي هو عملة عرض البيانات المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 متوافقة مع السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء ما هو موضح في الإيضاح (3-1).

3. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

3-1. التغييرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية تتوافق مع السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه.

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة السارية التي تم تطبيقها من قبل البنك

تم تطبيق المعايير والتعديلات التالية من قبل البنك في إعداد هذه البيانات المالية. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات الواردة أدناه تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية البنك المدرجة سابقاً، باستثناء التغييرات المذكورة في الإيضاح 3-1 - (ج) تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

المعايير:

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار (ساري المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019).

• التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" بشأن خصائص الدفع المقدم مع التعويض السلبي وتعديلات المطلوبات المالية - أكد هذا التعديل على نقطتين:

1. يمكن أن يكون هذا التعويض المعقول للمدفوعات المسبقة تدفقات نقدية سلبية أو إيجابية على حد سواء عند النظر في ما إذا كان للموجودات المالية فقط تدفقات نقدية تمثل المبلغ الأصلي والفائدة.

2. أنه عندما يتم تعديل المطلوب المالي، الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الاعتراف، يجب حينها إثبات الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الدخل. يتم احتساب الربح أو الخسارة على أساس الفرق لمعدل الفائدة الأصلي الفعلي. ويعني هذا أنه لا يمكن توزيع الفرق على مدى العمر المتبقي للأداة مما قد يعتبر تغييراً في التطبيق بالمقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

• التفسير رقم 23 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية "الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل" - يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والمزايا الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم يقين حول معالجات ضريبة الدخل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ويراعي التفسير على وجه التحديد:

1. ما إذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي.

2. افتراضات السلطات الضريبية.
3. تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة.
4. تأثير التغيرات في الوقائع والظروف.

• تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 " منافع الموظفين " والتي تتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

• التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير التالية الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017: تشمل التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) " اندماج الأعمال " و (11) " الترتيبات المشتركة " ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) " ضرائب الدخل " و(23) " تكاليف الاقراض "

(ب) المعايير الجديدة والتفسيرات سارية المفعول على الفترات السنوية بعد 1 كانون الثاني 2019 ولم يتم تطبيقها مبكراً

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 " عقود التأمين " - في 18 أيار 2017 أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 " عقود التأمين ". يحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم 17 إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021 ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 " الإيرادات من العقود مع العملاء " والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 " الأدوات المالية ".

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقود غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسط للأقساط يُسمح به للمطلوبات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل، ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المخصومة والمعدلة بالمخاطر والمرجحة بالاحتمالات. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 - ينقح هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 - هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 " عرض البيانات المالية "، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 " السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء "، **والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى:**

- تستخدم تعريفاً ثابتاً للاهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية،
- توضع تفسير تعريف الأهمية النسبية،
- تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 حول المعلومات غير الهامة. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - إصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. تتعلق الإعفاءات بحسابات التحوط ولها تأثير على أن إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (ليبور) يجب ألا يتسبب عموماً في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في تسجيل أي عدم فعالية تحوط في بيان الدخل وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود ليبور، فإن عمليات الإعفاءات ستؤثر على البنوك في جميع المجالات. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

الانتقال من ليبور إلى أسعار خالية من المخاطر (risk-free rates)

في تموز 2017، أعلنت هيئة السلوك المالي (FCA) أنها لن تدعم سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليبور) بعد عام 2021، مما يشير إلى أن ليبور قد يتوقف عن الوجود، على الأقل في شكله الحالي، بعد هذا التاريخ.

لدى البنك الأدوات التالية التي تتعرض لتأثير ليبور كما في 31 كانون الأول 2019:

صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة: 312,210,834 دولار أمريكي

لا يوجد لدى البنك أي علاقات تحوط قد تتأثر بليبور.

يقوم البنك بتقييم التأثير والخطوات القادمة لضمان الانتقال السلس من ليبور إلى أسعار الفائدة الجديدة.

التعديلات إلزامية ويجب تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، يُسمح بالتطبيق المبكر.

باستثناء ما ورد أعلاه، لا توجد هناك أي معايير جديدة وتعديلات على المعايير وتفسيرات ذات صلة لم تدخل حيز التطبيق بعد، والتي يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك في فترات التقرير الحالية أو المستقبلية والمعاملات في المستقبل المنظور.

(ج) التغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 - عقود الإيجار

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في كانون الثاني 2016، وأدى إلى الاعتراف بكافة الإيجارات تقريباً في بيان المركز المالي من قبل المستأجر، بما أن الفارق بين الإيجارات التشغيلية والتمويلية تم استبعاده. وبموجب المعيار الجديد، فإنه يتم الاعتراف بالأصل (حق استعمال البند المؤجر) أو التزام مالي لتسديد دفعات الإيجار في بيان المركز المالي. وتمثل الاستثناءات الوحيدة في الإيجارات قصيرة المدة ومنخفضة القيمة.

قام البنك بتطبيق المعيار ابتداءً من تاريخ التطبيق الإيجاري وهو 1 كانون الثاني 2019. وقام البنك بتطبيق نهج تحول مبسط ولم يعيد بيان المبالغ المقارنة قبل تاريخ اعتماد المعيار. وفقاً لما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، تقاس موجودات حق الاستخدام بقيمة التزام الإيجار عند التطبيق (معدلة بأي مصاريف إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة).

استخدم البنك الحلول العملية التالية في التطبيق الأولي:

- استخدم التقييم السابق للبنك للعقود الحالية أو التي تحتوي على عقود إيجار،
- اختار البنك استخدام إعفاء عقود الإيجار قصيرة الأجل عندما تكون مدة عقد الإيجار غير المنتهي في تاريخ التقديم الأولي أقل من 12 شهراً أو تكون عقود الإيجار منخفضة القيمة،
- استبعد التكاليف الأولية المباشرة لقياس حق استخدام الموجودات كما في تاريخ التطبيق المبدئي.

عند قياس مطلوبات الإيجار، قام البنك بخضم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في 1

كانون الثاني 2019. كان المتوسط المرجح المطبق في أسواق البنك الرئيسية يعتمد على معدلات العائد القياسية. ان المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي المطبق من قبل البنك يساوي %3.25.

(1) تم الاعتراف بالمبالغ التالية وفقاً للمعيار الجديد بكل من بيان المركز المالي وبيان الدخل:

1 كانون الثاني 2019	31 كانون الأول 2019	
18,463,559	17,663,603	حق الاستخدام من الموجودات (مكاتب وفروع - إيضاح 14)
17,786,404	17,298,389	مطلوبات إيجار (التزامات أخرى - إيضاح 14)

(1) يتم الاعتراف بالمبالغ التالية وفقاً للمعيار الجديد المدرج في العناوين الخاصة بكل من بيان المركز المالي وبيان الدخل (يتبع):

31 كانون الأول 2019	
1,467,103	مصروف استهلاك حق الاستخدام من الموجودات (الاستهلاك)
573,208	تكاليف التمويل على مطلوبات الإيجار (الفائدة على التزامات عقود الإيجار)

(2) قياس مطلوبات الإيجار:

22,718,880	التزامات عقود الإيجار التشغيلية المفصح عنها كما في 31 كانون الأول 2018
(4,594,468)	الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجرين في تاريخ التطبيق الأولي
(338,008)	عقود إيجارات قصيرة الاجل
17,786,404	مطلوبات الإيجار المعترف بها كما في 1 كانون الثاني 2019
	منها:
1,695,545	- مطلوبات الإيجار المتداولة
16,090,859	- مطلوبات الإيجار غير المتداولة

3-2-1 معلومات قطاعية

يمثل قطاع الأعمال مكونات مميزة للبنك تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل صانع القرار التنفيذي الرئيسي للبنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

3-2-2 الأدوات المالية

يُعرف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) تضاف إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو تُخصم منها حسب الاقتضاء عند الاعتراف المبدئي. ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مباشرة في بيان الدخل. و فوراً بعد الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين في الإيضاح (11 و 49)، والذي ينتج عنه تكبد خسارة إئتمانية يتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

1. الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق.

أ. تصنيف وإعادة تصنيف الموجودات المالية

لأغراض تصنيف الموجودات المالية، تعتبر الأداة "أداة حقوق ملكية" إذا كانت غير مشتقة وتستوفي تعريف "حقوق الملكية" للجهة المصدرة باستثناء بعض الأدوات غير المشتقة القابلة للبيع التي يتم عرضها كحقوق ملكية من قبل الجهة المصدرة. إن جميع الموجودات المالية الأخرى غير المشتقة هي "أدوات دين". أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسندات الحكومية وسندات الشركات.

يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية إذا تغير نموذج الأعمال لإدارة المحفظة. إن لإعادة التصنيف تأثير محتمل، ويتم ذلك اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال. لم يقوم البنك بتغيير نموذج أعماله خلال الفترة الحالية والمقارنة ولم يتم إعادة التصنيف.

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل بند أرباح موجودات مالية.

أدوات الدين

تقاس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين:

- (1) أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- (2) أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة / الأرباح المستحقة على المبلغ القائم منها.

تقاس جميع الموجودات المالية الأخرى، باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة، لاحقاً بالقيمة العادلة. بناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين الخاصة به في واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

• **التكلفة المطفأة:** يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المقاس كما هو مبين في الإيضاح (49).

• **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم قيد الحركة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التدني في القيمة والفوائد المدينة وفروقات العملة (ان وجدت) في بيان الدخل في حين يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل عند الاستبعاد.

• **القيمة العادلة من خلال بيان الدخل:** يقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثمارات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل ضمن "صافي أرباح موجودات مالية" في الفترة التي تنشأ فيها، ما لم تنشأ عن أدوات دين تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لم يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، وفي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل.

تدرج الاستثمارات في سندات الدين في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كانت لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يجوز للبنك أيضاً تعيين استثمارات في سندات الدين بشكل لا رجعة فيه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الإدراج المبدئي إذا كان تطبيق

هذا الخيار يقلل بشكل كبير من عدم تطابق المحاسبة بين الموجودات المالية والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها أو قياسها على أسس محاسبية مختلفة.

• **نموذج الأعمال:** يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تتضمن العوامل التي يأخذها البنك بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المدراء.

• **دفعات أصل الدين والفائدة:** إذا كان نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة ("فحص دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة").

وعند إجراء هذا التقييم، يقوم البنك بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الفوائد تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ومعدل الفوائد الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم مراعاة الموجودات المالية مع المشتقات الضمنية بالكامل عند تحديد ما إذا كانت تدفقاتها النقدية تمثل فقط الدفعات الأصلية والفائدة.

يقوم البنك بإعادة تصنيف استثمارات الدين عندما، و فقط عندما، يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

يقوم البنك بقياس جميع استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة البنك قد اتخذت خياراً نهائياً، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة البنك في تصنيف استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة بما في ذلك عند الاستبعاد. ولا يتم تسجيل خسائر التدني في القيمة (وعكس خسائر التدني في القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغييرات في القيمة العادلة.

ويستمر الاعتراف بتوزيع الأرباح، عندما يمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الدخل كإيرادات أخرى عندما ينشأ حق البنك في استلام الدفعات.

التكلفة المطفأة وطريقة معدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضع بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدره

خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للتدني في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسارة الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

عندما يقوم البنك بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي المعني لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي. ويتم إدراج التغييرات في بيان الدخل.

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لتدني في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي تم تعليق دخل الفائدة عليها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

ب. التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بالتقييم على أساس مستقبلي للخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وبموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والسندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتعرض الذي ينشأ من ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية. يعترف البنك بمخصص خسارة لمثل هذه التعرضات في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

يقدم الإيضاح رقم (49) المزيد من التفاصيل حول كيفية قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

ج. تعديل القروض (قروض معاد هيكلتها وجدولتها)

مع الأخذ بعين الاعتبار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة، يقوم البنك أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض المقدمة للعملاء. وعندما يحدث ذلك، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. يقوم البنك بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقرض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقرض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية مثل حصة الأرباح / العائد على حق الملكية والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقرض صعوبات مالية.
- تغيير جوهري في سعر الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية ويعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب التدني في القيمة، وأيضاً لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، يقوم البنك أيضاً بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لتدني في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضاً في بيان الدخل كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، ويقوم البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في بيان الدخل. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (1) عندما يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر وامتيارات الملكية بشكل جوهري، أو (2) عندما لا يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر وامتيارات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم يحتفظ البنك بالسيطرة.

ديون تم شطبها

يتم شطب التسهيلات الائتمانية التي لها مخصصات في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في إجمالي المخصصات، إن وجد، إلى بيان الدخل، ويتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للديون التي تم شطبها في بيان الدخل.

2. المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تقاس جميع المطلوبات المالية (وتشمل الودائع والأرصدة المستحقة إلى البنوك، واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، والقروض متوسطة الأجل، وودائع العملاء) مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي. إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم عرضها جزئياً في الدخل الشامل الآخر (التغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان) وجزئياً في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر التي تعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة للإلغاء الاعتراف، في مثل هذه الحالات، والتي بموجبها يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، يقوم البنك بالاعتراف بأي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية.
- يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن عقود الضمانات المالية وارتباطات القروض المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ضمن بيان الدخل.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم اطفؤها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاءه).

عند استبدال دين حالي بدين جديد من مقرض جديد، يتم إلغاء الاعتراف بالدين الحالي في البيانات المالية ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للمقابل المدفوع في بيان الدخل. ومع ذلك، وعند تعديل أو استبدال الدين مع الاحتفاظ بالمقرض الأصلي، فإن المعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن إرشادات محددة حول ما إذا كانت المعاملة تؤدي إلى إلغاء الاعتراف أو يتم حسابها بشكل مختلف. ويستند هذا التحليل على تساؤل حول ما إذا كان التعديل "جوهرياً" أو ما إذا كان قد تم استبدال الدين الأصلي بدين آخر بشروط "جوهرية" مختلفة.

3. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للبنك في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم البنك حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قرر البنك أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في بيان الدخل على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، يقوم البنك بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل البنك على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

يقوم البنك الاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

مستويات القيمة العادلة

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: أساليب أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر وغير مباشر.
- المستوى الثالث: أساليب أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

3-2-3 الانخفاض في القيمة

- يجب قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص الانخفاض في القيمة بمبلغ:
- الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر المتوقع للخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ التقرير، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
 - الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى فترة الأداة، أي العمر المتوقع للخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسارة الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعلي للأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للاداءة، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية للتأكد من وجود مؤشرات الخسارة المسجلة للانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية، أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للخسارة المسجلة للانخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المصدر أو الطرف المقابل.
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الفائدة أو المدفوعات الرئيسية.
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقترض سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية.
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.
- شراء الأصول المالية مع خصم كبير مما يؤثر على خسائر الائتمان المتكبدة.

إذا تعذر تحديد حدث واحد، بدلاً من ذلك، فإن التأثير المشترك لعدة أحداث قد يتسبب في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في أدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، يضع البنك في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات وتصنيف الائتمان وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة عند منح تنازل إلى المقترض بسبب تدهور مركزه المالي، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري، ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الموجودات بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك تعريف التعثر. يشمل تعريف التعثر عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لمدة 90 يوماً أو أكثر. وبالرغم من ذلك، فإن الحالات التي يكون فيها انخفاض قيمة الأصل غير معترف به بعد 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق تكون مدعومة بمعلومات معقولة.

التعثر

يُعتبر تعريف التعثر أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التعثر هو أحد مكونات احتمالية التعثر؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتعثر:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

تم تصميم تعريف التعثر ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد انتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العقود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التعثر وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التعثر والتي تُطور داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

3-2-4 عقود الضمانات المالية والتزامات القروض

الضمانات المالية هي عبارة عن عقود تُلزم البنك بدفع مبالغ محددة لتعويض حاملي الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق المدين في سداد أي دفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. تتمثل التزامات العقود في التزامات غير قابلة للإلغاء بتقديم اعتماد وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً. تقاس عقود الضمان المالي الصادرة مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسارة.
- العلاوة المقبوضة عند الاعتراف المبدئي ناقصاً الدخل المعترف به وفقاً لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15.

3-2-5 أرباح وخسائر العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وبالتالي:

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً غير نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل.
- بالنسبة لأدوات الدين - المقومة بالعملة الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرج في بيان الدخل.

3-2-6 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشراؤها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في بيان الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل.

يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في سوق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

لا تخضع أدوات الدين التي في هذه المحفظة عادة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

3-2-7 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم تحويل الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر.

في حالة بيع الأصل أو جزء منه، يتم أخذ الربح أو الخسارة الناتجة إلى بيان الدخل الشامل وداخل بيان حقوق الملكية. يتم تحويل رصيد الاحتياطي لتقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح المدورة وليس من خلال بيان الدخل.

لا تخضع أدوات حقوق الملكية في هذا البند لاختبار الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح الموزعة في بيان الدخل.

تخضع أدوات الدين في هذه المحفظة لحساب الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو موضح في متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ويتم الاعتراف بمخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل.

3-2-8 التسهيلات الائتمانية

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى اقتنائها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

يتم إدراج التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم إدراج مخصص التدني في القيمة على التسهيلات الائتمانية المباشرة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما هو مذكور في الإيضاح (50).

يتم استبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من البيانات المالية للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

3-2-9 العقارات والمعدات

يتم إظهار العقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء البنود. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى البنك فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات ذات العلاقة، وفقاً لما يلي:

نسب الاستهلاك

2%

10%

20%

10%

15%

مباني

الأثاث والمعدات المكتبية

أجهزة الحاسب الآلي

تحسينات على المأجور

مركبات

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق حساب الاستهلاك - بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغييرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يُلغى الاعتراف بالعقارات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد بند من بنود العقارات والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

10-2-3 مشاريع تحت التنفيذ

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للبنك. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن العقارات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها.

11-2-3 اندماج الأعمال

تتم محاسبة تملك الأعمال التجارية باستخدام طريقة الشراء. ويتم قياس البديل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للأصول التي ينقلها البنك بتاريخ التملك، والمطلوبات التي يتحملها البنك إلى مالكي المنشأة المشتراة السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرها البنك في مقابل السيطرة على المنشأة المشتراة. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات التملك في بيان الدخل عند تكبدها.

في تاريخ التملك، يتم الاعتراف بالموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بالقيمة العادلة.

يتم قياس الشهرة بتحديد الزيادة في البديل المنقول، ومقدار أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة، والقيمة العادلة لحصص حقوق الملكية للشركة المشتراة التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت) على صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك مجموع البديل المنقول ومبالغ أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة والقيمة العادلة لحصص حقوق الملكية للبنك المشتري التي كان يحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في بيان الدخل.

إن الملكية غير المسيطرة والتي هي حصة ملكية حالية وتخول مالكيها إلى حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها بشكل مبدئي إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للملكية غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة. يتم اختيار أساس القياس على أساس المعاملة تلو المعاملة. يتم قياس الأنواع الأخرى من الملكية غير المسيطرة بالقيمة العادلة أو على أساس المعايير المحددة في معيار دولي آخر للتقارير المالية، عندما يكون ذلك مناسباً.

عندما يشتمل البديل المنقول بواسطة البنك في اندماج الأعمال على موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب بديل محتمل، يتم قياس البديل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ تملكه ويتم إدراجه كجزء من البديل المنقول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغييرات في القيمة العادلة للبديل المحتمل والتي يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع عمل تعديلات مقابلة على الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ عن معلومات إضافية يتم الحصول عليها خلال 'فترة القياس' (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من تاريخ التملك) حول الوقائع والظروف السائدة بتاريخ التملك.

إن المحاسبة اللاحقة للتغييرات في القيمة العادلة للبديل المحتمل والتي لا يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس تعتمد على كيفية تصنيف البديل المحتمل. لا تتم إعادة قياس البديل المحتمل والمصنف كحقوق ملكية في تواريخ تقارير لاحقة، ويتم حساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البديل المحتمل والمصنف على أنه أحد الموجودات أو المطلوبات في تواريخ تقارير لاحقة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أو معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، حسبما يكون ملائماً، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة في بيان الدخل.

في حال تمت عملية اندماج الأعمال على مراحل، يعاد قياس مصالح البنك السابقة في المنشأة المستحوذ عليها لقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ (أي بتاريخ انتقال السيطرة على المنشأة المستحوذ عليها إلى البنك)، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر، إن وجدت، في بيان الدخل. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناشئة عن المصالح في المنشأة المملوكة قبل تاريخ التملك، والتي تم الاعتراف بها مسبقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى، إلى أرباح أو خسائر إذا كانت المعالجة ملائمة في حال تم استبعاد هذه المصالح.

في حال عدم انتهاء المحاسبة الأولية عن اندماج الأعمال لنهاية الفترة المالية التي حصل فيها الاندماج، يسجل البنك المبالغ المؤقتة للبنود التي لم يتم انتهاء عملية المحاسبة عنها. يتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف السائدة بتاريخ التملك، إن وجدت، والتي من شأنها التأثير على المبالغ المعترف بها كما في ذلك التاريخ.

3-2-12 أدوات مالية مشتقة

يتعامل البنك بالمشتقات مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

تدرج المشتقات في البداية بالقيمة العادلة بتاريخ إبرام عقود المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في بيان الدخل مباشرة ما لم تكن الأداة المشتقة مؤهلة ومحددة كأداة تحوط، وفي تلك الحالة يستند توقيت الاعتراف في بيان الدخل على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمتها العادلة كموجودات إذا كانت القيمة العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سالبة.

يتم الحصول على القيمة العادلة عموماً بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المدرجة، حسبما يكون ملائماً.

3-2-13 المخصصات

تشمل المخصصات مخصصات قانونية ويتم الاعتراف بها عندما يترتب على البنك التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحديث سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر من البنك تكبد موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدر لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

3-2-14 مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

3-2-15 ضريبة الدخل

تشمل ضريبة الدخل على الضريبة الحالية والضرائب المؤجلة.

تعتمد الضريبة الحالية على الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في بيان الدخل. قد تشمل الأرباح المحاسبية الأرباح غير الخاضعة للضريبة أو النفقات الخاضعة للضريبة والتي قد يتم إعفاؤها في السنوات المالية الحالية أو اللاحقة.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في إدارة ضريبة الدخل الفلسطينية.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو / استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة

الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام ببيان المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة في تاريخ البيانات المالية مع تخفيضها بالحد الذي يحتمل ألا يتوفر فيه ربح كافٍ خاضع للضريبة للسماح باستخدام جميع موجودات الضرائب المؤجلة أو جزء منها.

16-2-3 التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عند توفر الحقوق القانونية الملزمة لتقاص المبالغ المعترف بها وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

17-2-3 اتفاقات البيع وإعادة الشراء (قروض بالقيمة العادلة)

يتم تسجيل القروض المشتراة بموجب اتفاقيات لإعادة البيع ("اتفاقيات إعادة الشراء العكسي") ، والتي توفر عائداً فعلياً للمقترض، كقروض بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي بالقدر الذي يتجاوز فيه سعر إعادة الشراء الثابت المحدد في اتفاقية إعادة الشراء.

لا يتم الاعتراف بالضمان (الموجودات الأساسية) المدرجة كجزء من اتفاقية إعادة الشراء للقرض مع التزام مقابل إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في البيانات المالية للبنك كموجودات لأن البنك غير قادر على التحكم في هذه الموجودات حتى يتم الغاء تقييد هذا الاستخدام. (لم تتم ممارسة خيار إعادة الشراء).

يقر البنك الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات لتحديد التصنيف والقياس المناسبين لهذه الاتفاقات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يعامل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء، بعد تعديله حسب إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح التي يجمعها الطرف المقابل، كإيرادات فوائد ويستحق على مدى فترة اتفاقيات إعادة الشراء باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

مزيد من المعلومات حول اتفاقيات إعادة الشراء الحالية للبنك في الإيضاح رقم (9).

18-2-3 تسجيل الإيرادات والمصاريف

أ. إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم احتساب إيرادات ومصاريف الفوائد لجميع الأدوات المالية التي تحمل فائدة من خلال تطبيق طريقة الفائدة الفعلية على القيمة الدفترية الإجمالية للأداة المالية، باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت بعد ذلك منخفضة القيمة الائتمانية (أو المرحلة 3)، والتي تم تعليق دخل الفائدة عليها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

ب. إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات

يحقق البنك إيرادات الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها لعملائه. يتم تحصيل الرسوم المكتسبة مقابل تقديم الخدمات على مدار فترة زمنية خلال تلك الفترة. تشمل هذه الرسوم إيرادات العمولات وإدارة الموجودات والحفظ وخدمات الإدارة الأخرى. يتم تأجيل رسوم الالتزام بالقروض والرسوم الأخرى المتعلقة بالائتمان (مع أي تكاليف إضافية) ويتم إطفائها على مدار فترة القرض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج. إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في بيان الدخل عندما ينشأ حق البنك في استلام توزيعات الأرباح (شريطة أن يُحتمل تدفق المنافع الاقتصادية على البنك ويُمكن قياس قيمة الإيراد قياساً موثوقاً به).

19-2-3 الموجودات المستحوز عليها مقابل تسوية الديون

في بعض الحالات، يجوز للبنك إغلاق المعاملات من خلال الاستحواذ على موجودات مقابل تسوية الديون.

يتم تسجيل الموجودات المكتسبة بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من خسائر انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. يتم تسجيل أي انخفاض في القيمة كخسارة في بيان الدخل. يتم تسجيل زيادة لاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل فقط إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً، إن وجدت.

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الأراضي والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التملك، حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقانون المصارف والتعليمات ذات العلاقة.

3-2-20 موجودات غير ملموسة

يتم إدراج الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال عمليات الاستحواذ بالقيمة العادلة في تاريخ التملك.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس كون عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة باستخدام طريقة القسط الثابت وتشمل البرامج وأنظمة الكمبيوتر والموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية على النحو التالي:

1. الودائع الأساسية غير الملموسة: مطفأة على أساس القسط الثابت بنسبة 16.67%
2. البرامج وأنظمة الكمبيوتر: مطفأة على أساس القسط الثابت بنسبة 20%

3-2-21 العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسيطة السائدة في تاريخ التقرير.
- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.
- لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

يتم الاعتراف بفروق الصرف في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها.

3-2-22 توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم إدراج توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام وتخصم من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل المساهمين في البنك. تُخصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها وعندما لا تعود خاضعة لتقدير البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث وقع بعد تاريخ بيان المركز المالي.

3-2-23 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بنهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداته غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرض هذه الموجودات لخسائر من الانخفاض في القيمة. فإذا كان هناك أي مؤشر من هذا القبيل، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). ومتى تعذر تقدير المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد

لوحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل. ومتى أمكن تحديد أساس معقول وثابت للتخصيص، فإنه يتم تخصيص الموجودات لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد، أو يتم تخصيصها خلافاً لذلك إلى أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد التي يمكن تحديد أساس تخصيص معقول وثابت لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى. ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

وفي الحالات التي تقدّر فيها القيمة القابلة للاسترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من قيمتها الدفترية، يتم عندئذ تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. ويتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل.

وفي حال تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقت لاحق، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى التقدير المعدل للقيمة القابلة للاسترداد غير أن الزيادة في القيمة الدفترية لا يجب أن تتجاوز القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها إذا لم يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة للموجودات (أو وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة.

3-2-24 3-2-24 نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية وسلطة النقد التي تستحق خلال ثلاثة أشهر، مخصوم منها ودائع البنوك والمؤسسات المالية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التملك.

3-2-25 3-2-25 تكاليف القروض

إن تكاليف القروض التي تعود بشكل مباشر إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج موجودات مؤهلة، وهي الموجودات التي تتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لكي تصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، تضاف إلى تكلفة تلك الموجودات حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه هذه الموجودات جاهزة تماماً للاستخدام في الغرض المقصود منها أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاستثمار المتحققة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة ريثما يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

يتم الاعتراف بجميع تكاليف الاقتراض الأخرى ضمن بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

3-2-26 3-2-26 استثمار في شركة حليفة

الشركات الحليفة هي المنشآت التي يكون للبنك تأثير جوهري عليها (بشكل مباشر أو غير مباشر)، ولكن لا يسيطر عليها، يصابها بشكل عام ما بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت. يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية، ويتم تسجيلها مبدئياً بالتكلفة.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئياً بالاستثمار بالشركة الحليفة بالتكلفة. يتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار للاعتراف بحصة البنك من صافي موجودات الشركة الحليفة منذ تاريخ الاستحواذ. يتم الاعتراف بالشهرة المتعلقة بالشركة الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اطفائها ولا تخضع للاختبار الانخفاض بالقيمة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، يقوم البنك بتحديد ما إذا كان هناك ضرورة للاعتراف بخسائر تدني للاستثمار في الشركة الحليفة. في تاريخ كل تقرير، يحدد البنك وجود أية دليل موضوعي لوجود تدني في الاستثمار في الشركة الحليفة. في حال وجود دليل كهذا، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني كالفارق بين القيمة القابلة للاسترداد والقيمة الدفترية للشركة الحليفة.

تتضمن القيمة الدفترية للشركات الحلفية الشهرة المحددة عند التملك ناقصاً خسائر الائتمان المترابطة، إن وجدت.

إن توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات الحليفة، إن وجدت، تقلل من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الحليفة. يتم الاعتراف بالتغييرات الأخرى بعد الاستحواذ على حصة البنك في صافي موجودات شركة حليفة على النحو التالي: (1) يتم تسجيل حصة البنك في أرباح أو خسائر الشركات الحليفة في بيان الدخل للسنة كحصة في نتيجة الشركات الحليفة، (2) يتم الاعتراف بحصة البنك من الدخل الشامل الآخر في الدخل الشامل الآخر ويتم تقديمه بشكل منفصل، إن وجد، (3) جميع التغييرات الأخرى في حصة البنك في القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركات الحليفة يتم الاعتراف بها في بيان الدخل ضمن حصة الشركة الحليفة. ومع ذلك، عندما تكون حصة البنك من الخسائر في شركة حليفة مساوية أو تتجاوز حصته في الشركة الحليفة، بما في ذلك أي ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فإن البنك لا يعترف بخسائر أخرى، ما لم يكن قد تكبد التزامات أو دفع مدفوعات نيابة عن الشركة الحليفة.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات بين البنك وشركاته الحليفة إلى حد حصة البنك في الشركات الحليفة. كذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تقدم العملية دليلاً على وجود هبوط في قيمة الأصل المحول.

27-2-3 الإيرادات من العقود مع العملاء

بحسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، يتم الاعتراف بالإيرادات بمقابل مالي يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من تلك السلع أو الخدمات. إن المبادئ الأساسية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) توفر نهجاً منظماً أكثر للقياس والاعتراف بالإيرادات. تحديداً، يقدم المعيار منهجية من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات:

- الخطوة الأولى: تحديد العقود مع العملاء،
- الخطوة الثانية: تحديد التزام الأداء المنفصل،
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر معاملة العقد،
- الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة لكل من التزامات الأداء المنفصلة، و
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالعائدات حيث يتم الوفاء بكل التزام أداء.

قام البنك بتقدير الأثر الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وتوصل البنك إلى أن المعالجة الحالية للاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء تتوافق مع المبادئ الجديدة للمعيار ولا يوجد أثر انتقالي على الأرباح المدورة. إن الأثر من تطبيق المعيار كان مقتصرًا على متطلبات الإفصاح الجديدة.

28-2-3 الإيجارات

يستأجر البنك عدة مكاتب وفروع. عادة ما تكون عقود الإيجار لفترات محددة تمتد من 1-3 سنوات كما هو موضح في خيار التمديد والإلغاء أدناه.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقد الإيجار مبدئيًا على أساس القيمة الحالية. تشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية للمدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمنة)، ناقصًا أي حوافز تأجير مستحقة القبض. يتم أيضًا تضمين مدفوعات الإيجار بموجب خيارات تمديد معينة بشكل معقول في قياس الالتزام.

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن بالإمكان تحديد هذا السعر بسهولة، وهذا هو الحال عمومًا بالنسبة لعقود الإيجار في البنك، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط و ضمانات وظروف مماثلة.

لتحديد معدل الاقتراض الإضافي، يستخدم البنك تمويلًا حديثًا من جهة خارجية تم استلامه كنقطة بداية، يتم تعديله ليعكس التغييرات في شروط التمويل الجديدة، عند الحاجة.

يتم توزيع مدفوعات الإيجار بين الأصل وتكاليف التمويل. يتم تحميل تكاليف التمويل في بيان الدخل على مدار فترة الإيجار لإنتاج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة.

قد يتعرض البنك لزيادات مستقبلية محتملة في قيمة الإيجارات، والتي لا يتم تضمينها في التزام الإيجار حتى تصبح نافذة المفعول. عند سريان مفعول التعديلات على قيمة الإيجارات، تتم إعادة تقييم التزامات

الإيجار وتعديلها مقابل حق الاستخدام.

يقاس حق استخدام الموجودات بالتكلفة التي تشمل:

- مبلغ القياس المبدئي للالتزام بالإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.

يتم إستهلاك حق الاستخدام من الموجودات عمومًا على المدى الأقصر من العمر الإنتاجي للأصل ومدة الإيجار على أساس القسط الثابت. إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة خيار الشراء، يتم تخفيض قيمة حق الاستخدام على مدار العمر الإنتاجي الأساسي للأصل.

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل للمعدات وجميع عقود إيجار الأصول منخفضة القيمة بطريقة القسط الثابت كمصروف في بيان الدخل. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهرًا أو أقل. الأصول ذات القيمة المنخفضة تشمل معدات تكنولوجيا المعلومات.

خيارات التمديد والإنهاء

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار المكاتب والفروع في البنك. تستخدم هذه الخيارات لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة الأصول المستخدمة في عمليات البنك. إن غالبية خيارات التمديد والإنهاء الموجودة يتم ممارستها فقط من قبل البنك وليس من قبل المؤجر المعني.

4. الاسس والتقدير

يتطلب إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة وضع تقديرات وافتراسات تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات الطارئة. تؤثر هذه التقديرات والافتراضات أيضًا على الإيرادات والمصروفات والمخصصات الناتجة والخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الأخرى. على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تقدير كبير من قبل الإدارة في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. تستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الحكم وعدم اليقين. لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في هذه الأحكام.

تم مراجعة الأحكام والتقدير والافتراضات بشكل دوري. يتم إثبات تأثير التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير، إذا كان التغيير يؤثر فقط على الفترة المالية. ويتم الاعتراف بأثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير وفي الفترات المستقبلية، في حالة تأثير التغيير على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك فإن تقديراتها ضمن البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي

الانخفاض في قيمة الموجودات المستحوذ

يتم قيد الانخفاض في قيمة الموجودات المستحوذ اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين/مقشرين معتمدين لغايات احتساب الانخفاض. تنخفض قيمة الموجودات المستحوذ في البنك مقابل قيمها العادلة الحالية، إن وجدت، بناءً على تقارير أعدها مخمنون.

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات بناءً على المعاملات التي تتم في الموجودات المماثلة في السوق. الافتراضات الرئيسية والحكم الذي يقوم عليه تقدير القيمة العادلة هي تلك المتعلقة بالافتراضات التي تم تحديدها لتحديد معاملة مماثلة في السوق ذات خصائص مماثلة للأصل الجاري تقييمه. تتم مقارنة هذه التقييمات بانتظام ببيانات عائد السوق الفعلية والمعاملات الفعلية من قبل البنك وتلك التي أبلغ عنها السوق.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقوم الإدارة بشكل دوري بإعادة تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاك والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

إذا كان العمر الإنتاجي المتوقع مختلفًا عن العمر السابق، فسيتم ضبط الفرق مستقبلاً كتغيير في التقدير المحاسبي.

مخصص الضرائب

تسجل الإدارة مصاريف الضرائب السنوية وفقاً للقوانين واللوائح المحلية والمعايير المحاسبية. تقوم الإدارة بحساب وإقرار أصل الضريبة المؤجلة والذي يمثل ضرائب الدخل القابلة للاسترداد من خلال الخصومات المستقبلية من الأرباح الخاضعة للضريبة، ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي. يتم تسجيل موجودات ضريبة الدخل المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة أمراً محتملاً. تستند الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية ومقدار المزايا الضريبية المحتملة في المستقبل إلى خبرة الإدارة السابقة والحكم والافتراضات التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف، ومعدل الضريبة الفعلي وعناصر الفروق المؤقتة هي جزء من حكم الإدارة في هذا المجال.

مخصص قضايا

يتم تحديد مخصص للقضايا المرفوعة ضد البنك. يخضع هذا البند إلى دراسة قانونية مناسبة أعدها محامي ومستشاري البنك. تتم مراجعة هذه التقييمات القانونية بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم تقديم تعويض نهاية الخدمة وفقاً للوائح البنك الداخلية المعتمدة بموجب قانون العمل في فلسطين.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لخيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لن يتم إنتهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

مخصص خسائر الائتمان

تستخدم الإدارة أحكاماً وتقديرات هامة لتقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ولتقدير مخاطر زيادة مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد التحقق المبدئي ومعلومات القياس المستقبلية للخسارة الائتمانية المتوقعة. يتم توضيح أهم السياسات والتقديرات التي تستخدمها إدارة البنك في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

تشتمل العناصر التي لها تأثير كبير على مخصص الخسارة الائتمانية على تعريف التعثر والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان واحتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر، وكذلك نماذج سيناريوهات الاقتصاد الكلي. يراجع البنك بانتظام النماذج ومدخلاتها ويتحقق من صحتها للحد من أي فروق بين تقديرات خسارة الائتمان المتوقعة وتجربة خسارة الائتمان الفعلية.

تم توضيح التفاصيل التي تصف مخصص خسائر الائتمان ومكوناته التي طبقها البنك في الإيضاح رقم (49).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للبنك حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان التقييم الحالي غير مناسباً يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة والمستحوز عليها

عندما يكون المقابل المدفوع من قبل البنك لأعمال الشركة المستحوز عليها أعلى من القيم العادلة للموجودات المحددة المستحوز عليها وكذلك المطلوبات والمطلوبات المحملة، يتم الاعتراف بالفرق كموجودات غير ملموسة.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوز عليها على نماذج التدفقات النقدية المخصومة والتي تتطلب الحكم على عامل الخصم ومعدل النمو من بين أمور أخرى. تم إجراء تقييم للموجودات غير الملموسة المحددة من قبل خبير تقييم مستقل. وفقاً لتقرير التقييم، يشمل تخصيص سعر الشراء ودائع عملاء أساسية غير ملموسة كما هو مبين في الإيضاح رقم (15).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بالتأكد من وجود أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير المالية. عند ملاحظة هذه المؤشرات، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد. تمثل القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات القيمة العادلة لوحدة التوليد الأصلية / النقدية مطروحاً منها تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى، يتم احتساب هذا التقييم لكل أصل على حدة.

في حالة تجاوز القيمة الدفترية للمبلغ القابل للاسترداد، سيتم تخفيض قيمة هذه الموجودات لكل وحدة مولدة للنقد إلى القيمة القابلة للاسترداد. من أجل حساب القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الموجودات إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بتلك الموجودات.

عند حساب القيمة العادلة مطروحاً منها مصاريف البيع. يتم اعتبار معاملات السوق المماثلة، إن وجدت، وفي غياب مثل هذه العمليات، يتم استخدام طرق تقييم مناسبة أخرى. يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل.

قياس القيمة العادلة

عندما يتعذر اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من أساليب التقييم التي تشمل استخدام نماذج حسابية. ويتم استنباط مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، إن أمكن، ولكن عند عدم توافر بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، يجب اتخاذ بعض الأحكام لتقدير القيم العادلة. وتتضمن هذه الأحكام اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج مثل التقلب في افتراضات أدوات التحوط غير المؤرخة ونسب الخصم ونسب الدفعات المقدّمة ونسبة التعثر للأوراق المالية المدعومة بموجودات. تعتقد الإدارة أن أساليب التقييم المختارة والافتراضات المستخدمة ملائمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نموذج الأعمال الذي تستخدمه الإدارة في التعامل مع موجوداتها المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي الذي يجري تقييمه. إن الإدارة على قناعة من أن الموجودات المالية لدى البنك يتم تصنيفها وقياسها على النحو الملائم.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع بين تاريخ التقرير وتاريخ الاعتراف المبدئي.

تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يستخدم البنك خبرته التاريخية ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وتصنيفات المخاطر الخارجية والمعلومات المتوقعة لتقييم تدهور جودة ائتمان أصل مالي.

يتم ربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي على أساس المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة

- أهمية معايير تصنيف المراحل

تعتبر المراحل معطيات مهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حيث إنها تحدد القروض التي ستكون في المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر). يعتمد التصنيف ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي. إن القروض المصنفة في المرحلة الثالثة هي القروض التي يوجد أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها وتم تكوين مخصصات معينة لها.

- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره لذلك الأصل المالي وتشتمل على:

- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات في التدفقات النقدية.
- تأخر سداد دفعات العقد الأصلية أو الفائدة المستحقة عليها.
- خرق تعهدات أو شروط القروض.
- انخفاض في القيمة القابلة لتحقيق الضمان.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إفلاس أو إعادة هيكلة مالية من أي نوع.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني من قبل وكالة تصنيف ائتماني خارجية.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبى أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها 3 أشهر كما هو محدد في التوجيهات التنظيمية.

- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقاس مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنه القيمة الحالية المرجحة لعجز السيولة على 12 شهراً (المرحلة الأولى) أو مدى العمر المتوقع للأصل المالي (المرحلة الثانية والثالثة) مخضومة بمعدل الفائدة الأصلي الفعلي للأداة المالية.

تتمثل المعطيات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة في هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر.
- الخسارة الناتجة عند التعثر.
- التعرض الناتج عن التعثر.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى والمعلومات المستقبلية.

يأخذ البنك في الحسبان تجربة الخسارة التاريخية ويقوم بتعديلها للبيانات الحالية القابلة للملاحظة. إضافة إلى ذلك، يستخدم البنك توقعات معقولة وداعمة للظروف الاقتصادية المستقبلية بما في ذلك الأحكام ذات الخبرة لتقدير مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة.

يستخدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، النمو السنوي الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتتطلب تقييماً لكل من التوجهات الحالية والمتوقعة في الدورة الاقتصادية. يزيد دمج المعلومات التطلعية مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم مراجعة المنهجية والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية بانتظام.

- إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر الائتمان المماثلة

عندما يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ. يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه

في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند:

2018	2019	
140,177,924	118,322,063	نقد في الخزينة والصناديق أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
83,670,942	87,894,404	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي*
28,297,940	36,240,038	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
252,146,806	242,456,505	

لا توجد أرصدة مستحقة خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

لا توجد أرصدة مقيدة باستثناء الاحتياطيات الإلزامية كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

* وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية (2010/67) يتوجب على البنك الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي الزامي نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء لكافة العملات. لا تقوم سلطة النقد الفلسطينية بدفع أية فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية.

وبحسب التعليمات رقم (2012/2) يتم خصم قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند:

2018	2019	
		بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:
60,143,436	38,085,423	ودائع لآجل تستحق خلال 3 شهور
60,143,436	38,085,423	
		بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:
56,731,702	80,822,086	ارصدة جارية
36,977,462	72,844,311	ودائع لآجل تستحق خلال 3 شهور
7,052,186	-	ودائع لآجل تستحق خلال أكثر من 3 شهور
100,761,350	153,666,397	
160,904,786	191,751,820	الإجمالي
(101,500)	(122,683)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
160,803,286	191,629,137	الصافي

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 80,022,086 دولار أمريكي و 43,591,226 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 688,215 دولار أمريكي و 532,007 دولار أمريكي كما في 31 كانون أول 2018.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
160,904,786	-	-	160,904,786	إجمالي الرصيد في بداية السنة
68,596,617	-	-	68,596,617	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(37,749,583)	-	-	(37,749,583)	الأرصدة المسددة
191,751,820	-	-	191,751,820	الإجمالي

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
71,970,257	-	-	71,970,257	إجمالي الرصيد في بداية السنة
107,716,902	-	-	107,716,902	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(18,782,373)	-	-	(18,782,373)	الأرصدة المسددة
160,904,786	-	-	160,904,786	المجموع

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
76,548	101,500	-	-	101,500	إجمالي الرصيد في بداية السنة
38,877	56,977	-	-	56,977	خسارة التدني على الأرصدة والاداءات الجديدة خلال السنة
(13,925)	(35,794)	-	-	(35,794)	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة والاداءات المسددة
101,500	122,683	-	-	122,683	الإجمالي

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بقيمة عادلة 86,340 دولار أمريكي و 90,506 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 على التوالي.

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحتفظ البنك باستثمارات الأسهم الموضحة أدناه حسب تصنيف القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه من المتوقع أن يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض استراتيجية وليس بهدف الربح من عملية بيع لاحقة، ولا توجد خطط للتخلص من هذه الاستثمارات على المدى القصير أو المتوسط .

تفاصيل البند:

2018	2019	
4,861,144	7,386,919	أسهم مدرجة في أسواق مالية
802,336	802,336	أسهم غير مدرجة
5,663,480	8,189,255	

إن الحركة الحاصلة على احتياطي القيمة العادلة هي كما يلي:

2018	2019	
(2,782,374)	(2,603,012)	الرصيد بداية السنة
(94,482)	(464,864)	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل
273,844	-	بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر مقيدة مباشرة في الارباح المدورة
(2,603,012)	(3,067,876)	الرصيد نهاية السنة

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

الإجمالي	الدول			
	الخليجية	الأردن	فلسطين	
				2019
7,386,919	1,500,054	3,587,211	2,299,654	أسهم مدرجة في أسواق مالية
802,336	-	-	802,336	أسهم غير مدرجة
8,189,255	1,500,054	3,587,211	3,101,990	
				2018
4,861,144	1,361,285	1,125,529	2,374,330	أسهم مدرجة في أسواق مالية
802,336	-	-	802,336	أسهم غير مدرجة
5,663,480	1,361,285	1,125,529	3,176,666	

فيما يلي الارباح النقدية الناتجة من الاستثمارات في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

2018		2019		
توزيعات القيمة العادية	توزيعات القيمة العادية	توزيعات القيمة العادية	توزيعات القيمة العادية	
84,584	2,374,330	28,100	2,299,654	أسهم مدرجة في أسواق محلية
-	1,125,529	160,790	3,587,211	أسهم مدرجة في أسواق أردنية
-	1,361,285	95,295	1,500,054	أسهم مدرجة في أسواق الخليج
-	802,336	65,218	802,336	أسهم غير مدرجة

9. قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة

قام البنك بتوقيع اتفاقية بيع أسهم مع خيار إعادة الشراء بتاريخ 18 آب 2019، تم خلالها شراء 3 مليون سهم في شركة البنك الاستثماري المساهمة العامة المحدودة المسجلة في الاردن تحت رقم (173) بسعر 1.2 دينار للسهم الواحد بمبلغ إجمالي 3.6 مليون دينار اردني ما يعادل 5,077,573 دولار امريكي.

تنص اتفاقية البيع انه يحق للبائع إعادة شراء الاسهم بسعر البيع (1.2) من بنك القدس خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية، لا يحق لبنك القدس خلالها التصرف في هذه الاسهم ما لم يتخلف البائع عن تنفيذ شروط معينة.

لم ترتقي المعاملة المالية اعلاه الى حالة البيع محاسبيا والتي من اهم شروطها انتقال الملكية والمخاطر الخاصة بالاصل الى المشتري وذلك لوجود شرط إعادة الشراء بسعر البيع (سعر ثابت)، وعليه لم يقيم البنك بالاعتراف بالاسهم المشتراه في بيان المركز المالي بل بالمبلغ المدفوع كقرض بالقيمة العادلة بسعر فائدة ثابت.

بلغت القيمة السوقية للضمانات والتي تتمثل باسهم شركة البنك الاستثماري المساهمة العامة المحدودة 5,458,392 دولار امريكي كما في 31 كانون الاول 2019.

10. تسهيلات إئتمانية مباشرة - بالصافي

تفاصيل البند:

2018	2019	
633,710,432	710,934,624	قروض
74,056,839	94,533,770	جاري مدين ومكشوفي الطلب
11,159,851	15,962,641	كمبيالات مخصومة
718,927,122	821,431,035	إجمالي الرصيد
		ينزل:
(773,872)	(1,929,761)	فوائد معلقة
		مخصص تدني تسهيلات
(20,349,745)	(28,989,419)	ائتمانية مباشرة
697,803,505	790,511,855	صافي الرصيد

يمثل رصيد الكمبيالات والقروض بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً وباللغة 1,860,713 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 2,266,493 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 43,222,535 دولار أمريكي أي ما نسبته 5.26% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 45,017,990 دولار أمريكي أي ما نسبته 6.26% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة الديون المتعثرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 35,433,851 دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 25,076,586 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات 9,085,149 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و 8,339,131 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغ إجمالي القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 53,148,287 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 أي ما نسبته 6.47% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 25,225,150 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته 3.51% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية 480,238,283 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 مقارنة بمبلغ 411,503,711 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 180,802,461 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019، أي ما نسبته 22.01% من إجمالي التسهيلات الممنوحة و 191,090,791 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018، أي ما نسبته 26.58% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين 10,166,233 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و 13,116,581 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

2018	2019
368,380	773,872
480,566	1,329,917
(75,074)	(116,665)
-	(57,363)
773,872	1,929,761

الرصيد في بداية السنة

فوائد معلقة خلال السنة

فوائد معلقة حولت للإيرادات

استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على

تعثرها أكثر من ست سنوات

الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

2018	2019	
4,645,843	20,349,745	الرصيد في بداية السنة
10,664,808	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
10,977,417	10,338,551	إضافات خلال السنة
(2,480,809)	(3,572,434)	مخصصات مستردة
(6,556)	(598,414)	استبعاد مخصص تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(3,428,289)	2,087,088	صافي إضافات (إستردادات) وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات الائتمانية المباشرة من المرحلة الأولى والثانية
(2,447)	-	ديون معدومة
(20,222)	384,883	فروقات عملة
20,349,745	28,989,419	الرصيد في نهاية السنة

يمثل صافي مخصص تدني تسهيلات إئتمانية الظاهر في بيان الدخل ما يلي:

2018	2019	
10,977,417	10,338,551	مخصصات إضافية على تسهيلات إئتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة
(2,480,809)	(3,572,434)	مخصصات مستردة على تسهيلات إئتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة
(3,428,289)	2,087,088	صافي إضافات (إستردادات) وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات الائتمانية المباشرة من المرحلة الأولى والثانية
24,950	21,183	صافي إضافات وتناقلات من مخصص تدني أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
50,506	(45,982)	صافي (إستردادات) إضافات وتناقلات من مخصص تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة
4,577	88,323	صافي إضافات وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
(406,711)	(393,832)	مخصصات مستردة على تسهيلات إئتمانية مباشرة خارج الميزانية (أكثر من 6 سنوات)
4,741,641	8,522,897	

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

2018	2019	
8,833,393	8,339,131	الرصيد في بداية السنة
6,556	598,414	المحول من مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(9,823)	-	ديون معدومة
(406,711)	(393,832)	مخصصات مستردة خلال السنة
(84,284)	541,436	فروقات عملة
8,339,131	9,085,149	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي توزيع بنود التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

2018	2019	
252,848,244	242,593,502	الأفراد
30,423,472	32,859,167	القروض العقارية
199,806,974	275,459,433	الشركات الكبرى
210,623,282	217,370,646	الشركات الصغرى والمتوسطة
25,225,150	53,148,287	الحكومة والقطاع العام
718,927,122	821,431,035	
(773,872)	(1,929,761)	ينزل:
(20,349,745)	(28,989,419)	فوائد وعمولات معلقة
697,803,505	790,511,855	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للأفراد كما في 31 كانون الاول 2019 و 2018 هي كما يلي :

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
252,848,244	11,903,742	69,692,727	171,251,775	إجمالي الرصيد كما في بداية
31,983,316	-	-	31,983,316	التسهيلات الجديدة خلال
(38,160,716)	(7,898,490)	(4,042,282)	(26,219,944)	التسهيلات المسددة
-	(1,262,197)	(25,914,511)	27,176,708	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
-	(636,996)	26,324,876	(25,687,880)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	17,497,666	(8,008,101)	(9,489,565)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,893,454)	(4,092,156)	(1,062,439)	1,261,141	صافي التغيرات الناتجة عن
(183,888)	(183,888)	-	-	التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6
242,593,502	15,327,681	56,990,270	170,275,551	الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
267,043,092	8,343,934	87,631,956	171,067,202	إجمالي الرصيد كما في بداية
27,918,577	-	-	27,918,577	السنة
(45,958,222)	(1,029,452)	(5,645,720)	(39,283,050)	التسهيلات الجديدة خلال
-	(1,265,116)	(24,491,980)	25,757,096	السنة/الاضافات
-	(474,227)	15,768,680	(15,294,453)	التسهيلات المسددة
-	5,428,650	(5,324,920)	(103,730)	ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
3,854,620	909,776	1,754,711	1,190,133	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(9,823)	(9,823)	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
252,848,244	11,903,742	69,692,727	171,251,775	صافي التغيرات الناتجة عن
				التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6
				سنوات)
				الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة - للأفراد كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
7,853,163	10,800,144	7,509,777	2,635,554	654,813
5,772,564	6,201,566	5,060,160	1,097,923	43,483
(4,517,466)	(2,096,057)	(1,744,206)	(129,297)	(222,554)
-	-	-	(991,036)	991,036
-	-	-	85,142	(85,142)
-	-	248,028	(237,271)	(10,757)
1,705,026	537,098	(252,050)	1,707,263	(918,115)
(6,587)	(359,763)	(359,763)	-	-
(6,556)	(119,527)	(119,527)	-	-
10,800,144	14,963,461	10,342,419	4,168,278	452,764

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - القروض العقارية كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
30,423,472	259,757	3,169,233	26,994,482
7,107,873	-	-	7,107,873
(4,535,778)	(381,253)	(886,421)	(3,268,104)
-	(183,539)	(1,205,278)	1,388,817
-	-	4,445,327	(4,445,327)
-	587,756	(44,913)	(542,843)
(136,400)	-	(98,608)	(37,792)
-	-	-	-
32,859,167	282,721	5,379,340	27,197,106

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
26,928,681	125,322	2,752,141	24,051,218
6,149,124	-	-	6,149,124
(3,184,000)	(209,654)	(227,706)	(2,746,640)
-	(48,103)	(1,708,288)	1,756,391
-	-	2,520,981	(2,520,981)
-	382,056	(382,056)	-
529,667	10,136	214,161	305,370
30,423,472	259,757	3,169,233	26,994,482

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)

الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة- القروض العقارية كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
226,231	202,648	340,193	9,516
369,269	89,738	102,055	20,741
(235,979)	(164,732)	(170,213)	(1,220)
-	-	(143,919)	143,919
-	-	1,513	(1,513)
-	8,890	(8,890)	-
192,836	(4,873)	82,851	(142,469)
552,357	131,671	203,590	28,974

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)

الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات الكبرى كما في 31 كانون الاول 2019 و 2018 هي كما يلي:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
199,806,974	2,693,949	3,196,933	193,916,092
88,579,622	-	-	88,579,622
(11,385,728)	(539,372)	-	(10,846,356)
-	-	(3,194,531)	3,194,531
-	-	204,000	(204,000)
-	-	-	-
(1,541,435)	237,284	-	(1,778,719)
-	-	-	-
275,459,433	2,391,861	206,402	272,861,170
الرصيد في نهاية السنة			
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة			
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات			
التسهيلات المسددة			
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى			
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية			
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة			
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات			
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)			
2018			
163,772,719	2,077,051	14,423,492	147,272,176
55,732,210	-	-	55,732,210
(20,303,555)	(376,874)	(268,657)	(19,658,024)
-	-	(10,243,909)	10,243,909
-	(217)	15,331	(15,114)
-	845,279	(842,076)	(3,203)
605,600	148,710	112,752	344,138
-	-	-	-
199,806,974	2,693,949	3,196,933	193,916,092
الرصيد في نهاية السنة			
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة			
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات			
التسهيلات المسددة			
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى			
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية			
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة			
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات			
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)			

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة- للشركات الكبرى كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	1,298,041	315,877	203,408	778,756
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	2,066,181	1,068,707	13	997,461
التسهيلات المسددة	(950,711)	(468,387)	(9,928)	(472,396)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	-	-	(203,408)	203,408
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	13,104	(13,104)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
صافي التغييرات الناتجة عن التعديلات	2,011,376	-	-	-
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	1,298,041	916,197	3,189	1,494,125

ان الحركة الحاصلة على إجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة- للشركات الصغرى والمتوسطة هي كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
210,623,282	9,675,917	16,120,196	184,827,169
55,125,799	-	-	55,125,799
(49,290,750)	(6,250,449)	(1,075,700)	(41,964,601)
-	(929,825)	(6,452,504)	7,382,329
-	-	12,260,464	(12,260,464)
-	14,864,263	(5,361,932)	(9,502,331)
1,444,412	2,722,824	395,656	(1,674,068)
(532,097)	(532,097)	-	-
217,370,646	19,550,633	15,886,180	181,933,833

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة

التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات

التسهيلات المسددة

ما تم تحويله الى المرحلة الأولى

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة

صافي التغييرات الناتجة عن التعديلات

التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)

الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
172,772,724	2,593,458	23,266,253	146,913,013
65,466,871	-	-	65,466,871
(28,586,281)	(1,013,937)	(1,160,881)	(26,411,463)
-	(411,886)	(11,631,594)	12,043,480
-	(261,022)	10,867,730	(10,606,708)
-	8,613,055	(6,035,031)	(2,578,024)
969,968	156,249	813,719	-
210,623,282	9,675,917	16,120,196	184,827,169

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)

الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات الصغرى والمتوسطة كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
2,046,436	5,084,924	1,788,385	800,669
5,867,624	4,119,946	385,604	1,276,131
(693,811)	(1,195,109)	(177,537)	(388,964)
-	-	(672,155)	672,155
-	-	119,426	(119,426)
-	843,191	(839,462)	(3,729)
467,364	(843,186)	569,358	(539,330)
(13,635)	744,646	-	-
-	(478,887)	-	-
7,673,978	8,275,525	1,173,619	1,697,506

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
فروقات عملة
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)

الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - الحكومة والقطاع العام هي كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
25,225,150	-	-	25,225,150
51,551,101	-	-	51,551,101
(23,627,964)	-	-	(23,627,964)
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
53,148,287	-	-	53,148,287

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)
الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
33,014,970	-	-	33,014,970
25,225,150	-	-	25,225,150
(33,014,970)	-	-	(33,014,970)
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
25,225,150	-	-	25,225,150

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال
السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)
الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفاة-الحكومة والقطاع العام كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
46,521	25,225	-	-	25,225
68,963	111,325	-	-	111,325
(90,259)	(34,988)	-	-	(34,988)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
25,225	101,562	-	-	101,562

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات

الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على إجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفاة بشكل تجميعي كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
718,927,122	24,533,365	92,179,089	602,214,668
234,347,711	-	-	234,347,711
(127,000,936)	(15,069,564)	(6,004,403)	(105,926,969)
-	(2,375,561)	(36,766,824)	39,142,385
-	(636,996)	43,234,667	(42,597,671)
-	32,949,685	(13,414,946)	(19,534,739)
(4,126,877)	(1,132,048)	(765,391)	(2,229,438)
(715,985)	(715,985)	-	-
821,431,035	37,552,896	78,462,192	705,415,947

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)

الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
663,532,186	13,139,765	128,073,842	522,318,579
180,491,932	-	-	180,491,932
(131,047,028)	(2,629,917)	(7,302,964)	(121,114,147)
-	(1,725,105)	(48,075,771)	49,800,876
-	(735,466)	29,172,722	(28,437,256)
-	15,269,040	(12,584,083)	(2,684,957)
5,959,855	1,224,871	2,895,343	1,839,641
(9,823)	(9,823)	-	-
718,927,122	24,533,365	92,179,089	602,214,668

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)
الرصيد في نهاية السنة

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة بشكل تجميعي هي كما يلي :

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
10,565,984	13,113,226	4,967,540	2,268,979
12,774,642	10,338,551	1,585,595	2,449,141
(7,340,705)	(3,572,434)	(486,975)	(1,120,122)
-	-	(2,010,518)	2,010,518
-	-	219,185	(219,185)
-	1,100,109	(1,085,623)	(14,486)
4,376,602	(1,100,109)	2,359,472	(1,599,914)
(20,222)	384,883	-	-
(6,556)	(598,414)	-	-
20,349,745	19,665,812	5,548,676	3,774,931

إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات
التسهيلات المسددة
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات
فروقات عملة
التسهيلات المتعثرة (أكثر من 6 سنوات)
الرصيد في نهاية السنة

- تشمل التغيرات الناتجة عن التعديلات اعلاه على التغيرات الناتجة عن إعادة التصنيف بين المراحل.
- التحويلات بين المرحلة 1 و 2 و 3 ناتجة عن الأرصدة التي حصل عليها زيادة كبيرة (أو نقصان) في مخاطر الائتمان أو انخفاض إئتماني خلال الفترة، وما يترتب عليها من " انتقالها " بين 12 شهراً و كامل عمر الدين.
- العلاوات الإضافية للأدوات المالية الجديدة المعترف بها خلال الفترة، وكذلك الإفراج عن الأدوات المالية التي لم يتم الاعتراف بها في هذه الفترة ؛
- التأثير على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب التغيرات في افتراضات النموذج ، بما في ذلك التغيرات في احتمالية التعثر و التعرضات عند التعثر و الخسائر عند التعثر في الفترة،
- الناشئة عن تحديث المدخلات على نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ؛
- تحويل العملات الأجنبية للأصول المقومة بالعملات الأجنبية والعملات الأخرى.

توزيع التسهيلات الإئتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) وبعد تنزيل الفوائد المعلقة على القطاعات الإقتصادية:

2018	2019
25,225,150	53,148,287
25,225,150	53,148,287
40,248,136	69,138,436
47,338,235	49,501,966
9,587,498	40,625,589
97,173,869	159,265,991
8,280,132	14,538,579
62,983,580	64,379,559
168,715,270	164,668,425
9,254,784	2,851,944
33,744,443	33,733,956
42,999,227	36,585,900
12,426,236	10,858,318
6,159,038	3,054,719
23,255,258	52,467,150
4,589,654	6,322,233
700,048	5,129,457
5,691,548	5,726,962
3,813,228	3,223,947
34,248,150	42,587,938
49,042,628	62,990,537
14,890,079	14,248,103
10,360,571	5,373,246
190,777,173	177,304,570
5,865,039	5,695,463
207,002,783	188,373,279
718,153,250	824,578,847

قطاع عام
السلطة الوطنية الفلسطينية
مجموع القطاع العام
قطاع خاص
العقارات و الانشاءات
الانشاءات
سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن
عقارات تجارية واستثمارية
المجموع
الأراضي
للاستثمار
قطاع الصناعة والتعدين
الصناعة
قطاع التجارة العامة
تجارة داخلية
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية
الزراعة
الثروة الحيوانية
المجموع
قطاع السياحة والمطاعم والفنادق
النقل والمواصلات
قطاع الخدمات
الخدمات المالية *
قطاع الخدمات العامة
الاتصالات
الصحة
التعليم
المرافق العامة
أصحاب المهن
المجموع
تمويل شراء سيارات
تمويل السلع الاستهلاكية
بطاقات الائتمان
أخرى
أخرى في القطاع الخاص
المجموع
إجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص

* يشمل بند الخدمات المالية قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة بمبلغ 5,077,573 دولار أمريكي.

11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

تفاصيل البنود:

2019	سندات شركات أخرى	سندات مالية لشركات مدرجة	سندات مالية حكومية
10,770,000	-	10,770,000	-
7,231,311	7,231,311	-	-
18,001,311 (35,951)	7,231,311	10,770,000	-
17,965,360	7,231,311	10,770,000	-

31 كانون الأول 2019

سندات مالية بالتكلفة المطفأة
(محلية)
سندات مالية بالتكلفة المطفأة
(أجنبية)
الإجمالي
مخصص خسائر متوقعة
الصافي

2018	سندات شركات أخرى	سندات مالية لشركات مدرجة	سندات مالية حكومية
10,770,000	-	10,770,000	-
7,764,945	6,357,110	-	1,407,835
18,534,945 (81,933)	6,357,110	10,770,000	1,407,835
18,453,012	6,357,110	10,770,000	1,407,835

31 كانون الأول 2018

سندات مالية بالتكلفة المطفأة
(محلية)
سندات مالية بالتكلفة المطفأة
(أجنبية)
الإجمالي
مخصص خسائر متوقعة
الصافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

	الإجمالي	الدول الخليجية	الأردن	فلسطين
2019				
سندات مالية	18,001,311	1,000,000	6,231,311	10,770,000
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019	18,001,311	1,000,000	6,231,311	10,770,000
2018				
سندات مالية	18,534,945	-	7,764,945	10,770,000
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2018	18,534,945	-	7,764,945	10,770,000

لم يكن هنالك أية تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أية ديون معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

لم يرقم البنك بتغيير نموذج أعماله المتمثل في الاحتفاظ بأدوات الدين في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ولم يكن هناك أية عمليات إعادة تصنيف خلال سنة 2019.

فيما يلي الحركة على إجمالي تعرضات الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة خلال سنة 2019 و 2018:

2019	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
18,534,945	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
7,231,311	-	-	-	أرصدة جديدة خلال السنة
(7,764,945)	-	-	-	أرصدة مسددة
18,001,311	18,001,311	-	-	الرصيد في نهاية السنة

2018	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
9,409,145	-	-	-	الرصيد في بداية السنة
10,533,635	-	-	-	أرصدة جديدة خلال السنة
(1,407,835)	-	-	-	أرصدة مسددة
18,534,945	18,534,945	-	-	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي حركة مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة:

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
31,427	81,933	-	-	81,933	الرصيد في بداية السنة
57,256	45,982	-	-	45,982	خسارة انخفاض قيمة التسهيلات
(6,750)	(91,964)	-	-	(91,964)	الائتمانية المباشرة خلال الفترة
81,933	35,951	-	-	35,951	المستردات
					الرصيد في نهاية السنة

12. استثمار في شركة حليفة

تفاصيل البند:

2018	2019	نسبة الملكية القطاع	البلد	
1,433,126	1,510,311	تقنية المعلومات	فلسطين	شركة إكسبريس للحلول المتكاملة
1,433,126	1,510,311	35%		المجموع

تعتبر شركة إكسبريس للحلول المتكاملة شركة متقدمة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتركز الشركة في استراتيجيتها على تقديم حلول تكنولوجية ذات جودة وموثوقية عالية للعملاء لمساعدتهم على الحفاظ على الإستمرارية، والإنتاجية، والأمن، وسلامة البيانات وأنظمتها، شركة إكسبريس للحلول المتكاملة المساهمة الخصوصية المحدودة مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني بتاريخ 28 كانون أول 2010 تحت تسجيل رقم (562508416) وبرأس مال قدرة 1,000,000 دولار أمريكي.

يلخص الجدول أدناه الحركة الحاصلة على استثمار البنك في الشركة الحليفة.

2018	2019	
-	1,433,126	الرصيد في بداية السنة
877,284	-	القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوز عليها
692,079	-	الشهرة الناشئة عن الاستحواذ
(136,237)	77,185	حصة البنك من أرباح الشركة الحليفة
1,433,126	1,510,311	الرصيد في نهاية السنة

يلخص الجدول التالي اهم المعلومات المالية المتعلقة بالشركة الحليفة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

2018	2019	
2,686,213	3,026,324	إيرادات
(389,248)	220,528	الربح (الخسارة) من العمليات المستمرة
-	-	صافي بنود الدخل الشامل للسنة
(389,248)	220,528	مجموع الدخل الشامل للسنة
3,354,134	3,728,920	الموجودات غير المتداولة
1,208,963	1,538,694	الموجودات المتداولة
1,236,706	1,537,553	مطلوبات غير متداولة
1,209,114	1,392,256	المطلوبات المتداولة
2,117,277	2,337,805	صافي حقوق الملكية
35%	35%	نسبة ملكية البنك
741,047	818,232	حصة البنك من القيمة الدفترية
692,079	692,079	الفرق بين سعر الشراء والقيمة الدفترية (الشهرة)
1,433,126	1,510,311	المجموع
		حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة:
(136,237)	77,185	حصة البنك من ارباح الشركة الحليفة
-	-	حصة البنك من الدخل الشامل

تفاصيل البند:

2018	2019	
24,343,526	6,705,998	مطالبات تحت التحصيل
3,685,186	4,489,174	فوائد مستحقة القبض
803,141	803,141	موجودات مستملكة وفاء لديون مستحقة
318,350	-	موجودات برسوم البيع
2,095,109	1,654,788	مصارييف مدفوعة مقدماً
1,446,911	1,524,354	دفعات على حساب استثمارات
390,971	449,169	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
203,256	199,587	مخزون قرطاسية ومطبوعات
3,558,493	1,956,039	أخرى
36,844,943	17,782,250	

(*) بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها ويمكن تمديد مدة الاستملاك لتصل كحد أقصى إلى 5 سنوات أخرى.

فيما يلي ملخص الحركة على موجودات مستملكة وفاءاً لديون مستحقة:

2018	2019	
1,328,385	803,141	الرصيد في بداية السنة
(171,360)	-	ينزل عقارات تم التخلص منها
(318,350)	-	محول الى عقارات برسوم البيع
(35,534)	-	مخصص هبوط أسعار عقارات
803,141	803,141	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي ملخص الحركة على موجودات برسوم البيع:

2018	2019	
1,431,480	318,350	الرصيد في بداية السنة
(1,113,130)	(318,350)	ينزل عقارات تم التخلص منها
318,350	-	الرصيد في نهاية السنة

المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي

يشمل بيان المركز المالي المبالغ التالية المتعلقة بعقود الإيجار

1 كانون الثاني 2019	31 كانون الاول 2019	
14,775,445	13,634,168	فروع مستأجرة
3,688,114	4,029,435	المكاتب المؤجرة
18,463,559	17,663,603	حق الاستخدام من الموجودات
1,695,545	1,153,224	أقل من 12 شهرا
16,090,859	16,145,165	أكثر من 12 شهرا
17,786,404	17,298,389	مجموع

الحركة على الأرصدة خلال السنة هي كما يلي

حق الاستخدام من الموجودات	
-	الرصيد في بداية السنة 2019
18,463,559	التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 16
18,463,559	الرصيد في بداية العام 2019 (معدل)
667,147	الإضافات خلال السنة
-	الخصومات خلال السنة
(1,467,103)	الاستهلاك خلال السنة
17,663,603	الرصيد في نهاية السنة

متطلب عقد الإيجار

22,718,880	التزامات عقود إيجارات كما في 31 كانون الاول 2018
(4,594,468)	الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك في تاريخ التطبيق الأولي
(338,008)	عقود إيجارات قصيرة الأجل
17,786,404	16 التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
17,786,404	(معدل) بداية الرصيد في بداية السنة 2019
667,147	الإضافات خلال السنة
573,208	الفائدة على التزامات عقود الإيجار
(1,728,370)	دفعات التزامات عقود إيجار
17,298,389	الرصيد في نهاية السنة

المبالغ المعترف بها في بيان الدخل

2018	2019	
-	1,467,103	الاستهلاك على حق الاستخدام من الموجودات
-	573,208	الفائدة على التزامات الإيجار
-	2,040,311	مجموع

بلغت التدفقات النقدية المدفوعة على التزامات عقود الإيجار للعام 2019، (1,728,370) دولار أمريكي

تفاصيل البند:

2018	2019	
2,381,965	4,775,700	الرصيد في بداية السنة
35,151	-	إضافات خلال السنة
2,360,640	-	موجودات غير ملموسة *
(2,056)	(872,011)	الإطفاء خلال السنة
4,775,700	3,903,689	الرصيد في نهاية السنة

(*) يمثل هذا البند القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية الناشئة عن استحواد البنك على موجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي فرع فلسطين.

في 1 أيلول 2018، تم توقيع اتفاقية للاستحواذ على/ دمج محافظة بين شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة والبنك الأردني الكويتي، والتي تنص على بيع موجودات ومطلوبات فرع البنك الأردني الكويتي في فلسطين، متضمنة محفظته، إلى بنك القدس. وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرسمية ذات الصلة، وافق الطرفان على توثيق عملية البيع لصالح شركة بنك القدس بسعر مساوٍ لصافي أسهم البنك الأردني الكويتي في فلسطين عند تاريخ الاستحواذ، ناقصًا بعض البنود التي اتفق عليها الطرفان من خلال إصدار أسهم لصالح البنك الأردني الكويتي، تكون نسبتها من رأس مال بنك القدس 10% بعد الزيادة، بحيث لا تتجاوز مساهمة البنك الأردني الكويتي 10% من رأس مال بنك القدس. ويكون الدفع من جانب بنك القدس للمعاملة المتبقية لصالح البنك الأردني الكويتي نقدًا.

بناء على الاتفاقية المبرمة، تم إصدار اسهم بقيمة 10% من رأس مال بنك القدس لصالح البنك الأردني الكويتي بالإضافة الى دفع مبلغ 33,380,895 دولار امريكي.

بلغت الكلفة الكلية للاستثمار مبلغ 48,340,045 دولار امريكي ونتج عنه موجودات غير ملموسة مرتبطة بودائع عملاء أساسية بقيمة 2,360,640 دولار امريكي كما هو موضح ادناه.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي عند تاريخ الاستحواذ:

دولار أمريكي		
25,049,453		الموجودات
3,153,116		نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
61,027,712		أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
19,308,346		أرصدة وودائع لدى المركز الرئيسي
7,424,253		تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
1,903,452		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
369,390		ممتلكات ومنشآت ومعدات - بالصافي
118,235,722		موجودات أخرى
		مجموع الموجودات
		المطلوبات
9,280,320		ودائع المركز الرئيسي
60,186,511		ودائع العملاء
1,811,589		تأمينات نقدية
977,897		مطلوبات أخرى
72,256,317		مجموع المطلوبات
45,979,405		صافي الموجودات
		استثمارات بنك القدس (المبالغ النقدية والعينية)
14,959,150		قيمة الأسهم الممنوحة للبنك الأردني الكويتي
33,380,895		القيمة النقدية للبنك الأردني الكويتي
48,340,045		إجمالي المبلغ المدفوع كاستثمار من جانب بنك القدس (المبالغ النقدية والعينية)
2,360,640		ودائع عملاء أساسية - موجودات غير ملموسة (*)

(*) قام البنك خلال العام 2019 بتوزيع سعر الشراء على موجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي في فلسطين المستحوذ عليها، حيث نتج عن ذلك موجودات غير ملموسة تمثل ودائع عملاء أساسية بقيمة 2,360,640 دولار أمريكي.

تفاصيل البند:

2018	2019	
4,370,174	3,718,633	الرصيد في بداية السنة
-	3,808,805	الإضافات
(651,541)	(1,561,089)	استيعادات *
3,718,633	5,966,349	الرصيد في نهاية السنة

* تمثل الاستيعادات مشاريع منجزة تم تحويلها الى بند العقارات والمعدات بالاضافة الى مشاريع تحت التنفيذ تم بيعها خلال السنة.

المجموع		تحسينات على المأجور	مركبات	اجهزة الحاسب الآلي	الأثاث والمعدات المكتبية	المباني	الأراضي
49,123,079	16,757,968	945,472	10,034,228	4,233,598	4,059,034	13,092,779	
2,640,562	781,279	189,354	1,534,176	135,753	-	-	
(5,829,584)	(695,028)	(201,403)	(617,567)	(46,386)	-	(4,269,200)	
-	(25,407)	-	19,988	5,419	-	-	
45,934,057	16,818,812	933,423	10,970,825	4,328,384	4,059,034	8,823,579	
18,897,675	9,907,444	301,901	5,196,735	2,687,427	804,168	-	
2,711,889	1,299,158	119,815	878,158	333,579	81,179	-	
(1,243,723)	(516,757)	(153,771)	(548,742)	(24,453)	-	-	
-	(4,868)	-	4,136	732	-	-	
20,365,841	10,684,977	267,945	5,530,287	2,997,285	885,347	-	
25,568,216	6,133,835	665,478	5,440,538	1,331,099	3,173,687	8,823,579	
صافي القيمة الدفترية							
31 كانون الأول 2019							
المجموع		تحسينات على المأجور	مركبات	اجهزة الحاسب الآلي	الأثاث والمعدات المكتبية	المباني	الأراضي
44,694,167	15,570,745	775,834	7,001,636	4,194,139	4,059,034	13,092,779	
4,143,841	1,373,802	164,867	2,384,109	221,063	-	-	
1,503,219	113,716	56,221	1,226,000	107,282	-	-	
(1,218,148)	(300,295)	(51,450)	(577,517)	(288,886)	-	-	
49,123,079	16,757,968	945,472	10,034,228	4,233,598	4,059,034	13,092,779	
16,775,319	8,696,990	233,421	4,601,880	2,520,041	722,987	-	
2,838,710	1,236,139	108,247	1,056,183	356,960	81,181	-	
(716,354)	(25,685)	(39,767)	(461,328)	(189,574)	-	-	
18,897,675	9,907,444	301,901	5,196,735	2,687,427	804,168	-	
30,225,404	6,850,524	643,571	4,837,493	1,546,171	3,254,866	13,092,779	
صافي القيمة الدفترية							
31 كانون الأول 2018							

تفاصيل البند:

2018	2019	
40,576,000	29,999,949	ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا / تستحق خلال 3 أشهر
-	57,858,651	ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا / تستحق بعد 3 أشهر
40,576,000	87,858,600	

19. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند:

2018	2019	
183,273	412,483	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية: حسابات جارية و تحت الطلب
61,826,245	18,999,479	ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر
4,002,334	-	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية: ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر
66,011,852	19,411,962	

20. ودائع العملاء

تفاصيل البند:

2018	2019	
250,182,191	280,997,990	ودائع جارية وتحت الطلب
336,160,986	345,353,169	ودائع التوفير
291,335,355	311,027,176	ودائع لأجل خاضعة لإشعار
877,678,532	937,378,335	

- بلغ إجمالي ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 8,969,230 دولار أمريكي، ما يمثل 0.96% من إجمالي الودائع مقابل مبلغ 11,199,586 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018، ما يمثل 1.27% من إجمالي الودائع.

بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة مبلغ 277,461,844 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 أي ما نسبته 26.91% من إجمالي الودائع مقابل 222,749,634 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته 28.34% من إجمالي الودائع.

بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 35,849,398 دولار أمريكي أي ما نسبته 3.48% من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 22,092,251 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.81% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملة الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 595,432,317 دولار أمريكي مقابل 431,185,948 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 29,940,469 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل مبلغ 19,379,067 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

21. تأمينات نقدية

تفاصيل البند:

2018	2019	
61,206,440	68,030,116	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
5,796,260	8,414,083	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
14,446,560	17,128,938	تأمينات أخرى
81,449,260	93,573,137	

22. مخصص الضرائب

1. إن الحركة على حساب مخصص الضرائب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 والسنة المنتهية في كانون الأول 2018 كما يلي:

2018	2019	
2,051,998	1,952,704	الرصيد في بداية السنة
2,465,836	2,870,350	مصروف ضريبة القيمة المضافة على الربح
1,272,086	1,841,995	مصروف ضريبة الدخل
3,737,922	4,712,345	مخصص السنة
(189,220)	(205,977)	خصومات ضريبية تشجيعية
(3,647,996)	(2,892,933)	سلفيات السنة
-	(201,816)	فروقات العملة
1,952,704	3,364,323	الرصيد في نهاية السنة

تم إجراء مخالصة نهائية مع ضريبة الدخل للسنوات المالية حتى نهاية عام 2017.

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و2018 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة، فيما يلي تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2018	2019	
15,144,543	14,439,003	الربح المحاسبي للبنك
10,959,895	11,409,739	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة ناقصاً:
(1,511,710)	(1,573,757)	ضريبة القيمة المضافة
7,127,705	6,345,494	الربح الخاضع لضريبة الدخل بالصافي من ضريبة القيمة المضافة
770,000	951,824	ضريبة الدخل
2,281,710	2,525,581	مجموع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المحتسبة
3,737,922	4,712,345	الضرائب المخصصة للسنة
(189,220)	(205,977)	خصومات ضريبية تشجيعية
-	(1,294,871)	موجودات ضريبية مؤجلة
3,548,702	3,211,497	مصروف الضرائب

2. إن الحركة على موجودات ضريبية مؤجلة كالتالي:

تشمل تفاصيل موجودات ضريبية مؤجلة ما يلي:

البنود المدرجة	الرصيد في بداية السنة	الأموال المحررة	إضافات	الرصيد في نهاية السنة	ضرائب مؤجلة
مخصص قضايا	107,494	(71,400)	100,000	136,094	37,018
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,956,200	(992,286)	1,494,541	6,458,455	1,756,700
صافي الاضافات في المرحلة 1 و 2	7,562,220	-	2,150,612	9,712,832	567,880
مجموع	13,625,914	(1,063,686)	3,745,153	16,307,381	2,361,598

إن الحركة على موجودات الضريبة المؤجلة هي كما يلي:

	2018	2019
الرصيد في بداية السنة	1,066,727	1,066,727
إضافات	-	1,294,871
الرصيد في نهاية السنة	1,066,727	2,361,598

- يتراوح معدل ضريبة الدخل على الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة بين 26% و30% وفقاً لقوانين ضريبة الدخل السارية في فلسطين.

23. أموال مقترضة

يمثل هذا المبلغ الرصيد القائم لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري كما في 31 كانون الأول 2019 لتمويل القروض العقارية و الممنوحة من قبل بنك القدس لمدة أقصاها خمس سنوات و يتم تحديد سعر الفائدة عند طلب قروض اعادة التمويل حسب الإتفاقية المبرمة بين بنك القدس و شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بتاريخ 4 حزيران 2014.

24. مطلوبات أخرى

تفاصيل البند:

	2018	2019
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	2,827,552	4,316,256
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة	1,366,071	927,307
شيكات وحوالات برسم الدفع	15,410,131	19,362,179
حسابات مؤقتة	953,000	747,261
مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة	362,500	377,000
ذمم دائنة	2,434,246	1,920,332
ضرائب مقطوعة من الموردين ورواتب الموظفين	117,024	108,190
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	224,859	393,021
أدوات مالية مشتقة سالبة (صافي عقود صفقات تبادل عملات آجلة)	103,248	773,045
عمولات مقبوضة غير مستحقة	3,584,459	3,297,277
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية غير المباشرة *	142,268	230,591
أخرى	29,841	849
	27,555,199	32,453,308

* فيما يلي الحركة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي التعرض في بداية السنة	-	-	71,133,853
التعرضات خلال السنة	-	-	65,302,810
تسديدات خلال السنة	-	-	(47,525,701)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-
إجمالي التعرض في نهاية السنة	-	-	88,910,962

2018	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
68,845,478	-	-	68,845,478	إجمالي التعرض في بداية السنة
40,538,381	-	-	40,538,381	التعرضات خلال السنة
(38,250,006)	-	-	(38,250,006)	تسديدات خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
71,133,853	-	-	71,133,853	إجمالي التعرض في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على رصيد الخسائر للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

2018	2019	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
137,691	142,268	-	-	142,268	الرصيد بداية السنة
4,577	98,437	-	-	98,437	خسارة انخفاض القيمة خلال الفترة
-	(10,114)	-	-	(10,114)	المبالغ المستردة
142,268	230,591	-	-	230,591	الرصيد , نهاية العام

25. قروض مساندة

قام البنك بالحصول على قرض مساند بتاريخ 2 نيسان 2019 بقيمة 10,000,000 دولار أمريكي بسعر فائدة 5% سنوياً على أساس الرصيد القائم لغايات دعم الشريحة الثانية من رأس المال على أن يسدد القرض بموجب 5 أقساط سنوية ويكون القسط الأول بتاريخ 1 نيسان 2020.

كما وقام البنك بالحصول على قرض مساند بتاريخ 7 تموز 2019 بقيمة 5,000,000 دولار أمريكي بسعر فائدة 5% سنوياً على أساس الرصيد القائم لغايات دعم الشريحة الثانية من رأس المال على أن يسدد القرض بموجب 5 أقساط سنوية ويكون القسط الأول بتاريخ 1 تموز 2020.

26. مخصصات متنوعة

تفاصيل البند:

الرصيد بداية السنة	المخصص للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد نهاية السنة	
5,956,200	1,494,541	(992,286)	6,458,455	مخصص تعويض نهاية الخدمة
107,494	100,000	(71,400)	136,094	مخصص قضايا
6,063,694	1,594,541	(1,063,686)	6,594,549	

31 كانون الأول 2018

الرصيد بداية السنة	المخصص للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد نهاية السنة	
5,063,104	1,517,095	(623,999)	5,956,200	مخصص تعويض نهاية الخدمة
100,000	7,494	-	107,494	مخصص قضايا
5,163,104	1,524,589	(623,999)	6,063,694	

27. رأس المال المدفوع

الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال مناسبة بشكل يدعم أنشطة البنك ويعمل على تحقيق أعلى المستويات لحقوق المساهمين، لم يقر البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال السنة الحالية أو السنة السابقة. باستثناء ما هو مذكور أدناه.

أقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 21 نيسان 2019 توزيع أرباح على شكل أسهم مجانية بمبلغ 6,602,083 دولار أمريكي ما نسبته 7.9% من رأسمال البنك بذلك التاريخ وذلك عن طريق رسملة علاوة الإصدار. وكذلك أقرت الهيئة العامة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 4,679,958 دولار أمريكي ما نسبته 5.6% من رأسمال البنك بذلك التاريخ.

أقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 12 نيسان 2018 توزيع أرباح على شكل أسهم مجانية بمبلغ 6,837,600 دولار أمريكي ما نسبته 10% من رأسمال البنك بذلك التاريخ. وكذلك أقرت الهيئة العامة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 6,837,600 دولار أمريكي ما نسبته 10% من رأسمال البنك بذلك التاريخ.

28. علاوة إصدار

على النحو الموضح في الإيضاح رقم (15)، تم إبرام اتفاقية بين بنك القدس والبنك الأردني الكويتي بتاريخ 1 أيلول 2018، تنص على بيع جميع موجودات ومطلوبات فرع البنك الأردني الكويتي في فلسطين، متضمنة محفظته، إلى بنك القدس. وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرسمية ذات الصلة، وافق الطرفان على توثيق عملية البيع لصالح شركة بنك القدس بسعر مساوٍ لصافي أسهم البنك الأردني الكويتي في فلسطين عند تاريخ الاستحواذ، ناقصاً بعض البنود التي اتفق عليها الطرفان. قام بنك القدس بدفع مبلغ 33,380,895 دولار أمريكي نقداً وإصدار 8,357,067 سهماً تمثل 10% من أسهم البنك لصالح البنك الأردني الكويتي بقيمة 14,959,150 دولار أمريكي بتاريخ الاستحواذ بقيمة على سعر 1.79 دولار أمريكي للسهم الواحد. قام البنك بالاعتراف بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة بمبلغ 8,357,067 كزيادة على رأس المال وعلاوة إصدار بمبلغ 6,602,083 دولار أمريكي.

قام البنك خلال العام 2019 بالحصول على الموافقات اللازمة لتوزيع علاوة الإصدار على شكل أسهم مجانية كما هو موضح في إيضاح (27).

29. الاحتياطات

الاحتياطي القانوني

إستناداً لقانون الشركات وقانون المصارف في فلسطين، يتم إقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح السنوية وتخصص للاحتياطي القانوني، ولا يجوز وقف الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب 25% من رأس مال البنك وفق قانون الشركات و100% وفق قوانين وأنظمة سلطة النقد الفلسطينية، كما لا يجوز توزيع هذا الاحتياطي على مساهمي البنك إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر المقتطعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المدورة، إضافة إلى 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015)، لا يتم تخصيص احتياطي المخاطر المصرفية العامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة عند استيفائها للشروط الواردة في التعميم. ولا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي، بأي شكل كان، دون الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية إزاء ذلك.

وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 2019، ولأغراض تسجيل الأثر المترتب عن تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الافتتاحية، فإنه سيتم اقتطاع الخسائر الائتمانية المرتبطة بالمرحلتيين الأولى والثانية (المخصص العام) من حساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة (فيما يتصل بالمرحلتيين الأولى والثانية) على حساب الأرباح المدورة. وفي حالة كان احتياطي المخاطر المصرفية العامة يفوق الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية، يتم تدوير المبالغ الزائدة في حساب الاحتياطي ولا يتم التصرف فيه. هذا وحسب التعميم الصادر، يجب أن تقيد الخسائر الائتمانية المتعلقة بالمرحلة الثالثة (المخصص الخاص) مباشرة في حساب الأرباح المدورة بحيث لا يتم إستغلال أي رصيد متبقي في حساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة لهذا الغرض.

احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1/2018) بحيث يجب على كل بنك تكوين احتياطي تقلبات دورية وفقاً للنسبة التي تقرها سلطة النقد الفلسطينية والتي ستتراوح بين 2-2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر. وبموجب التعليمات المذكورة أعلاه يجب على البنك إعادة تقييم احتياطي التقلبات الدورية المكون بناءً على النسب المقررة من سلطة النقد بشكل نصف سنوي وقيد القيمة الإضافية على البيانات المالية للبنك. إن النسب المقررة وفقاً لتعليمات سلطة النقد للعام 2019 هي 0.57% من الأصول المرجحة للمخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار أن يتم عكس الأثر على البيانات المالية للبنك في نهاية عام 2019 ويضاف إلى الإحتياطي المكون سابقاً. يحظر التصرف بإحتياطي التقلبات الدورية لأي هدف كان دون الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية بما يشمل الإحتياطي المكون سابقاً بناءً على التعليمات السابقة ذات العلاقة.

30. الأرباح المدورة

تفاصيل البند:

2018	2019	
15,666,791	8,325,950	الرصيد في بداية السنة (قبل التعديل)
(645,654)	-	أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فيما يخص التدني في القيمة
15,021,137	8,325,950	الرصيد في أول السنة (بعد التعديل)
11,595,841	11,227,506	صافي ربح السنة
(273,844)	-	نتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة
(6,837,600)	-	توزيعات أسهم مجانية
(6,837,600)	(4,679,958)	توزيعات نقدية
(1,159,584)	(1,122,751)	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(3,182,400)	-	المحول إلى احتياطي مخاطر مصرفية عامة
8,325,950	13,750,747	الرصيد في نهاية السنة

31. الفوائد الدائنة

تفاصيل البند:

2018	2019	
40,381,370	45,592,146	فوائد قروض
6,484,062	5,365,024	يضاف:
46,865,432	50,957,170	عمولات
6,965,276	6,715,809	حسابات جارية وحسابات طلب مكشوفة
732,985	848,130	كمبيالات مخصصة
1,016,574	1,745,218	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,552,220	1,355,278	بطاقات الائتمان
824,884	1,066,508	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	204,356	الفائدة على القروض بالقيمة العادلة
57,957,371	62,892,469	

32. الفوائد المدينة

تفاصيل البند:

2018	2019	
9,679,756	10,703,549	فوائد على ودائع العملاء لأجل
1,400,658	739	ودائع عملاء توفير
112,315	253,520	ودائع عملاء جارية وتحت الطلب
11,192,729	10,957,808	
679,953	575,242	فوائد على بنوك ومؤسسات مصرفية
569,953	943,727	فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية
-	504,166	الفائدة على القروض المساندة
		أخرى:
759,347	709,897	فوائد مدفوعة عن تأمينات نقدية
1,303,580	1,587,407	عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة
14,505,562	15,278,247	

33. صافي إيرادات العمولات

تفاصيل البند:

2018	2019	
		إيرادات العمولات
719,429	931,491	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
5,780,584	6,109,636	إدارة حسابات، حوالات، أخرى
6,500,013	7,041,127	
		مصاريف العمولات
64,782	72,252	بنوك ومؤسسات محلية
316,928	419,396	بنوك ومؤسسات خارجية
819,564	939,334	مصاريف عمولات أخرى
1,201,274	1,430,982	
5,298,739	5,610,145	الصافي

34. أرباح التعامل بالعملة الأجنبية

يمثل هذا البند أرباح ناتجة من الموجودات والمطلوبات المعاد تقييمها وعقود عملات اجنبية آنية وآجلة بالإضافة الى حركات تحويل عملات اجنبية لعملاء البنك خلال السنة.

35. صافي أرباح موجودات مالية

تفاصيل البند:

2018	2019	
(12,754)	(4,166)	خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
84,584	349,403	توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	388	أخرى
71,830	345,625	

36. إيرادات أخرى، بالصافي

2018	2019	تفاصيل البند:
54,492	64,472	إيجار الصناديق الحديدية
118,080	52,024	إيرادات فاكس و برقيات وهاتف
356,482	372,474	إيرادات أخرى متفرقة
338,452	330,236	إيرادات دفاتر شيكات
(120,954)	(674,453)	الخسارة من التصرف في الممتلكات والمعدات
746,552	144,753	

37. نفقات الموظفين

2018	2019	تفاصيل البند:
14,442,122	15,057,411	رواتب وأجور ومزايا
645,913	664,203	مساهمة البنك في صندوق الإِدخار (*)
2,320,481	2,423,980	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
778,961	784,872	مصاريف طبية
342,375	248,391	نفقات تدريب موظفين
382,832	364,635	مصاريف سفر وتنقلات
1,517,095	1,494,541	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
60,881	60,342	بدل إجازات موظفين
88,664	96,649	نفقات التأمين على حياة الموظفين
80,737	99,289	بدل ملابس الموظفين
-	4,044	أخرى
20,660,061	21,298,357	

(*) يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إدخار الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%.

تفاصيل البند:

2018	2019	
1,695,039	338,008	إيجار
2,267,410	2,643,469	رسوم ضمان الودائع*
168,845	233,349	رسوم تأمين
754,362	749,771	مياه وكهرباء ووقود
362,709	403,732	نفقات التنظيف
-	573,208	الفائدة على التزامات الإيجار
1,091,438	1,223,820	صيانة وإصلاح
109,589	121,722	ضيافة
196,858	234,741	مصاريف اجتماعات
710,579	362,330	دعاية وإعلان
496,250	437,621	رسوم ورخص واشتراكات
799,414	237,822	تبرعات ورحايات*
266,308	378,211	خدمات
384,061	375,204	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
1,634,354	1,663,949	بريد هاتف وسويفت
421,823	798,000	برمجيات
265,357	204,232	رسوم وضرائب
714,792	598,550	أتعاب استشارات ومصاريف قضائية
10,422	100,000	رسوم ومصاريف قضائية
198,257	174,602	مصاريف السيارات ووسائل نقل
582,797	505,555	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
440,395	480,471	مصاريف التنظيف
58,944	70,865	مصاريف أخرى
13,630,003	12,909,232	

* استناداً لقرار قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية رقم (7) لسنة 2013 تم اقتطاع 0.3% من إجمالي الودائع المحددة لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام 2014.

** بلغت مساهمة البنك في المسؤولية الإجتماعية للعام 2019 ما قيمته 237,822 دولار أمريكي ما نسبته 2.12% من الأرباح مقارنة بالعام 2018 حيث بلغت قيمتها 799,414 دولار أمريكي ما نسبته 6.89% من الأرباح.

39. ارتباطات والتزامات محتملة

تفاصيل البند:

2018	2019	
34,937,152	47,909,250	كفالات
9,969,753	9,237,058	اعتمادات مستندية
1,208,528	4,791,826	قبولات
25,018,420	26,972,828	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
71,133,853	88,910,962	
(142,268)	(230,591)	مخصص تدني القيمة في التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
70,991,585	88,680,371	ارتباطات والتزامات محتملة - صافي

40. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند المعاملات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها، يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الأطراف تمثلت بما يلي:

2019			
أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	مساهمين رئيسيين	مساهمين و اطراف ذوي صلة للمساهمين	المجموع
بنود بيان المركز المالي:			
5,976,954	-	21,800,716	27,777,670
1,423,267	-	2,531,203	3,954,470
377,000	-	-	377,000
54,887	-	342,835	397,722
			32,506,862
بنود بيان الدخل:			
313,082	-	1,251,384	1,564,466
19,218	-	28,184	47,402
505,555	-	-	505,555
1,751,545	-	-	1,751,545
			3,868,968

2018			
أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	مساهمين رئيسيين	مساهمين و اطراف ذوي صلة للمساهمين	المجموع
بنود بيان المركز المالي:			
5,393,093	-	22,007,603	27,400,696
1,796,519	-	1,507,254	3,303,773
362,500	-	-	362,500
66,389	-	1,015,045	1,081,434
			32,148,403
بنود بيان الدخل:			
229,393	-	1,132,058	1,361,451
6,132	-	144	6,276
582,798	-	-	582,798
1,595,912	-	-	1,595,912
			3,546,437

يتضمن بند " مساهمين و اطراف ذوي صلة للمساهمين " مساهمين غير رئيسيين وأقاربهم من الدرجة الاولى (وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية).

- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018 ما نسبته %3.51 و%3.93 على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018 ما نسبته %26.78 و%26.50 على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالدولار الأمريكي بين %3 و%3.5.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين %1 و%1.75.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع باليورو بين %0.5 و%2.

2018	2019	
252,146,806	242,456,505	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
153,852,600	191,751,820	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر
		ناقصاً:
(106,587,852)	(49,411,911)	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(83,670,942)	(87,894,404)	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
215,740,612	296,902,010	

42. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم إحتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الأساسي للسهم الواحد.

2018 (معدلة)	2019	
11,595,841	11,227,506	ربح السنة
84,601,372	90,172,750	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة تحت التسوية
0.137	0.125	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

43. القضايا على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعتل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا 35 قضية لعام 2019 مقابل 34 قضية لعام 2018 وحسب رأي الدائرة القانونية للبنك فإن مبلغ القضايا التي يمكن أن يترتب عليها التزامات مستقبلية بلغت 5,814,804 دولار أمريكي للعام 2019 مقابل 3,092,772 للعام 2018 ويبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 136,094 دولار أمريكي للعام 2019 مقابل 107,494 دولار أمريكي للعام 2018 وفي رأي محامي البنك والإدارة أن هذا المخصص كافي لمواجهة تلك القضايا.

44. قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

قطاع الأفراد: تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الائتمان والقروض.

قطاع الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.

قطاع أعمال الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك وإستثماراته.

قطاعات أعمال أخرى: وتشمل بنود أخرى لا تمثل أي من القطاعات اعلاه (مثل إيرادات اخرى غير تشغيلية ومصارييف قضايا).

2019	أخرى	خزينة	شركات ومؤسسات	الأفراد	إجمالي الإيرادات
62,143,307	8,567,308	12,069,053	25,578,276	15,928,670	صافي مخصص التدني
(8,522,897)	164,659	(24,799)	(5,069,027)	(3,593,730)	نتائج أعمال القطاع
53,620,410	8,731,967	12,044,254	20,509,249	12,334,940	مصاريف غير موزعة
(39,181,407)					الربح قبل الضرائب
14,439,003	8,731,967	12,044,254	20,509,249	12,334,940	مصروف الضرائب
(3,211,497)					صافي الربح للسنة
11,227,506					معلومات أخرى:
1,330,672,041	73,245,711	461,836,908	537,461,098	258,128,324	موجودات القطاع
1,213,146,248	74,710,573	107,270,561	395,045,853	636,119,261	مطلوبات القطاع
6,449,367	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
5,051,003	-	-	-	-	استهلاكات وإطفاءات

2018	أخرى	خزينة	شركات ومؤسسات	الأفراد	إجمالي الإيرادات
70,511,721	11,346,726	9,533,144	26,549,213	23,082,638	صافي مخصص التدني
(4,741,641)	-	-	(1,882,053)	(2,859,588)	نتائج أعمال القطاع
65,770,080	11,346,726	9,533,144	24,667,160	20,223,050	مصاريف غير موزعة
(50,625,537)	-	-	-	-	الربح قبل الضرائب
15,144,543	-	-	-	-	مصروف الضرائب
(3,548,702)	-	-	-	-	صافي ربح السنة
11,595,841	-	-	-	-	معلومات أخرى:
1,213,025,128	73,858,825	463,687,474	406,634,526	268,844,303	موجودات القطاع
1,101,582,019	35,571,598	106,587,852	381,350,467	578,072,102	مطلوبات القطاع
5,647,060	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
2,840,766	-	-	-	-	استهلاكات وإطفاءات

البيجمالي	خارج فلسطين		داخل فلسطين	
	2018	2019	2018	2019
11,595,841	11,227,506	1,319,693	10,365,922	9,907,813
1,213,025,128	1,330,672,041	171,087,533	1,104,498,833	1,159,584,508
5,647,060	6,449,367	-	5,647,060	6,449,367

45. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

2019

المجموع	أخرى	اسرائيل	الأردن	فلسطين	الموجودات
242,456,505	-	-	-	242,456,505	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
191,629,137	60,597,184	41,257,764	51,722,663	38,051,526	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
5,077,573	-	-	5,077,573	-	قروض مع حق إعادة الشراء
790,511,855	-	-	-	790,511,855	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
17,965,360	1,000,000	-	6,225,086	10,740,274	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
4,489,174	-	-	-	4,489,174	موجودات أخرى
1,252,129,604	61,597,184	41,257,764	63,025,322	1,086,249,334	
					بنود خارج بيان المركز المالي
26,972,828	-	-	-	26,972,828	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
47,909,250	-	-	-	47,909,250	كفالات
9,237,058	-	-	-	9,237,058	اعتمادات مستندية
4,791,826	-	-	-	4,791,826	قبولات
88,910,962	-	-	-	88,910,962	

2018

المجموع	أخرى	اسرائيل	الأردن	فلسطين	الموجودات
252,146,806	-	-	-	252,146,806	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
160,803,286	46,420,873	31,397,611	22,841,366	60,143,436	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
697,803,505	-	-	-	697,803,505	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
18,453,012	-	-	7,764,947	10,688,065	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
3,685,186	-	-	-	3,685,186	موجودات أخرى
1,132,891,795	46,420,873	31,397,611	30,606,313	1,024,466,998	
					بنود خارج بيان المركز المالي
					سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
25,018,420	-	-	-	25,018,420	كفالات
34,937,152	-	-	-	34,937,152	اعتمادات مستندية
9,969,753	-	-	-	9,969,753	قبولات
1,208,528	-	-	-	1,208,528	
71,133,853	-	-	-	71,133,853	

القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يأخذ البنك في الاعتبار عوامل معينة عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية على هذا الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه فيما بينها وإحدى القيم العادلة دونًا عن غيرها، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: باستخدام الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة؛
- المستوى الثاني: باستخدام أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.
- المستوى الثالث: بأساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية، وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

يمثل الجدول التالي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي ومعلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

2019

2018

		القيمة العادلة			القيمة الدفترية		
المستوى (3)	المستوى (2)	المستوى (1)	المستوى (3)	المستوى (2)	المستوى (1)	المستوى (3)	القيمة الدفترية
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	- 242,456,505	-	-	252,146,806	-	-	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	- 191,629,137	-	-	160,803,286	-	-	160,803,286
موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	- 86,340	-	-	90,506	90,506	-	90,506
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	- 7,386,919	-	802,336	5,663,480	4,861,144	-	5,663,480
قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	- 5,077,573	-	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة (موجبة)	- 1,956,039	-	-	3,558,493	-	-	3,558,493
المطلوبات							
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	- 87,858,600	-	-	40,576,000	-	-	40,576,000
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	- 19,411,962	-	-	66,011,852	-	-	66,011,852
ودائع العملاء	- 937,378,335	-	-	877,678,532	-	-	877,678,532
تأمينات نقدية	- 93,573,137	-	-	81,449,260	-	-	81,449,260
أدوات مالية مشتقة (سلبية)	- 773,045	-	-	103,248	-	-	103,248

يوضح الجدول أدناه تأثير التغيير في التقديرات بنسبة 5% على موجودات ومطلوبات البنك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام المستوى الثالث في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

القيمة العادلة	تغيير 5%	القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل	حساسية إعادة قياس القيمة في بيان الدخل
موجودات مالية بالقيمة العادلة			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5%	40,117	802,336
موجودات غير مالية			
موجودات مستملكة ولاء لديون مستحقة	5%	40,157	803,141

46-1 تقدير القيم العادلة

يلخص أدناه الأساليب والافتراضات الأساسية المستخدمة في تقدير القيم العادلة للادوات المالية:

46-1-1 تسهيلات ائتمانية مباشرة

يتم احتساب القيمة العادلة استناداً إلى المبالغ الأساسية أو الفائدة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة. يفترض بالقروض أن يتم تسديدها وفقاً لتواريخ السداد التعاقدية. أما فيما يتصل بالقروض التي لم يتم تحديد مواعيد سداد ثابتة لها، أو التي تكون عرضة لخطر الدفع المقدم، فهذه يتم تقديرها استناداً إلى الخبرات المكتسبة عن الفترات السابقة التي تكون فيها أسعار الفائدة عند مستويات مماثلة للمستويات الحالية، معدلة بالفروقات في توقعات سعر الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باعتبار المخاطر الائتمانية وأي ما يدل على حدوث تدن في القيمة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفئات القروض المتماثلة على أساس المحافظ، ويتم خصمها بالأسعار الحالية المتاحة للمقترضين الجدد المتماثلين في وضعهم الائتماني فيما يتصل بمثل هذه القروض. تعكس القيم العادلة المقدرة للقروض التغييرات في الحالة الائتمانية في حالة منح القروض، ويمكن ملاحظة التغييرات في أسعار الفائدة في حالة القروض بسعر الفائدة الثابت.

46-1-2 الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تستند القيم العادلة للاستثمارات المدرجة إلى أسعار العرض المدرجة كما في تاريخ البيانات المالية. يتم إدراج استثمارات الأسهم غير المدرجة بالقيم العادلة، ويتم احتسابها وفقاً للأساليب التقييم المناسبة استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة وغيرها من أساليب التقييم.

عند استخدام الأساليب المستندة إلى التفقدات النقدية، تستند التدفقات النقدية المخصومة المقدرة إلى تقديرات الإدارة الأكثر دقة وسعر الخصم؛ والذي يمثل سعر السوق ذي الصلة لواحدة من الأدوات المماثلة كما في تاريخ البيانات المالية.

46-1-3 ودائع البنوك والعملاء

فيما يتعلق بالودائع تحت الطلب والودائع بدون استحقاقات محددة، فتحدد القيمة العادلة على اعتبارها المبلغ مستحق الدفع عند الطلب في تاريخ التقرير. تستند القيمة العادلة للودائع ذات الاستحقاق الثابت، بما في ذلك شهادات الإيداع، إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار الحالية الممنوحة إزاء ودائع مماثلة من حيث آجال الاستحقاق المتبقية. لا يتم اعتبار قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في تقدير القيم العادلة.

46-1-4 الادوات المالية خارج بيان المركز المالي و الأدوات المالية المشتقة

لا يتم إدخال أي تعديلات على القيم العادلة فيما يتصل بالأدوات المالية ذات الطابع الائتماني خارج بيان المركز المالي، والتي تمثل عقود الضمانات والكفالات والسحوبات إذ تعكس تدفقات الدخل المستقبلية ذات الصلة، وعلى نحو جوهري، الرسوم والعمولات التعاقدية المفروضة فعلاً في تاريخ الاتفاقيات ذات الأوضاع الائتمانية وأجال الاستحقاق المماثلة.

يتم تقييم عقود صرف العملات الأجنبية استناداً إلى أسعار السوق. ويتم تضمين التعديلات على القيمة السوقية فيما يتصل بعقود صرف العملات الأجنبية في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات الأخرى.

47. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) المستندة لمقررات بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة بالنسبة للسنة السابقة:

2018		2019				
نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات %	المبلغ	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر %	نسبته إلى الموجودات %	المبلغ	
12.33	8.25	100,121,554	11.39	7.69	102,336,098	رأس المال الأساسي
13.02	8.71	105,708,921	13.98	9.44	125,627,599	رأس المال التنظيمي

يحتفظ البنك برأس مال مدفوع مناسب لأغراض مواجهة المخاطر التشغيلية، ويقوم أيضاً بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل امتثالاً لسلطة النقد الفلسطينية.

خلال سنواته التشغيلية، حافظ البنك على نسبة كفاية رأس المال عند نسبة لا تقل عن 8% تقريباً، وهي أقل نسبة مطلوبة من جانب سلطة النقد الفلسطينية (8% وفقاً لإطار بازل). واستكمالاً، يقوم البنك، وعلى نحو منتظم، بمراجعة نسب التركيز والامتثال لها باستخدام رأس المال التنظيمي كمؤشر على هذا.

لم يكن هناك أي تغيير على هيكل رأس المال للبنك خلال عامي 2019 و2018 إلا على النحو المبين في إيضاح (27).

يوضح الجدول أدناه تفاصيل الأدوات المالية المشتقة في نهاية السنة:

القيمة الاسمية للاستحقاق

أكثر من 3 أشهر	خلال 3 أشهر	مجموع القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
320,391,910	-	320,391,910	-	1,956,039	2019 عقود بيع العملات
320,792,472	-	320,792,472	773,045	-	عقود شراء العملات
193,222,919	-	193,222,919	-	3,558,493	2018 عقود بيع العملات
195,672,596	-	195,672,596	103,248	-	عقود شراء العملات

تشير القيمة الاسمية إلى قيمة المعاملات المعلقة في نهاية السنة، ولا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

49. إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى مخاطر أسعار الأسهم.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك وفروعه في كافة مناطق تواجده.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك.

وحدات العمل (Business Units):

يمثل الموظفون ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

دائرة إدارة المخاطر (Risk Management Department):

يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة

المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الاليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.

دائرة الامتثال (Compliance Department):

تمثل إدارة الامتثال عنصرًا آخر لخط الدفاع الثاني، حيث يعنى موظفو إدارة الامتثال بالتأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفوٍ للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن إطار المخاطر المعتمد، وهي **منوطة بالمهام الرئيسية التالية:**

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة المخاطر و التأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لإدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة وتقييم مخاطر البنك.
- الاطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر
- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، آخذين بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال
- التأكد من استقلالية ادارة المخاطر
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة ادارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة إلى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة ادارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتتولى إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

تحديد المخاطر (Risk Identification).

تقييم المخاطر (Risk Assessment).

ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/Mitigation).

مراقبة المخاطر (Risk Monitoring).

يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ القروض (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية لدى العملاء والتي تعرف بأنها المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التوزيع غير المتكافئ لعملاء الائتمان أو نتيجة للتركزات في التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث خسائر مالية.

إن تفاصيل القروض والأنشطة التمويلية للعملاء والتزامات البنك خارج المركز المالي المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في إيضاحات البيانات المالية كما يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع

مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما في حكمه

يمثل النقد وما في حكمه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى.

إدارة مخاطر الائتمان

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال ما يلي:

- تعزيز بناء محفظة ائتمانية جيدة ومتوازنة تحقق العائد المستهدف ضمن مستويات المخاطر المحددة لها.
- الرقابة الحثيثة على الائتمان في مراحله المختلفة والتوافق الدائم مع تعليمات السلطات الرقابية وتعديلاتها.
- العمل على توزيع محفظة الائتمان بما فيها توسيع قاعدة العملاء وفقاً للخطط والسقوف والمخاطر المحددة.
- الاستمرار بالعمل ضمن مبدأ الفصل بين مهام ادارة العلاقة مع العملاء والتحليل الائتماني والرقابة على الائتمان.
- يتم منح الائتمان وفق اسس الاهلية والقدرة على السداد، مع مراعاة عدم وجود قيود على الاقتراض أو الرهن في عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة أو المؤسسة، وقناعة البنك بقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم بناء على دراسة ائتمانية شاملة لوضع العميل وضمن مستويات تصنيف المخاطر المقبولة لدى البنك.
- عدم السماح بتمويل التسهيلات الا للغايات المحددة ضمن سياسة البنك الائتمانية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقانون البنوك واية تعليمات صادرة عن السلطات الرقابية ، وبالضمانات المناسبة والتي تضمن حق البنك.
- تخفيض نسبة الديون المتعثرة في المحفظة الائتمانية مع العمل على زيادة الحصة السوقية في مجال التمويل التجاري وتمويل الشركات.
- مراعاة التنوع في المحفظة الائتمانية وخصوصا في محفظة الشركات مع تجنب تجاوز التركيز على مستوى العميل عن الحدود المقررة.

أساليب إدارة مخاطر الائتمان:

1. تسهيلات ائتمانية (بما في ذلك التزامات القروض وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث إن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. ويقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة الذي يتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عند التعثر
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، التي تستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. كما أنها تحدد التدهور الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

2. درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير الى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي الى نقل التعرض الى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

التعثر وآلية معالجة التعثر:

يتلخص التعثر في ظهور مستحقات على تسهيلات العملاء تزيد عن 90 يوم وارتفاع ملحوظ في درجات

المخاطر، إضافة إلى أية بوادر تشير إلى وجود احتمالية تعثر لدى العميل يستدعي شمول بعض العملاء ضمن مفهوم التعثر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- صعوبات مالية مؤثرة يواجهها المدين كوجود ضعف شديد في البيانات المالية.
- اطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين نتيجة لصعوبات مالية.
- عدم سداد الالتزامات في مواعيدها.

نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

هو نظام صمم لتقييم وقياس مخاطر عملاء الشركات بشكل شامل، وذلك من خلال استخراج درجة مخاطر العميل المربوطة باحتمالية تعثر العميل (PD) بالاعتماد على البيانات المالية والموضوعية، كما يعنى باستخراج الخسائر المتوقعة لتسهيلات العميل (EL) من خلال درجة مخاطر العميل والخسائر عند التعثر (LGD) والمرتبطة بالضمانات المقدمة.

يتوفر لدى البنك نظام نماذج وبطاقات تقييم مختلفة لتشمل معظم شرائح العملاء، ويندرج تحت كل نموذج عدة أقسام، وكل قسم مرتبط بوجود أوزان مخاطر وحسب النموذج المستخدم حيث يتم احتساب درجة المخاطر من خلال هذه النماذج/البطاقات عن طريق جمع نتائج المستخرجات (المالية والموضوعية) ومن ثم إجراء عمليات حسابية لاستخراج بما يسمى متوسط التقييم ويتم إظهاره على شكل حروف متتالية.

الأسس المتبعة في عملية التقييم ضمن نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

- توفر بيانات مالية حديثة ومدققة/ غير مدققة بحيث تعكس الوضع المالي الفعلي لطالب الائتمان.
- وجود تصور واضح لدى الجهة مانحة الائتمان عن الجوانب الموضوعية المتعلقة بوضع العميل مثل (الادارة، قطاع العميل، الوضع التنافسي.... الخ) لما للجانب الموضوعي من أثر في نتائج تقييم مخاطر العميل.
- توفر بيانات كافية عن الضمانات المقدمة من العميل بما يمكن من تقييم مخاطر التسهيل.
- التحديث السنوي لاحتمالية التعثر بناءً على أحدث الدراسات مع الاخذ بعين الاعتبار سبب التعثر التاريخي للمحفظة لكل تصنيف.
- اختيار نموذج التحليل المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة العميل.
- يتم استخدام خيار الارشفة لحفظ درجات مخاطر العميل التاريخية والمعتمدة ضمن الدراسة الائتمانية.

3. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير رقم 9 نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيلات الائتمانية وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها باستمرار من قبل البنك.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة التسهيل وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
- تنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثنى عشر شهراً التالية. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في أنه يجب مراعاة المعلومات التطلعية.
- الموجودات المالية المنشأة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها (المرحلة الثالثة) حسب ما تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- تم اعتبار كافة الأدوات المالية الحكومية أو المضمونة من الحكومة في احتساب مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة.

4. الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يرى البنك أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة تسهيل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

- الأداء التشغيلي
- الكفاءة التشغيلية
- خدمة الدين
- تقييم السيولة
- هيكل رأس المال
- تخفيض الائتمان

الأفراد:

بالنسبة لمحفظه الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون معياراً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب / مقترض حسب بيانات إدارة الائتمان؛
- تأخر سداد الحسابات لفترة 30 يوماً

الخبينة:

• التغير الجوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات، والتوقف المؤقت عن الدفع، ونسبة الدفع الى الدخل، وغير ذلك).

المعايير النوعية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد
- النشاط الاحتياطي
- خرق التعهدات المالية
- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة
- النظرة المستقبلية لقطاع العمل
- السلوك المالي
- استقرار الدخل
- معلومات مدقق الحسابات

إذا تأخر المقرض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 30 يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

5. تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض قيمتها الائتمانية

يحدد البنك أن الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها في حالة تعثر، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- المعايير الكمية:

تأخر المقرض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 90 يوماً.

- المعايير النوعية:

وفقاً للتعريف المنصوص عليه في إطار بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر البنك أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع البنك التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم البنك بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد تعرض البنك.
- يقوم البنك ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق البنك على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- يقدم البنك طلباً لإشهار إفلاس المدين أو طلباً مماثلاً فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية لأكثر من 90 يوماً

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي يحتفظ بها البنك، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى البنك.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبى أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها 3 أشهر. وقد تم تحديد فترة الـ 3 أشهر هذه على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

يطبق البنك منهج مكوّن من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة. تنتقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية بناء على التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للتعرضات الائتمانية حيث يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية - المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات.

6. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس 12 شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتهسيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمد البنك أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل، وقد اختار البنك الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

- احتمالية التعثر:

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً وخارجياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالات التعثر باعتبار آجال الاستحقاق التعاقدية للتعرضات ونسب الدفعات المقدّمة المقدر.

تم تعديل قيم الضمان باستخدام بيانات S&P للوصول إلى قيم الضمان المناسبة لأغراض حساب الخسارة الناتجة عن التعثر.

- الخسارة الناتجة عن التعثر

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود التعثر. يقوم البنك بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر هيكل المطالبة، والضمانات، وأقدمية المطالبة، وتكاليف استرداد أي ضمانات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. أما بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلية كمعامل الخصم.

- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

يمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر التعرض المتوقع في حالة حدوث التعثر. ويستمد البنك مستوى التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. مستوى التعرض الناتج عن التعثر للأصل المالي هو القيمة الدفترية الإجمالية. كما هو موضح أعلاه، وباستخدام احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً للموجودات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، يقيس البنك الخسارة الائتمانية المتوقعة مع الوضع بعين الاعتبار مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان. وتمتد فترة التعاقد القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للبنك أن يطلب الوفاء بقيمة السلفة أو إنهاء التزام القرض أو الضمان.

- الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

- يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على التسديد التعاقدى المستحق على المقترض على مدى 12 شهراً أو مدى العمر.
- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وإضافة "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للدود المتبقية بدلول وقت التعثر.
- ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة 12 شهراً ومدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول إلى نوع الضمانات وقيمها الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق / القيم الدفترية بسبب المبيعات الإجبارية، وقت استعادة الملكية وتكلفة الاسترداد الملحوظة.
- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.
- كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة 12 شهراً وعلى مدى العمر.
- لم تطرأ أية تغييرات جوهرية في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

7. أهمية معايير التصنيف

- يتم تحديد المرحلة بناءً على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي.
- القروض في المرحلة الثالثة هي القروض التي يملك البنك أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها.
- بناءً على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناءً على تقييم التغيير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.

8. المعلومات المستقبلية المدرجة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات التطلعية. قام البنك بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

تتفاوت المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر بالأداة المالية. وتم تطبيق الحكم المتمرس في هذه العملية. ويتم توفير التنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من قبل فريق الخبراء لدى البنك. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عن طريق إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم التأثير التاريخي للمتغيرات في هذه المتغيرات على معدلات التعثر وعلى مكونات الخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

9. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الحوكمة

يصف هذا القسم أدوار ومسؤوليات اللجان والمجموعات المختصة بالعمليات المتصلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في البنك.

- مجلس الإدارة

يكون المجلس مسؤولاً عن:

- الموافقة على إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على النحو المقترح من جانب لجنة إدارة المخاطر؛
- الإبقاء على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند مستويات مناسبة، فضلاً عن مراقبة سياسات الخسائر الائتمانية المناسبة والإشراف عليها لعمليات التقييم والقياس، بما يتضمن أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعية لأغراض تحديد المخصصات بصورة مستمرة وفقاً للإجراءات والسياسات المعلنة، والأطر المحاسبية المعمول بها، والتوجيهات الإشرافية ذات الصلة.

يمكن لمجلس الإدارة تفويض مسؤولية مراجعة السياسات التفصيلية المرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى لجنة إدارة المخاطر.

تكون لجنة إدارة المخاطر مسؤولة عن الآتي:

- مراجعة إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وعرض المقترحات ذات الصلة على مجلس الإدارة؛
- مراجعة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وضمان اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الامتثال؛
- مراجعة الإفصاحات الدورية والموافقة عليها وفقاً للمعيار الموضوع؛ و
- اقتراح التعديلات على نماذج وأطر ومنهجيات وسياسات وإجراءات الأعمال.

إدارة التدقيق الداخلي (Internal Audit Department):

تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة، بصورة مستقلة، عن:

- ضمان امتثال البنك للمعيار الموضوع؛
- مراجعة المنهجية والافتراضات بغرض ضمان الامتثال؛ و
- ضمان أن تكون الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتصلة متناسبة للبنك.

إدارة المخاطر (Risk Management Department):

يكون رئيس إدارة المخاطر ومؤسساته في الإدارة مسؤولين عن التالي:

- التنسيق بين الإدارات والوحدات المختلفة لأغراض إدارة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9؛
- المساعدة في وضع ومراجعة الأطر والمنهجيات اللازم تطبيقها من جانب البنك؛
- وضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة امتثالاً للمعيار الموضوع؛ و
- تقييم أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل كفاية رأس المال.

- تكون إدارة الرقابة على الائتمان مسؤولة عن الآتي:

- تحديد مراحل كل عميل من العملاء؛
- مراجعة الحسابات لكل عميل من العملاء؛ و
- تحديث معلومات العملاء لأغراض حسابات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

إجمالي تعرضات مخاطر الائتمان (قبل الضمانات وغيرها من عوامل التخفيف):

2018	2019	
		بنود داخل بيان المركز المالي
111,968,882	124,134,442	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
160,803,286	191,629,137	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	5,077,573	قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة تسهيلات ائتمانية مباشرة:
252,848,244	242,593,502	للأفراد
30,423,472	32,859,167	القروض العقارية
199,806,974	275,459,433	للشركات الكبرى
210,623,282	217,370,646	للشركات الصغرى والمتوسطة
25,225,150	53,148,287	الحكومة والقطاع العام
18,534,945	18,001,311	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
3,685,186	4,489,174	موجودات أخرى
1,013,919,421	1,164,762,672	
		بنود خارج بيان المركز المالي
34,937,152	47,909,250	كفالات
9,969,753	9,237,058	اعتمادات مستندية
1,208,528	4,791,826	قبولات
25,018,420	26,972,828	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
71,133,853	88,910,962	

يمثل الجدول أعلاه الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان كما في 31 كانون الأول 2019 و2018، دون الأخذ بالاعتبار الضمانات وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية للبنك.

بالنسبة لبنود بيان المركز المالي، فالتعرض في الجدول أعلاه يستند إلى الأرصدة على النحو التي ترد فيه في بيان المركز المالي، بالإضافة إلى الفوائد ذات الصلة مستحقة القبض.

فيما يلي توزيع التعرضات الائتمانية على بنود المركز المالي حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك والتصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية كما في 31 كانون الاول 2019:

درجة التصنيف الداخلي للبنك	فئة التصنيف الداخلي للبنك	القيمة الإجمالية للتعرض	التصنيف الائتماني	القيمة العادلة للضمانات
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	متدنية المخاطر	74,352,156	A3/BBB-	-
	مقبولة المخاطر	117,276,981	غير مصنف	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة للأفراد	متدنية المخاطر	170,918,903		27,070,222
	مقبولة المخاطر	58,117,286		9,204,645
	تحت المراقبة	3,183,549		504,212
	دون المستوى	1,549,839		245,464
	مشكوك فيها	3,180,337		503,703
	متعثرة	5,643,588		1,520,850
	متدنية المخاطر	27,197,106		37,522,803
	مقبولة المخاطر	5,379,340		7,421,669
	تحت المراقبة	-		-
	دون المستوى	-		-
مشكوك فيها	-		-	
متعثرة	282,721		390,059	
القروض العقارية للشركات الكبرى	متدنية المخاطر	273,178,596	B+-BBB	296,822,368
	مقبولة المخاطر	206,402	BB-CC	224,266
	تحت المراقبة	-		-
	دون المستوى	-		-
	مشكوك فيها	-		-
	متعثرة	2,074,435		2,531,872
للشركات الصغرى والمتوسطة	متدنية المخاطر	182,944,453		75,730,036
	مقبولة المخاطر	15,886,180		6,576,100
	تحت المراقبة	4,605,135		1,906,300
	دون المستوى	211,170		87,414
	مشكوك فيها	3,805,448		1,575,269
	متعثرة	9,918,260		5,990,549
	متدنية المخاطر	53,148,287		4,410,482
مقبولة المخاطر	-		-	
تحت المراقبة	-		-	
دون المستوى	-		-	
مشكوك فيها	-		-	
متعثرة	-		-	
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	متدنية المخاطر	88,910,962		-
أدوات الدين بالتكلفة المطفأة	متدنية المخاطر	1,500,054	A3	-
	مقبولة المخاطر	16,501,257	غير مصنف	-

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2019:

نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي		الوزن المرجح لكل سيناريو		2019	
		الوزن المرجح لكل سيناريو (%)		عوامل الاقتصاد الكلي	
				السيناريو المستخدم	
0.02		80		السيناريو العادي	الناتج المحلي الإجمالي معدلات البطالة
0.05		10		السيناريو الأفضل	
(0.03)		10		السيناريو الأسوأ	
(0.09)		80		السيناريو العادي	
(0.16)		10		السيناريو الأفضل	
0.05		10		السيناريو الأسوأ	
نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي		الوزن المرجح لكل سيناريو (%)		2018	
				عوامل الاقتصاد الكلي	
				السيناريو المستخدم	
0.01		80		السيناريو العادي	الناتج المحلي الإجمالي معدلات البطالة
0.05		10		السيناريو الأفضل	
(0.03)		10		السيناريو الأسوأ	
0.03		80		السيناريو العادي	
(0.05)		10		السيناريو الأفضل	
0.07		10		السيناريو الأسوأ	

فيما يلي توزيع الضمانات المقدمة بالقيمة العادلة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام		للشركات الصغيرة والمتوسطة		الأفراد	الإجمالي
	القروض العقارية	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة		
80,829,471	-	-	18,136,009	30,353,078	32,340,384	تأمينات نقدية
335,108,286	4,410,482	45,334,531	68,437,659	210,236,447	6,689,167	عقارات
64,300,526	-	-	5,292,000	58,988,981	19,545	الأسهام المتداولة
480,238,283	4,410,482	45,334,531	91,865,668	299,578,506	39,049,096	الإجمالي

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام		للشركات الصغيرة والمتوسطة		الأفراد	الإجمالي
	القروض العقارية	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة		
61,329,926	-	-	32,830,420	12,438,389	16,061,117	تأمينات نقدية
315,217,757	-	46,832,796	150,939,386	117,445,575	-	عقارات
34,956,028	-	-	677,022	33,993,160	285,846	الأسهام المتداولة
411,503,711	-	46,832,796	184,446,828	163,877,124	16,346,963	الإجمالي

فيما يلي التكرزات للتعرضات الائتمانية استنادًا إلى التوزيع الجغرافي:

إجمالي توزيع التعرضات استنادًا إلى الإقليم الجغرافي (أ)				
محلّي	الأردن	اسرائيل	أخرى	الإجمالي
2019				
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	242,456,505
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	51,722,663	41,257,764	60,597,184	191,629,137
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	5,077,573	-	-	5,077,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	-	-	-	790,511,855
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	6,225,086	-	1,000,000	17,965,360
موجودات أخرى	-	-	-	4,489,174
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	1,086,249,334	63,025,322	61,597,184	1,252,129,604
2018				
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	1,102,113,518	31,731,841	47,782,158	1,213,025,128
بنود خارج بيان المركز المالي:				
كفالات	-	-	-	47,909,250
اعتمادات مستندية	-	-	-	9,237,058
قبولات	-	-	-	4,791,826
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	-	-	-	26,972,828
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	88,910,962	-	-	88,910,962
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	71,133,853	-	-	71,133,853

فيما يلي التكرزات الائتمانية استنادًا إلى التوزيع القطاع الاقتصادي:

إجمالي توزيع التعرضات استنادًا إلى القطاع الاقتصادي (أ)							
مالي	صناعة و سياحة	تجارة	عقارات	أوراق مالية	الحكومة والقطاع العام	أخرى	الإجمالي
2019							
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	124,134,442
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	191,629,137
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	5,077,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	75,237,877	164,668,425	159,265,991	47,389,577	53,148,287	264,458,242	821,431,035
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	17,965,360
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	4,489,174	4,489,174
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	396,069,148	164,668,425	159,265,991	47,389,577	53,148,287	268,947,416	1,164,726,721
2018							
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	111,968,882
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	160,803,286
تسهيلات ائتمانية مباشرة	75,409,816	168,715,270	97,173,869	67,543,097	25,225,150	261,604,662	718,927,122
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	18,453,012
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	3,685,186	3,685,186
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	314,480,438	168,715,270	97,173,869	67,543,097	25,225,150	265,289,848	1,013,837,488

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم في أي من الأقاليم الجغرافية، فضلاً عن توفير العملات والوقت اللازم، لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، أو لتمويل أنشطته دون تكبد تكاليف أو خسائر عالية قد تنتج عن التالي:

1. بيع موجودات البنك بأسعار منخفضة؛ وهو ما قد يؤدي إنخفاض في العائدات المتوقعة والأرباح المالية للبنك.
2. تكبد التزامات عالية للوفاء بالتزاماته؛ وهو ما قد يؤدي إلى زيادة في التكاليف وما يتبع ذلك من انخفاض في الأرباح المتوقعة للبنك.

يتم تحديد أثر خطر السيولة عن طريق التأكد من حجم السيولة لموجودات ومطلوبات البنك لأغراض تحويل الموجودات السائلة وشبه السائلة إلى نقد ضمن أقل قدر من الخسائر في حال انخفضت الأسعار. ويتعين على البنك تقديم الموجودات التي يمكن بيعها بسعر قريب من قيمتها العادلة. وعليه، يمكن تقسيم خطر السيولة التي يتعرض له البنك إلى الآتي:

- أ. مخاطر السيولة المتعلقة بالتمويل: عدم قدرة البنك على تحويل الموجودات إلى نقد ، أو الحصول على تمويل لتلبية الالتزامات.
- ب. مخاطر السيولة المتعلقة بالسوق: عدم قدرة البنك على بيع الموجودات في السوق، أو بيع هذه الموجودات بخسارة مالية كبيرة نظراً إلى ضعف السيولة أو حجم الطلب في السوق.

تكون إدارة الخزينة والاستثمارات مسؤولة عن إدارة سيولة البنك، بينما تكون لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة التي تحكمها سياسات وإجراءات محددة مسبقاً بالإضافة إلى خطة تمويل الطوارئ. وتكون اللجنة مسؤولة عن مهمة مراقبة وضبط السيولة وضمان التوزيع الاستراتيجي الأمثل لموجودات البنك ومطلوباته، سواء داخل أو خارج بنود بيان المركز المالي، وبالتنسيق مع رئيس إدارة الخزينة والاستثمارات. وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال مجموعة من المدخلات هي كالتالي:

1. مجموعة من السياسات والإجراءات التي وافقت عليها اللجان المسؤولة عن تحديد المعايير والتعاريف والاضطلاع بعمليات الإدارة والقياس والمراقبة ذات الصلة بمخاطر السيولة.
2. خطة تمويل الطوارئ، والتي تتضمن:

- أ. إجراءات محددة لإدارة الطوارئ المتعلقة بالسيولة.
- ب. لجنة مختصة بإدارة الطوارئ المتعلقة بالسيولة.
- ج. خطة إدارة الطوارئ المتعلقة بالسيولة.
- د. تحليل وضع السيولة للبنك استناداً إلى تقارير السيولة التالية:

- تحليل الفجوة الزمنية للموجودات والمطلوبات.
- نسبة السيولة القانونية ، السيولة حسب سلم الاستحقاق (بالدولار الأمريكي والعملات الأجنبية).
- ودائع العملاء (بالدولار الأمريكي والعملات الأجنبية).
- تقرير مؤشرات السيولة.
- اختبار التحمل

تعمل إدارة الخزينة والاستثمارات، على تنويع مصادر التمويل، وتطابق مواعيد استحقاقها، وتبقي على موجودات سائلة كافية، لأغراض الحد من مخاطر السيولة، وذلك عن طريق:

تحليل ومراقبة مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات: يقوم البنك بتفحص موجوداته ومطلوباته وأية تغييرات قد تحدث على أساس يومي. ومن خلال لجنة الموجودات والمطلوبات، يسعى البنك إلى تحقيق توازن بين مواعيد الاستحقاق وبين هذه الموجودات والمطلوبات، فضلاً عن مراقبته الفجوات فيما يتصل بتلك التي تحددها سياسات البنك.

خطة الطوارئ المتعلقة بالسيولة: تقوم لجنة إدارة مخاطر الموجودات والمطلوبات بتقديم توصياتها حيال إدارة مخاطر السيولة والإجراءات ذات الصلة، بالإضافة إلى أنها تعمل على وضع الأوامر اللازمة لتطبيق ضوابط المراقبة الفعالة وإصدار التقارير المتعلقة بمخاطر السيولة والقدرة على الامتثال للسياسات والضوابط. بالإضافة إلى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا، متضمناً ذلك مراقبة كافة التحديثات الفنية المتعلقة

بالقياسات ومخاطر السيولة وتطبيقاتها.

التوزيع الجغرافي والقطاعي: يتم توزيع موجودات ومطلوبات البنك على نحو منتظم على استثمارات محلية وأجنبية استنادًا إلى واحدة أو أكثر من أسواق المال ورأس المال. يتم أيضًا توزيع التسهيلات على عددٍ من القطاعات والأقاليم الجغرافية مع الحفاظ على التوازن بين الائتمان للعملاء والشركات. واستكمالًا، فإن البنك يسعى إلى تنويع مصادر التمويل وأجال استحقاقها.

الاحتياطات النقدية لدى سلطات الرقابة المصرفية: يحتفظ البنك باحتياطات نقدية قانونية لدى سلطات الرقابة المصرفية بمبلغ 87,894,404 دولار أمريكي.

في ما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك (غير مضمومة) بناءً على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018

الإجمالي	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات		أكثر من 6 أشهر		أكثر من 3 أشهر		أكثر من شهر		حتى شهر واحد
		أكثر من 3 سنوات	حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من شهر	إلى 3 أشهر	إلى 3 أشهر	
242,456,505	-	-	-	-	-	-	-	-	-	242,456,505
192,083,098	-	-	-	-	-	-	-	30,718,035	-	161,365,063
86,340	86,340	-	-	-	-	-	-	-	-	-
8,189,255	8,189,255	-	-	-	-	-	-	-	-	-
5,686,882	-	-	5,686,882	-	-	-	-	-	-	-
845,053,348	-	243,553,333	227,086,791	141,442,199	82,754,031	58,832,869	91,384,125	-	-	-
17,965,360	-	3,000,001	10,734,048	-	-	4,231,311	-	-	-	-
1,510,311	1,510,311	-	-	-	-	-	-	-	-	-
17,782,250	-	5,222,811	12,559,439	-	-	-	-	-	-	-
2,361,598	-	2,361,598	-	-	-	-	-	-	-	-
17,663,603	17,663,603	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3,903,689	1,909,999	1,993,690	-	-	-	-	-	-	-	-
5,966,349	5,966,349	-	-	-	-	-	-	-	-	-
25,568,216	25,568,216	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1,386,276,804	60,894,073	256,131,433	256,067,160	141,442,199	82,754,031	93,782,215	495,205,693	-	-	-
المطلوبات										
87,858,600	-	-	57,858,600	-	-	-	-	-	-	30,000,000
19,819,613	-	-	-	-	-	13,638,244	6,181,369	-	-	-
957,539,342	-	4,368,497	10,778,845	96,906,206	45,412,956	67,407,262	732,665,576	-	-	-
93,573,137	-	26,968,771	25,145,422	15,661,958	9,163,391	6,514,590	10,119,005	-	-	-
3,364,323	-	-	-	3,364,323	-	-	-	-	-	-
213,645	-	-	213,645	-	-	-	-	-	-	-
32,453,308	-	-	2,261,891	10,829,238	-	-	19,362,179	-	-	-
18,750,000	-	7,500,000	7,500,000	1,875,000	937,500	625,000	312,500	-	-	-
6,594,549	-	-	6,594,549	-	-	-	-	-	-	-
22,483,363	-	17,632,835	3,684,551	585,982	290,648	193,245	96,102	-	-	-
1,242,649,880	-	56,470,103	113,823,858	129,436,352	55,804,495	88,378,341	798,736,731	-	-	-
117,525,793	117,525,793	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1,360,175,673	117,525,793	56,470,103	113,823,858	129,436,352	55,804,495	88,378,341	798,736,731	-	-	-
26,101,131	(56,631,720)	199,661,330	142,243,302	12,005,847	26,949,536	5,403,874	(303,531,038)	-	-	-
-	26,101,131	82,732,851	(116,928,479)	(259,171,781)	(271,177,628)	(298,127,164)	(303,531,038)	-	-	-
مجموع المطلوبات										
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية										
القوة في البيانات المالية										
القوة التراكمية في مخاطر السيولة										

البيجمالي	بدون استحقاق	سنوات	أكثر من 3 سنوات	حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر	إلى سنة	إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	حتى شهر واحد
-----------	--------------	-------	-----------------	-------------	----------------	---------	------------	------------------------	--------------

موجودات	252,146,806	160,803,286	90,506	5,663,480	697,803,505	18,453,012	1,433,126	36,844,943	1,066,727	4,775,700	3,718,633	30,225,404
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	238,918,220											
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	143,386,460											
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	-											
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	-											
الدخل الشامل الآخر	-											
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصادفي	36,587,322											
موجودات مالية بالكلفة المطفاة	-											
استثمار في شركة حليفة	-											
موجودات أخرى	24,297,050											
موجودات ضريبية مؤجلة	-											
موجودات غير ملموسة	-											
مشاركات تحت التنفيذ	-											
عقارات ومعدات - بالصادفي	-											
مجموع الموجودات المطلوبة	443,189,052	52,939,487	61,333,263	56,435,024	70,374,462	484,140,904	44,612,936	484,140,904	70,374,462	484,140,904	44,612,936	443,189,052

المطلوبات	40,576,000	66,011,852	877,678,532	81,449,260	294,778	6,063,694	1,952,704	27,555,199
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	40,576,000							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	52,023,352							
ودائع العملاء	295,853,118							
تأمينات نقدية	5,669,312							
أموال مقترضة	-							
مخصصات متنوعة	-							
مخصص الضرائب	-							
مطلوبات أخرى	15,410,131							
مجموع المطلوبات	409,531,913	204,646,605	158,320,351	197,964,681	77,969,084	53,149,385	111,443,109	111,443,109

مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	409,531,913	204,646,605	158,320,351	197,964,681	77,969,084	53,149,385	111,443,109	111,443,109
الفجوة في البيانات المالية	33,657,139	(151,707,118)	(96,987,088)	(141,529,657)	(7,594,622)	430,991,519	(66,830,173)	(66,830,173)
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	33,657,139	(118,049,979)	(215,037,067)	(356,566,724)	(364,161,346)	66,830,173	-	-

تم خلال عام 2018 إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (4/2018) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة المصارف على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الإجهاد ولمدة 30 يوماً، ويفرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الإجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات اللازمة لحل المشكلة بطريقة منظمة. فيما يلي تفاصيل معيار تغطية السيولة على أساس مجمع كما في 31 كانون الأول 2019:

2018		2019		
القيمة بالآلف دولار القيمة بعد تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة بالآلف دولار القيمة قبل تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة بالآلف دولار القيمة بعد تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة بالآلف دولار القيمة قبل تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	
		242,498		مخزون السيولة عالية الجودة مجموع التدفقات النقدية الصادرة للموجودات عالية الجودة ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:
15,513	310,258	16,025	320,495	الودائع المستقرة
24,619	224,847	32,340	263,287	الودائع الأقل استقراراً
-	-	-	-	الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:
184,007	311,681	153,254	309,257	الودائع التشغيلية الودائع غير التشغيلية الودائع والتمويل المضمون التدفقات النقدية الخارجة الناتجة من عقود المشتقات
48,700	48,700			أ- تدفقات خارجة ذات علاقة بصافي التعرضات للمشتقات
				ب- تدفقات خارجة ذات علاقة بمتطلبات الضمانة لتلك العقود الأوراق المالية المدعومة بموجودات، والسندات المغطاة، وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى
		70,603	70,603	الأوراق التجارية المدعومة بموجودات، وصناديق الاستثمار بالأوراق المالية، وأدوات التمويل المماثلة الأخرى
13,849	25,018			خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوماً
		14,220	27,462	أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى إجمالي التدفقات النقدية الخارجة التدفقات النقدية الداخلة
288,992	-	289,514		الإقراض المضمون
19,327	38,654	16,633		التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة
48,700	48,700	70,603	33,267	أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلية أخرى
68,027	247,949	254,781	70,603	التدفقات النقدية الداخلة
252,851		242,499		مجموع الموجودات عالية الجودة
220,965		72,378		صافي التدفقات النقدية الخارجة
%114		335%		نسبة تغطية السيولة (%)

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

تم إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج البيانات المالية، والحد من اعتماد البنوك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

إن نسبة صافي التمويل المستقر للبنك كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 هي كما يلي:

2018	2019	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)
القيمة بالألف دولار إجمالي القيمة (بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر)	القيمة بالألف دولار إجمالي القيمة (بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر)	بسط النسبة
202,173	129,918	رأس المال التنظيمي
316,811	309,138	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)
340,892	364,262	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)
123,277	144,604	التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون
	57,859	المشتقات على جانب الخصوم بعد تقاص المشتقات على جانب الموجودات
	-	فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)
983,153	1,005,781	إجمالي التمويل المستقر المتاح
		مقام النسبة
		الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة
		الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة:
	2,353	الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (ب) غير المرهونة:
598,252	616,710	القروض:
	-	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى (المصرح لها بقبول الودائع) لأسباب تشغيلية
1,065	-	أسهم الملكية المصدرة من جهات بخلاف المؤسسات المالية أو إحدى شركاتها التابعة
704	4,767	أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك
16,309	16,088	الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
2,822	-	الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
30,949	42,110	القروض غير المنتظمة
103,728	95,436	جميع الموجودات الأخرى
1,251	1,373	تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة.
2,305	4,519	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:
757,385	783,356	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
% 130	128%	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

تعرف مخاطر السوق على أنها التقلبات والتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية؛ ويكون ذلك ناتجًا عن التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم. وعليه، تعزى مخاطر السوق إلى وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات؛ إذ يتم مراقبة هذه المخاطر من خلال سياسات وإجراءات محدّدة تضعها اللجان المختصة ووحدات الأعمال المعنية، وتتضمن هذه المخاطر الآتي:

1. مخاطر أسعار الفائدة
2. مخاطر أسعار الصرف
3. مخاطر أسعار الأسهم

يدير البنك مخاطر السوق المتوقعة من خلال تطبيق مجموعة من السياسات المالية والاستثمارية ضمن استراتيجية معينة، وأيضًا من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات، التي تضطلع بدورها بمسؤولية الإشراف على مخاطر السوق وتقديم النصائح والتوصيات فيما يتعلق بمخاطر السوق المقبولة والسياسات التي يتم اتباعها. وتم تشكيل وحدة مخاطر السوق وتزويدها بموظفين مؤهلين ومدربين على إدارة هذا النوع من المخاطر وفقًا للآتي:

1. السياسات والإجراءات المعتمدة من جانب مجلس الإدارة وسلطة النقد الفلسطينية.
2. سياسة مخاطر السوق المتضمنة مبادئ تحديد، وإدارة، وقياس، ومراقبة هذا النوع من المخاطر، والناصة أيضًا على أسس الموافقة عليها من جانب اللجان المعنية ذات الصلة.
3. تقارير المراقبة المعنية بإدارة ومراقبة مخاطر السوق.
4. الأدوات والقياسات الموضوعة لأغراض إدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:

- أ. تحليلات الحساسية
 - ب. تحليلات نقاط الأساس
 - ج. قياسات القيمة المعرضة للمخاطر
 - د. اختبارات الإجهاد
 - هـ. تقارير حدود وقف الخسارة
 - و. مراقبة حدود البنك الاستثمارية
 - ز. مراقبة محفظة البنك الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فضلًا عن إخضاع المحفظة لعمليات إعادة التقييم المنتظمة.
5. تكون وحدة مكتب إدارة المخاطر مسؤولة، وعلى نحو يومي، عن مراقبة كافة الحدود الاستثمارية في السوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في احتمالية تأثير التغير في سعر الفائدة على أرباح البنك أو القيمة العادلة للأدوات المالية. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة لاحتمالية عدم توافق سعر الفائدة، أو كنتيجة لوقوع فجوة بين الموجودات والمطلوبات التي يتم تقييمها على فترات زمنية مختلفة، أو مراجعة أسعار الفائدة ضمن فترة زمنية محددة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات على نحو منتظم.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدودًا لحساسية أسعار الفائدة. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بتقييم مخاطر أسعار الفائدة من خلال عقد الاجتماعات الدورية وتفحص الفجوات في آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة الحالية والمتوقعة، فضلًا عن مقارنتها مع الحدود المعتمدة، وتنفيذ استراتيجيات التحوط عن الحاجة.

أساليب الحد من مخاطر أسعار الفائدة:

تعمل لجنة الموجودات والمطلوبات، من خلال اجتماعاتها الدورية المنعقدة لذات الغرض، على تقييم الفجوات في آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات، ومدى تعرضها للآثار المترتبة عن أسعار الفائدة الحالية والمتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم اقتراح الحلول للحد من أثر هذه المخاطر.

موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات؛ تسعى إدارة البنك إلى تحقيق التوازن على صعيد أثر التغيرات في أسعار الفائدة ضمن فئات آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات؛ وذلك لأغراض التخفيف من الأثر السلبي المترتب عن التقلبات في أسعار الفائدة.

الفجوات أسعار الفائدة:

يعمل البنك على التخفيف من حدة الفجوات في أسعار الفائدة عن طريق إصدار تعميم مفاده تعديل أسعار الفائدة على موجوداته ومطلوباته التي ترتبط بآجال الاستحقاق والفوائد وتوازن بينها.

التدفقات النقدية أسعار الفائدة:

تتمثل حساسية بيان الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على ربح البنك لسنة واحدة، إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

2019			عملة
حساسية إيرادات الفائدة (بيان الدخل)	الزيادة في سعر الفائدة %		
(518,146)	1		دولار أمريكي
(126,282)	1		دينار أردني
1,511,517	1		شيكل إسرائيلي
83,092	1		يورو
64,807	1		عملات أخرى
2018			عملة
حساسية إيرادات الفائدة (بيان الدخل)	الزيادة في سعر الفائدة %		
271,348	1		دولار أمريكي
(64,760)	1		دينار أردني
(1,484,668)	1		شيكل إسرائيلي
(20,391)	1		يورو
(28,734)	1		عملات أخرى

موجودات	موجودات نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	موجودات مالية من خلال بيان الدخل	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصفافي	موجودات مالية بالكلفة المطواة	استثمار في شركة حليفة	موجودات أخرى	موجودات ضريبية مؤجلة	حق الاستخدام من الموجودات	موجودات غير ملموسة	مشاريع تحت التنفيذ	عقارات ومعدات - بالصفافي	إجمالي الموجودات	المطلوبات	
242,456,505	242,456,505	-	-	-	-	5,077,573	37,235,579	10,734,048	-	-	-	-	-	53,047,200	673,933,864	30,000,000	
191,629,137	80,822,089	-	-	-	-	23,595,680	58,512,561	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	5,641,748	
86,340	86,340	-	-	-	-	3,000,001	-	-	-	-	-	-	-	4,231,311	673,933,864	717,478,321	
8,189,255	8,189,255	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	10,749,980	
5,077,573	-	-	-	-	-	5,077,573	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	مخصص الضرائب	
790,511,855	-	-	-	-	-	23,595,680	58,512,561	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	أموال مقترضة	
17,965,360	-	-	-	-	-	3,000,001	-	-	-	-	-	-	-	4,231,311	673,933,864	مطلوبات أخرى	
1,510,311	1,510,311	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	قروض مساندة	
17,782,250	17,782,250	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	مخصصات متنوعة	
2,361,598	2,361,598	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	مطلوبات إيجار	
17,663,603	17,663,603	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	مجموع المطلوبات	
3,903,689	3,903,689	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	حقوق الملكية	
5,966,349	5,966,349	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	
25,568,216	25,568,216	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	المليكة	
1,330,672,041	406,310,205	26,595,681	53,047,200	58,512,561	43,670,027	53,047,200	58,512,561	16,137,405	213,645	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	الفجوة في البيانات المالية	
87,858,600	-	-	57,858,600	-	-	-	-	23,374,204	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	الفجوة التراكمية في أسعار الفائدة
19,411,962	412,483	-	-	-	-	-	-	23,374,204	213,645	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
937,378,335	-	4,261,947	10,515,946	94,693,194	44,383,284	10,515,946	94,693,194	23,374,204	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
93,573,137	-	26,818,126	23,374,204	16,137,405	9,615,333	23,374,204	16,137,405	-	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
3,364,323	3,364,323	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
213,645	-	-	-	213,645	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
32,453,308	32,453,308	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
15,000,000	-	15,000,000	-	-	-	15,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
6,594,549	6,594,549	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
17,298,389	-	17,298,389	-	-	-	17,298,389	-	-	-	-	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	
1,213,146,248	42,824,663	63,378,462	91,748,750	111,044,244	53,998,617	91,748,750	111,044,244	16,137,405	213,645	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	763,870,049	
117,525,793	117,525,793	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	673,933,864	763,870,049	
1,330,672,041	160,350,456	63,378,462	91,748,750	111,044,244	53,998,617	91,748,750	111,044,244	16,137,405	213,645	-	-	-	-	68,602,503	673,933,864	763,870,049	
-	245,959,749	(36,782,781)	(38,701,550)	(52,531,683)	(10,328,590)	(38,701,550)	(52,531,683)	23,374,204	-	-	-	-	-	-	68,602,503	(89,936,185)	
-	-	(245,959,749)	(209,176,968)	(170,475,418)	(117,943,735)	(209,176,968)	(170,475,418)	23,374,204	-	-	-	-	-	-	68,602,503	(89,936,185)	

المجموع	بدون فائدة	3 سنوات فأكثر	1 - 3 سنوات	شهر 12-6	3-6 أشهر	1-3 أشهر	أقل من شهر واحد		31 كانون الأول 2018
							شهر	أقل من شهر واحد	
252,146,806	-	-	-	-	-	13,228,586	238,918,220	238,918,220	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
160,803,286	-	-	-	-	7,052,186	10,364,640	143,386,460	143,386,460	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
90,506	90,506	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل
697,803,505	-	481,599,749	59,268,178	44,532,340	47,923,964	27,891,952	36,587,322	36,587,322	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصفحي
5,663,480	5,663,480	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
18,453,012	-	1,770,000	8,918,066	-	6,357,113	1,407,833	-	-	موجودات مالية بالتكلمة المطفأة
1,433,126	1,433,126	-	-	-	-	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
30,225,404	30,225,404	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومشتات ومعدات
3,718,633	-	-	-	3,718,633	-	-	-	-	مشارك قيد التنفيذ
4,775,700	2,415,060	-	-	2,360,640	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,066,727	1,066,727	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
36,844,943	390,971	1,446,911	2,188,218	8,475,317	-	46,476	24,297,050	24,297,050	موجودات أخرى
1,213,025,128	41,285,274	484,816,660	70,374,462	59,086,930	61,333,263	52,939,487	443,189,052	443,189,052	مجموع الموجودات
106,587,852	-	-	-	-	-	13,988,500	92,599,352	92,599,352	المطلوبات
877,678,532	-	4,432,009	66,753,679	176,692,522	148,196,939	185,750,265	295,853,118	295,853,118	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
81,449,260	-	48,717,376	4,856,933	11,266,014	6,984,785	3,954,840	5,669,312	5,669,312	وسلطة النقد الفلسطينية
294,778	-	-	294,778	-	-	-	-	-	ودائع العملاء
6,063,694	-	-	6,063,694	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
1,952,704	-	-	-	1,952,704	-	-	-	-	أموال مقترضة
27,555,199	-	-	-	8,053,441	3,138,627	953,000	15,410,131	15,410,131	مخصصات متنوعة
1,101,582,019	-	53,149,385	77,969,084	197,964,681	158,320,351	204,646,605	409,531,913	409,531,913	مخصص المراتب
111,443,109	111,443,109	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
1,213,025,128	111,443,109	53,149,385	77,969,084	197,964,681	158,320,351	204,646,605	409,531,913	409,531,913	مجموع المطالبات وحقوق الملكية
-	(70,157,835)	431,667,275	(7,594,622)	(138,877,751)	(96,987,088)	(151,707,118)	33,657,139	33,657,139	الغذوة في البيانات المالية
-	-	70,157,835	(361,509,440)	(353,914,818)	(215,037,067)	(118,049,979)	33,657,139	33,657,139	الغذوة التراكمية في أسعار الفائدة

2. مخاطر اسعار الصرف

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات، ويعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك، ويقوم مجلس الإدارة بفرض حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

تنص سياسة البنك على أنه من الممكن الاحتفاظ بمراكز في العملات الأجنبية الرئيسية، شريطة ألا تتجاوز هذه النسبة 5% من حقوق المساهمين لكل عملة من العملات، وألا يتجاوز إجمالي مراكز العملات الأجنبية 15% من حقوق المساهمين. ويتم أيضًا مراقبة مراكز العملات الأجنبية بصورة يومية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام أدوات السوق المتقدمة في التحوط من التقلبات في أسعار صرف العملات وفقًا للحدود التي تضمن عدم تعرض البنك لأية مخاطر إضافية.

يوضح الجدول التالي الأثر المحتمل على بيان الدخل كنتيجة للتقلبات في أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي، بافتراض أن جميع المتغيرات الأخرى تظل ثابتة:

2019

عملة	التغير في سعر صرف العملة %	
	الأثر على بيان الدخل	
دينار اردني	1	(60,089)
شيكل إسرائيلي	1	1,486,869
يورو	1	75,460
عملات أخرى	1	78,978

2018

عملة	التغير في سعر صرف العملة %	
	الأثر على بيان الدخل	
دينار اردني	1	57,640
شيكل إسرائيلي	1	906,539
يورو	1	47,542
عملات أخرى	1	21,859

تركيز في مخاطر العملات الأجنبية:

3 كانون الأول 2019

لموجودات

قد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	70,403,908				
رصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	27,422,747				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	25,599				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,573,923				
نزوح مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	-				
سهيلات ائتمانية مباشرة - بالصفحي	312,210,834				
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	13,734,049				
استثمارات في شركة حليفة	1,510,311				
موجودات أخرى	(3,452,067)				
موجودات ضريبية مؤجلة	2,361,598				
حق الاستخدام من الموجودات	12,333,581				
موجودات غير ملموسة	3,877,830				
مشاريع تحت التنفيذ	5,966,349				
بقارات ومعدات - بالصفحي	24,842,972				

بمجموع الموجودات

لمطلوبات

بائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا	30,000,000				
بائع بنوك ومؤسسات مصرفية	7,011,221				
بائع العملاء	394,173,706				
أمنيات نقدية	41,559,091				
بخصم الضرائب	3,158,346				
موال مقترضة	213,645				
مطلوبات أخرى	6,778,379				
نزوح مساندة	15,000,000				
بخصمات متنوعة	6,587,055				
مطلوبات إيجار	12,633,763				

بمجموع المطلوبات

بمجموع التركز داخل المركز المالي	517,115,206				
لتزامات محتملة خارج المركز المالي	(44,303,572)				
	(178,547,331)				

	دولار أمريكي	دينار أردني	شيكال إسرائيلي	يورو	أخرى	الجمالي
	70,403,908	29,420,411	138,191,702	4,440,484	-	242,456,505
	27,422,747	47,305,470	85,729,285	21,032,041	10,139,594	191,629,137
	25,599	60,741	-	-	-	86,340
	1,573,923	5,201,452	-	-	1,413,880	8,189,255
	-	5,077,573	-	-	-	5,077,573
	312,210,834	104,804,957	366,395,047	7,101,017	-	790,511,855
	13,734,049	4,231,311	-	-	-	17,965,360
	1,510,311	-	-	-	-	1,510,311
	(3,452,067)	8,301,820	12,900,756	28,458	3,283	17,782,250
	2,361,598	-	-	-	-	2,361,598
	12,333,581	5,222,811	107,211	-	-	17,663,603
	3,877,830	25,859	-	-	-	3,903,689
	5,966,349	-	-	-	-	5,966,349
	24,842,972	485,824	101,854	137,566	-	25,568,216
بمجموع الموجودات	472,811,634	210,138,229	603,425,855	32,739,566	11,556,757	1,330,672,041
	30,000,000	-	57,858,600	-	-	87,858,600
	7,011,221	11,988,715	411,350	667	9	19,411,962
	394,173,706	164,496,156	351,617,812	23,502,907	3,587,754	937,378,335
	41,559,091	21,905,501	29,276,616	760,814	71,115	93,573,137
	3,158,346	-	205,977	-	-	3,364,323
	213,645	-	-	-	-	213,645
	6,778,379	9,411,501	15,334,191	929,188	49	31,680,262
	15,000,000	-	-	-	-	15,000,000
	6,587,055	7,494	-	-	-	6,594,549
	12,633,763	4,630,226	34,400	-	-	17,298,389
بمجموع المطلوبات	517,115,206	212,439,593	454,738,946	25,193,576	3,658,927	1,213,146,248
عائفي التركز داخل المركز المالي	(44,303,572)	(2,301,364)	148,686,909	7,545,990	7,897,830	117,525,793
لتزامات محتملة خارج المركز المالي	(178,547,331)	-	282,152,454	6,151,522	(18,116,599)	91,640,046

31 كانون الأول 2018

الموجودات

252,146,806	-	2,270,084	129,210,781	56,645,892	64,020,049
160,803,286	3,125,572	20,593,479	96,231,916	20,136,128	20,716,191
90,506	-	-	-	66,506	24,000
5,663,480	1,361,285	-	-	2,763,724	1,538,471
697,803,505	-	7,952,078	252,681,187	117,675,889	319,494,351
18,453,012	-	-	-	7,764,945	10,688,067
1,433,126	-	-	-	-	1,433,126
36,844,943	1,322	32,679	24,417,228	3,107,626	9,286,088
1,066,727	-	-	-	-	1,066,727
4,775,700	-	-	-	25,859	4,749,841
3,718,633	-	-	558,840	666,620	2,493,173
30,225,404	-	-	-	180,560	30,044,844
1,213,025,128	4,488,179	30,848,320	503,099,952	209,033,749	465,554,928

إجمالي الموجودات

40,576,000	-	-	26,576,000	-	14,000,000
66,011,852	8	78,445	42,362	19,322,987	46,568,050
877,678,532	3,297,644	17,231,633	337,502,782	164,430,403	355,216,070
81,449,260	87,091	576,170	22,639,467	19,545,903	38,600,629
1,952,704	-	-	189,221	-	1,763,483
294,778	-	-	-	-	294,778
27,555,199	236	1,105,440	12,641,702	3,619,955	10,187,866
6,063,694	-	-	-	7,494	6,056,200
1,101,582,019	3,384,979	18,991,688	399,591,534	206,926,742	472,687,076
101,443,109	1,103,200	11,856,632	103,508,418	2,107,007	(7,132,148)
71,110,869	11,469,558	-	20,349,987	998,040	38,293,284

مجموع المطلوبات

صافي الترتز داخل المركز المالي

التزامات محتمة خارج المركز المالي

3. مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم التغير في القيمة عن العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين والاردن للأوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 5% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
31 كانون الأول 2019		
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر		
مدرجة	5%	-
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	5%	369,346
31 كانون الأول 2018		
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر		
مدرجة	5%	-
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	5%	243,057
موجودات مالية من خلال بيان الدخل		
		4,525

4. مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف من منظور الإدارة المخاطر القانونية، والاستراتيجية، ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظرًا إلى التغير المستمر في بيئة العمل، ورغبة الإدارة في أن تظل مواكبة لأحدث التقنيات والتطورات التي يشهدها المجال، وبغية منها في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة؛ وضعت إدارة البنك سياسة المخاطر التشغيلية، وعممت هذا المفهوم على كافة إداراته وفروعه، بحيث تكون السياسة مشتملة على كافة الأسس الرئيسية ومتوائمة مع أهداف البنك الاستراتيجية.

وكنتيجة لذلك، جرى تنفيذ استراتيجيات البنك بهدف تعزيز الدور الذي تضطلع به إدارة المخاطر التشغيلية على النحو المنصوص عليه في إطار إدارة المخاطر التشغيلية، والذي تم تعميمه على كافة فروع البنك وأقسامه. ويتطلب هذا تحديد، وتقييم، ومعالجة المخاطر التشغيلية، والإشراف عليها، لكل فرع على حدة على النحو الذي حددته لجنة بازل. ويتم التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر من خلال الآتي:

1. عقد "ورش العمل" استنادًا إلى التحليلات والإجراءات وتقارير التدقيق المعتمدة، والتي تساعد تباغًا في تحديد المخاطر، والضوابط، والفجوات التنظيمية، من خلال مصفوفة المخاطر؛ والتي تكون في هذا السياق نموذجًا من الفحوصات والاختبارات التنظيمية التي يكون مدراء الوحدات والأقسام والفروع، أو من ينوب عنهم، مسؤولين عن تنسيقها.
2. وضع مؤشرات رئيسية للمخاطر بهدف تغطية البنك كاملًا، مشتملاً ذلك فروعته المختلفة.
3. تقديم آلية لحصر الوقائع التشغيلية واحتساب الخسائر المتوقعة استنادًا إلى الوقائع ذاتها باستخدام "نموذج اكتواري"؛ ما يساعد في تحديد القدرة على التحمل "الرغبة في المخاطر" لكل مستوى على حدة.
4. الإشراف على تجديد وتطوير خطة استمرارية العمل لدى البنك.

ومن هذه النقطة، باتت استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية جزءًا أساسيًا من مسؤوليات كافة المعنيين بشؤون التطبيقات في البنك وعلى جميع المستويات، وذلك من خلال:

1. الامتثال للفحوصات التنظيمية التي تجريها ضمن المواعيد المحددة وبدون تأخير.
2. عرض كافة نتائج الاختبارات والفحوصات التنظيمية بصورة دقيقة وشفافة.

3. الإبلاغ والإفصاح عن الخسائر أو الوقائع التشغيلية دون تأخير أو تردد.
4. اعتماد وتنفيذ التوصيات "الإجراءات التصحيحية / التوصيات / إجراءات التخفيف" التي تتقدم بها وحدة المخاطر التشغيلية، والتي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم تحديدها من خلال عقد ورش العمل / الإبلاغ عن الوقائع أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات والاختبارات التنظيمية.
5. يكون دور مجلس الإدارة، ولجنة المخاطر والامتثال، والإدارة العليا، وقسم التدقيق، تفعيل الأنشطة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية على اعتبارها على قدر من الأهمية، وجعلها جزءاً أساسياً من الأنشطة اليومية.

لضمان تنفيذ المذكور أعلاه، تحرص وحدة إدارة المخاطر التشغيلية على نشر الوعي والمعرفة بطبيعة عملية إدارة المخاطر التشغيلية من خلال عقد ورش العمل والدورات التدريبية لكافة أقسام البنك، وأيضاً عن طريق إيجاد بيئة عمل فعالة بين وحدة إدارة المخاطر التشغيلية وبين الأطراف ذوي العلاقة من كافة الأقسام. بالإضافة إلى ذلك، تكون وحدة إدارة المخاطر التشغيلية مسؤولة عن رفع التقارير إلى لجنة المخاطر الداخلية في كافة الشؤون التي تتصل بأي من أوجه القصور أو الانتهاكات. وسيؤدي هذا في النهاية إلى تحسين جاهزية كل من الأقسام / الوحدات للمخاطر، وبالتالي جاهزية البنك ككل.

بالإضافة إلى ما سبق، تُعنى وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بالتالي:

1. مراجعة السياسات والإجراءات الداخلية للبنك بهدف تحديد المخاطر التي ترتبط بها، بالإضافة إلى العمل على التقليل من هذه المخاطر في مرحلة سابقة للتنفيذ.
2. إجراء اختبارات الإجهاد ومراقبة النتائج.
3. إجراء التقييمات الداخلية لرأس المال فيما يتصل بالمخاطر التشغيلية وفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
4. تطوير وتحسين النظم المستخدمة بصورة مستمرة.
5. استكمال أعمال تطوير برنامج متكامل لخطط استمرارية العمل.

أمن المعلومات:

تكون مسؤولية وحدة أمن المعلومات / إدارة المخاطر ضمان أمن وتوفر ودقة بيانات البنك من خلال الآتي:

1. إعداد برنامج لأمن المعلومات استناداً إلى المعايير الدولية الرائدة (ISO 27k و PCIDSS)، والتي تتوافق مع استراتيجية البنك.
2. تقديم كافة الأدوات والسبل اللازمة للتقليل من مخاطر أمن المعلومات.
3. إعداد السياسات الأمنية اللازمة فيما يتصل بنظم ومصادر المعلومات.
4. نشر الوعي الأمني بصورة متواصلة بين موظفي البنك، وضمان امتثالهم للبرنامج الأمني.
5. إدارة الحوادث الأمنية المتصلة بنظم إدارة المعلومات، ورفع التوصيات إلى الإدارة العليا.
6. وضع المعايير الأمنية لمختلف النظم المعلوماتية.
7. العمل على وضع خطة لاستمرارية العمل لضمان استمرارية العمل في حالات الطوارئ والكوارث.
8. تحديد الضوابط المناسبة للحد من المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تحليل مختلف مخاطر أمن المعلومات.
9. تجهيز وإعداد التدابير الأمنية اللازمة فيما يتعلق بالحوادث التي تطال أمن النظم المعلوماتية.
10. إدارة الحوادث التي تطال أمن النظم المعلوماتية، ورفع التوصيات ذات الصلة إلى الإدارة العليا.
11. ضمان أمن وسلامة الأجهزة والبرمجيات والتطبيقات المختلفة، وذلك من خلال إجراء تحليلات المخاطر والفحوصات الدولية لضمان الاستخدام الآمن لمثل هذه الموارد.

5. مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الامتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة أحد أهم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك. الحاجة إلى إدارة مخاطر الامتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها، حيث أن وجود وظيفة الامتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

50. تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات استنادًا إلى الوقت المتوقع أن يتم استردادها أو تسويتها فيه:

الإجمالي	أكثر من سنة واحدة	لغاية سنة	
			31 كانون الأول 2019
			الموجودات
242,456,505	-	242,456,505	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
191,629,137	-	191,629,137	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
86,340	86,340	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
8,189,255	8,189,255	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
5,077,573	5,077,573	-	قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة
790,511,855	424,028,015	366,483,840	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
17,965,360	13,734,049	4,231,311	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,510,311	1,510,311	-	استثمار في شركة حليفة
17,782,250	17,782,250	-	موجودات أخرى
2,361,598	2,361,598	-	موجودات ضريبية مؤجلة
17,663,603	17,663,603	-	حق الاستخدام من الموجودات
3,903,689	3,903,689	-	موجودات غير ملموسة
5,966,349	5,966,349	-	مشاريع تحت التنفيذ
25,568,216	25,568,216	-	عقارات ومعدات - بالصافي
1,330,672,041	525,871,248	804,800,793	مجموع الموجودات
			المطلوبات
87,858,600	57,858,600	30,000,000	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
19,411,962	-	19,411,962	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
937,378,335	-	937,378,335	ودائع العملاء
93,573,137	50,192,330	43,380,807	تأمينات نقدية
3,364,323	-	3,364,323	مخصص الضرائب
213,645	-	213,645	أموال مقترضة
32,453,308	2,261,891	30,191,417	مطلوبات أخرى
15,000,000	15,000,000	-	قروض مساندة
6,594,549	6,594,549	-	مخصصات متنوعة
17,298,389	16,145,165	1,153,224	مطلوبات إيجار
1,213,146,248	148,052,535	1,065,093,713	مجموع المطلوبات
117,525,793	117,525,793	-	صافي حقوق الملكية
1,330,672,041	265,578,328	1,065,093,713	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	260,292,920	(260,292,920)	فجوة الاستحقاق

الموجودات

252,146,806	-	252,146,806	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
160,803,286	-	160,803,286	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
90,506	90,506	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
5,663,480	5,663,480	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
697,803,505	540,867,927	156,935,578	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
18,453,012	10,688,066	7,764,946	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,433,126	1,433,126	-	استثمار في شركة حليفة
36,844,943	36,844,943	-	موجودات أخرى
1,066,727	1,066,727	-	موجودات ضريبية مؤجلة
4,775,700	4,775,700	-	موجودات غير ملموسة
3,718,633	3,718,633	-	مشاريع تحت التنفيذ
30,225,404	30,225,404	-	عقارات ومعدات - بالصافي
1,213,025,128	635,374,512	577,650,616	إجمالي الموجودات

المطلوبات

40,576,000	-	40,576,000	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
66,011,852	-	66,011,852	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
877,678,532	71,185,688	806,492,844	ودائع العملاء
81,449,260	53,574,309	27,874,951	تأمينات نقدية
294,778	294,778	-	أموال مقترضة
6,063,694	6,063,694	-	مخصصات متنوعة
1,952,704	-	1,952,704	مخصص الضرائب
27,555,199	-	27,555,199	مطلوبات أخرى
1,101,582,019	131,118,469	970,463,550	مجموع المطلوبات
111,443,109	111,443,109	-	صافي حقوق الملكية
1,213,025,128	242,561,578	970,463,550	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	392,812,934	(392,812,934)	فجوة الاستحقاق

51. تقاص الموجودات والمطلوبات المالية

تشتمل الجداول التالية على الادوات المالية الخاضعة للتسوية بالتقاص أو التي يمكن ان تخضع للتقاص بناءا على الاتفاقية الموقعة التي تغطي الأدوات المالية المماثلة، بصرف النظر عما إذا تم عمل التقاص او لم يتم في بيان المركز المالي.

يسطيع البنك في الاتفاقيات التي تسمح بعمل التقاص التصرف في الضمانات الممنوحة مقابل الدين خلال فترة المعاملة وذلك خلال اجراءات قانونية معينة بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية ذات الصلة..

التعرض الإجمالي الخاضع للتقاص		
صافي التعرض	قيمة الضمانات	في بيان المركز المالي
-	5,458,392	5,077,573
341,192,752	480,238,283	821,431,035
341,192,752	485,696,675	826,508,608

31 كانون الدول 2019

قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

التعرض الإجمالي الخاضع للتقاص		
صافي التعرض	قيمة الضمانات	في بيان المركز المالي

31 كانون الدول 2018

307,423,411 411,503,711 718,927,122

تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

52. أرقام مقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة عند الضرورة حتى تتوافق مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية. تعتقد الإدارة أن طريقة العرض للفترة الحالية توفر معلومات أكثر قيمة لقراء البيانات المالية.

53. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية ونتيجة لتأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية فمن المتوقع وجود تأثيرات على استثمارات البنوك وعملائها في القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا وفي رأي الإدارة ما زال من المبكر تحديد الأثر المالي على القوائم المالية للبنك



التقرير السنوي

Annual Report | 2019